الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

المالية والتجارة الدولية
Finance et Commerce International

لطلبة السنة الثالثة مالية المؤسسة

من إعداد الأستاذة:
أمال بن ناصر

السنة الجامعية 2016-2017

بسم الله الرحمان الرحيم

إن الهدف من إعداد هذه المطبوعة هو العمل على تبسيط ، و تسهيل المفاهيم المتعلقة بمقياس المالية و التجارة الدولية ،من خلال محاولة الإلمام قدر الإمكان بمحتويات البرنامج المسطر، إضافة إلى تسليط الضوء على بعض المفاهيم (وردت في محور منفصل)التي قد تساعد الطالب على إعداد البحوث ، أو حتى لفت الانتباه لبعض الدراسات التي قد تأخذ بعين الاعتبار في اختيار عناوين المذكرات.

و في الأخير ارجوا أن نكون قد وفقنا ولو بالحد القليل في تحقيق الفائدة لطلبتنا .

محاور البرنامج

المحور	العنوان
الأول	نظريات التجارة الدولية
الثاني	السياسات التجارية الدولية وأساليبها
الثالث	ميزان المدفوعات
الرابع	سوق الصرف وسعر الصرف
الخامس	النظام النقدي الدولي
السادس	المنظمات الدولية
السابع	التكتلات الاقتصادية
الثامن	متفرقات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الفجوة التكنولوجية	42
02	آثار إعانات التصدير على الاقتصاد	59
03	تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار	79
04	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	80
05	تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الدخل	81
06	سعر الصرف التوازني حسب نموذج الاقتصاد الجزئي	90
07	سعر الصرف التوازني حسب نموذج الاقتصاد الكلي	91
08	آلية عمل نموذج توازن المحفظة على المدى القصير	105
09	آلية عمل نموذج المحفظة على المدى الطويل	106
10	النموذج النقدي بالسعر الجامد لـ"Dornbush	109
11	ميكانيزمات ردة الفعل لسعر الصرف في نموذج Dornbush	111
12	آلية عمل نموذج ماندل – فلمنج	114
13	السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام الصرف المعوم	116

14	أثر التوسع النقدي على ميزان المدفوعات	117
15	السياسة المالية التوسعية في نظام الصرف الثابت	119
16	آلية تحديد سعر الصرف في ظل نظام التعويم الحر	135

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزة المطلقة لآدم سميث	25
02	الميزة النسبية لديفيد ريكاردو	28
03	اختبار ليونتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج	36
04	ميزان العمليات التلقائية	76
05	الميزان الأساسي	77
06	ميزان التسويات الرسمية	77
07	تناقص المخزون الرسمي من الذهب بالولايات المتحدة	133
08	حقوق التصويت و المساهمات الجديدة للدول الأعضاء بناءا على تعديل سنة 2006	145
09	جولات التفاوض منذ إنشاء الغات حتى نشأة المنظمة العالمية للتجارة	159
10	أوجه الاختلاف بين المنظمة العالمية للتجارة والغات	159
11	المقاربات المفسرة للتكامل الاقتصادي حسب المدخل التقليدي	172

الفهرس

المكونات	الصفحة
تمهيد	01
قائمة الأشكال	02
قائمة الجداول	03
الفهرس	05
المحور الأول: نظريات التجارة الدولية	23
أولا: النظريات الكلاسيكية	23
1- نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث (1723-1790)	24
أ- افتراضات نظرية الميزة المطلقة	24
ب- أفكار آدم سميث في الاقتصاد الدولي	25
ج- الانتقادات الموجهة لنظرية آدم سميث	26
2- نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو(1772-1823)	26
أ- افتراضات نظرية الميزة النسبية	27
ب- كيفية حساب المزايا النسبية	28
ج- الانتقادات الموجهة لنظرية ديفيد ريكاردوا	30
ثانيا:النظريات النيوكلاسيكية	30
1- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل(1806-1873)	30
2- نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر	31
3- نظرية هكشر-أولين	32
أ- افتراضات نظرية هكشر- اولين	32
ب -عرض نظرية هكشر-أولين	32
ج- الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر- أولين	35
د- اختبار ليونتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج	36
ثالثا:النظريات الحديثة	37
I-الاتجاه الأول	37

أولا-نظرية ليندار	38
II-الاتجاه الثاني	39
أولا- نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة	39
ثانيا- النظرية التكنولوجية	39
1- نموذج الفجوة التكنولوجية	40
أ- الانتقادات الموجهة لنموذج الفجوة التكنولوجية	43
2- نموذج دورة حياة المنتوج	43
أ-مرحلة المنتوج الجديد	43
ب-مرحلة المنتوج الناضج	44
ج-مرحلة المنتوج النمطي	45
المحور الثاني: السياسات التجارية الدولية وأساليبها	47
أولا-تطور مفهوم السياسة التجارية الدولية في الفكر الاقتصادي	47
1- مرحلة الاقتصاد العالمي الحر (1850- 1928)	47
2- مرحلة الاقتصاد الوطني (1929 -1945)	47
3-فترة الاقتصاد الإقليمي (1945 -1948)	47
ثانيا-تعريف السياسة التجارية	49
ثالثا-أهداف السياسة التجارية	49
1-الأهداف الاقتصادية	49
2-الأهداف الاجتماعية	50
3-الأهداف الإستراتيجية	51
رابعا- العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية	51
1- مستوى التنمية الاقتصادية	51
2- الأوضاع الاقتصادية السائدة	51
خامسا- أنواع السياسة التجارية	52
1-سياسة حماية التجارة الخارجية	52
أ- تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية	52
ب- حجج أنصار حماية التجارة الخارجية	53

ج - شروط نجاح سياسة الحماية التجارية	53
2- سياسة حرية التجارة الخارجية	54
أ- تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية	54
ب- حجج أنصار حرية التجارة الخارجية	55
سادسا- أدوات السياسة التجارية	56
1- الأدوات السعرية	56
أ- الرسوم الجمركية	56
❖ أنواع الرسوم الجمركية	56
– حسب كيفية تحديد الرسم	56
الرسوم النوعية	56
الرسوم القيمية	56
الرسوم المركبة	57
-حسب الهدف	57
الرسوم المالية	57
الرسوم الحمائية	57
-حسب وعاء الرسم	57
رسم الواردات	57

رسم الصادرات	57
❖ الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية	57
-أثر الرسوم الجمركية على الاستهلاك	57
- أثر الرسوم الجمركية على الإنتاج:	58
- أثر الرسوم الجمركية على الإيرادات المالية للدولة	58
ب- نظام إعانات التصدير	58
❖ أنواع إعانات التصدير	58

-إعانات مباشرة	58
-إعانات غير مباشرة	58
❖ الآثار الاقتصادية لإعانات التصدير	58
ج- نظام الإغراق	60
❖ شروط الإغراق وعناصره	60
❖ انواع الإغراق	61
• الإغراق العارض (الفجائي)	61
• الإغراق قصير الأجل	61
• الإغراق الدائم	61
❖ الآثار الاقتصادية للإغراق	61
• آثار الإغراق على الدول المصدرة له	61
• آثار الإغراق على الدول المستوردة له	62
د- تخفيض قيمة العملة	63
❖ الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة	63
• على المستوى الداخلي	63
• على المستوى الخارجي	63
2- الأدوات الكمية	64
أ-نظام الحصص	64
ب-الحظر (المنع)	64
ج- تراخيص الاستيراد	64
3- الأدوات التجارية	64

أ- المعاهدات التجارية	64
ب- الاتفاقات التجارية	65
ج-اتفاقيات الدفع	65
المحور الثالث:ميزان المدفوعات	66
أولا- مفهوم ميزان المدفوعات	66
ثانيا-أهمية ميزان المدفوعات	67
ثالثا-العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات	67
1- التضخم	67
2- معدل نمو الناتج المحلي	68
3- الاختلاف في أسعار الفائدة	68
4- سعر الصرف	68
رابعا-هيكل ميزان المدفوعات	68
1-الحساب الجاري	68
أ-الميزان التجاري	68
ب- ميزان التجارة غير المنظورة	69
ج- حساب التحويلات وحيدة الجانب	69
2- حساب رأس المال:(العمليات الرأسمالية)	69
أ-رؤوس الأموال الطويلة الأجل	69
ب -رؤوس الأموال القصيرة الأجل	70
3-ميزان التسويات الرسمية	70
4-بند السهو والخطأ	70

خامسا- طريقة التسجيل	**70**
1- **المعاملات الدائنة**	**71**
2- **المعاملات المدينة**	**71**
سادسا- التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات	**71**
1- مفهوم توازن ميزان المدفوعات	**71**
أ- التوازن المحاسبي	**71**
ب- التوازن الاقتصادي	**71**
2- **مفهوم اختلال ميزان المدفوعات**	**72**
أ- اسباب الاختلال في ميزان المدفوعات	**72**
❖ **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية**	**72**
❖ **أسباب هيكلية**	**72**
❖ **أسباب دورية**	**72**
❖ **أسباب طارئة**	**72**
ب- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	**72**
❖ **الإختلال العارض**	**73**
❖ **الإختلال الموسمي**	**73**
❖ **الإختلال الدوري**	**73**
❖ **الإختلال الإتجاهي**	**73**
❖ **الإختلال النقدي**	**74**
❖ **الإختلال الهيكلي**	**74**
❖ **الاختلال المتصل بالأسعار**	**74**

ج- معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات	75
❖ ميزان العمليات التلقائية	75
❖ الميزان الأساسي	76
❖ ميزان التسويات الرسمية	77
د-أساليب معالجة الخلل في ميزان المدفوعات	78
❖ التصحيح عن طريق آلية السوق :	78
• التصحيح عن طريقة آلية الأسعار (النظرية التقليدية)	78
• التصحيح عن طريق سعر الصرف	79
• التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية)	80
❖ التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة	82
• إجراءات تتخذ داخل الإقتصاد الوطني	82
• إجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني	82
❖ أسلوب المرونات	83
المحور الرابع:سوق الصرف و سعر الصرف	84
أولا: المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف	84
1- سعر الصرف الاسمي و الحقيقي(البسيط)	84
أ- سعر الصرف الاسمي TCN	84
ب- سعر الصرف الحقيقي TCR	85
❖ سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك	85
❖ سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي	85
❖ سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي	85

2 - سعر الصرف الفعلي	85
أ- سعر الصرف الفعلي الثنائي	86
ب- سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف	86
3- سعر الصرف التوازني	87
أ- مفاهيم سعر الصرف التوازني	87
ب- نظريات تحديد سعر الصرف التوازني	89
❖ سعر الصرف التوازني في الاقتصاد الجزئي	89
❖ سعر الصرف التوازني في الاقتصاد الكلي	90
ثانيا-العوامل المؤثرة على سعر الصرف	92
1- معدلات التضخم	92
2 -سعر الفائدة	92
3-الحساب الجاري	92
4-المديونية	93
5- معدلات التبادل التجاري	93
6- الإستقرار السياسي و الأداء الإقتصادي	94
ثالثا-نظريات تحديد سعر الصرف	94
1-المقاربة الحقيقية لسعر الصرف	94
❖ نظرية تعادل القوة الشرائية	94
❖ قانون السعر الواحد	95
• فرضيات قانون السعر الواحد	95
• صيغة قانون السعر الواحد	95

• سعر الصرف الثابت والعائم وقانون السعر الواحد	96
❖ تعادل القوة الشرائية المطلقة	96
• تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية	97
❖ نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية	97
❖ فرضية بلاسا– ساموبلسن و نظرية تعادل القوة الشرائية	98
❖ نظرية الأرصدة	101
2-المقاربة المالية لسعر الصرف	102
أ- نظرية تكافؤ أسعار الفائدة	102
❖ تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة	102
❖ تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة	103
ب- نموذج توازن المحفظة المالية	103
❖ نموذج توازن المحفظة على المدى القصير	105
❖ نموذج توازن المحفظة على المدى الطويل	106
3-المقاربة النقدية	107
أ- النموذج النقدي بالسعر المرن (FLMA)	107
❖ تغير عرض النقود	108
❖ تغير أسعار الفائدة	108
❖ تغير الدخل	108
ب- النموذج النقدي بالسعر الجامد (SPMA)	108
❖ تفسير ردة فعل سعر الصرف(la sur réaction)	112
ج- نموذج ماندل-فلمنج	113

❖ أثر السياستين النقدية و المالية في ظل نموذج ماندل ـفلمنج	115
• أثر السياسة النقدية في ظل نموذج ماندل-فلمنج	115
-آثار التوسع النقدي القصير و الطويل الأجل على ميزان المدفوعات	117
-التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت	118
• أثر السياسة المالية في ظل نموذج ماندل-فلمنج	118
ـ السياسة المالية التوسعية في نظام الصرف الثابت	118
ـ السياسة المالية التوسعية في نظام الصرف العائم	119
رابعا ـ سوق الصرف الأجنبي	119
1- المتدخلون في سوق الصرف	120
أ- البنوك	120
ب- الصيارفة	120
ج- السماسرة	120
2- طريقة التسعير في سوق الصرف	120
أ- الطريقة السعرية	121
ب- الطريقة الكمية	121
3- معاملات أسواق الصرف	121
أ- عمليات الصرف الفورية	121
❖ الأسعار المتقاطعة	121
ب- عمليات الصرف الآجلة	121
❖ تحديد السعر الآجل	122
4- أنشطة سوق الصرف	123

أ- المضاربة	123
ب- المراجحة	123
ج- التغطية	123
❖ التقنيات الداخلية للتغطية	123
• اختيار عملة الفوترة	123
• إدخال شرط الصرف في العقد	124
• التسريع و التأخير في عمليات الدفع	124
• المقاصة	124
❖ التقنيات الخارجية للتغطية	125
• التغطية الآجلة	125
• التغطية عن طريق خيارات العملة	125
• التغطية عن طريق عمليات المبادلة	126
❖ أساليب أخرى للتغطية	127
• العقود المالية المستقلة	127
• الاقتراض قصير الأجل	127
• الحصول على ضمانات حكومية	127
• شركات تحصيل الديون	127
المحور الخامس: النظام النقدي الدولي	128
أولا- نظام الصرف الثابت	128
1- نظام الصرف الثابت في ظل معيار الذهب	128
2- نظام الصرف الثابت في ظل معيار الصرف بالذهب	129

3-مزايا و عيوب نظام الصرف الثابت	130
ثانيا- نظام الصرف الثابت القابل للتعديل	131
1- آلية عمل نظام بروتن وودز	132
ثالثا- نظام تعويم أسعار الصرف	134
1- التعويم الحر	134
2- التعويم المراقب	136
3-مزايا و عيوب نظام الصرف العائم	137
المحور السادس :المنظمات الدولية	138
أولا- صندوق النقد الدولي	138
1- نشأة صندوق النقد الدولي	139
2-أهداف صندوق النقد الدولي	139
3- وظائف صندوق النقد الدولي	140
4-التزامات الدول الأعضاء تجاه الصندوق	141
5-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	141
أ -الأجهزة المسيرة	141
❖ مجلس المحافظين	141
❖ المجلس التنفيذي	142
❖ المدير العام	142
ب- الأجهزة الاستشارية	143
❖ الاجهزة التي تعمل داخل الصندوق	143
• اللجنة النقدية والمالية الدولية	143

• لجنة التنمية	143
❖ الأجهزة التي تعمل خارج الصندوق	143
• مجموعة الخمسة	143
• مجموعة السبعة	143
• مجموعة الأحدى عشر	144
• مجموعة الرابعة والعشرون	144
6-موارد الصندوق	144
أ- اشتراكات حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق	144
ب- الاقتراض	146
ج- وحدة حقوق السحب الخاصة	146
7-استخدامات الصندوق	146
أ-أدوات الإقراض	147
❖ اتفاقات الاستعداد الائتماني(SBA)	147
❖ خط الائتمان المرن(FCL)	148
❖ تسهيل الصندوق الممدد(EFF)	148
❖ خط الوقاية والسيولة(PLL)	148
❖ أداة التمويل السريع(RFI)	149
❖ التسهيل الائتماني الممدد(ECF)	149
❖ تسهيل الاستعداد الائتماني(SCF)	149
❖ التسهيل الائتماني السريع(RCF)	150
ثانيا- البنك الدولي	150

1- تعريف البنك الدولي	150
2-مؤسسات البنك الدولي	150
أ-الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار	151
ب-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	151
ج-هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي	151
د- مؤسسة التمويل الدولي	152
3-أهداف البنك الدولي	152
4-موارد البنك الدولي	153
أ- حساب الاكتتاب للدول الأعضاء في رأس مال البنك	153
ب- الاقتراض	153
ج - مصادر أخرى	153
5-استخدامات موارد البنك	153
ثالثا -الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAAT)	154
1-أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAAT)	154
2- مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAAT)	155
3-التزامات الدول المنضمة للغات(GAAT)	156
4- مهام الغات(GAAT)	157
رابعا-المنظمة العالمية للتجارة	157
1-النظام الاساسي للمنظمة	158
2-الجولات المؤدية لقيام المنظمة العالمية للتجارة	158
3-أوجه الخلاف بين المنظمة العالمية للتجارة والغات	159

4-دوافع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة	160
5- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	160
أ-المؤتمر الوزاري	161
ب-الامانة العامة	161
ج-المجلس العام للمنظمة	161
د- اللجان الفرعية بالمنظمة	161
6- اتخاذ القرارات في المنظمة	161
7-اهداف المنظمة	162
8- مبادئ المنظمة	163
أ- عدم التمييز بين الدول الأعضاء	163
ب-إزالة كافة القيود على التجارة	163
ج- اللجوء إلى التفاوض	163
9-الإعفاءات الخاصة بالدول النامية	163
أ-الإعفاءات العامة	163
ب- الإعفاءات المقررة لصالح الدول النامية في (GATT)لسنة 1994	164
10-الآثار السلبية للمنظمة على الدول النامية	165
المحور السابع :التكتلات الاقتصادية	167
أولا-مفهوم التكتلات الاقتصادية	167
ثانيا-الفرق بين التكامل و التعاون الاقتصادي	170
ثالثا-المقاربات المفسرة للتكامل الاقتصادي	171
1-المدخل التقليدي	171

2-المدخل الحديث	173
أ- الإقليمية المنفتحة	173
ب-الإقليمية المغلقة	173
ج-الإقليمية المركزة	174
رابعا-مزايا التكامل الاقتصادي	175
أ- المزايا الاقتصادية	175
ب-المزايا الغير اقتصادية	178
خامسا-مقومات التكامل الاقتصادي	178
أ-المقومات الاقتصادية	178
ب-المقومات السياسية	181
ج-المقومات التاريخية و الإجتماعية و الثقافية	181
سادسا-أسس التكامل الاقتصادي	182
سابعا-أشكال التكامل	183
أ-اتفاقية التجارة التفضيلية	183
ب-منطقة التجارة الحرة أو التبادل الحر	183
ج-الاتحاد الجمركي	183
د-السوق المشتركة	184
ه-الاتحاد الاقتصادي	184
و-الاتحاد النقدي	185
ثامنا-الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي	185
1-الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي	186

أ-أثر خلق التجارة	186
ب-أثر تحويل التجارة	187
2-الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي (النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي)	188
أ-اتساع السوق	188
• الوفورات الخارجية	188
• الوفورات الداخلية	188
ب-التخصص	189
ج-زيادة التبادل التجاري والنشاط الاستثماري داخل الاتحاد:	189
د-المنافسة	190
ه-عوامل أخرى	190
المحور الثامن: متفرقات	191
أولا- السياسة الحمائية الجديدة	191
1-أساليب السياسة الحمائية الجديدة	191
ثانيا-الأثر الوهمي لأسلوب المرونات في الدول النامية	192
1-أسلوب المرونات و تخفيض قيمة العملة	193
ثالثا-محددات سعر الصرف في الدول النامية	195
رابعا-اثر انعكاس تغيرات سعر الصرف	196
1-تحليل آلية عمل أثر انعكاس سعر الصرف	198
أ- قانون السعر الواحد و أثر انعكاس سعر الصرف	198
ب-المحددات النظرية لأثر انعكاس سعر الصرف	200

خامسا-تفسير ظاهرة التفريغ	**201**
سادسا- نظرية الركن	**203**
سابعا- ظاهرة الخوف من التعويم	**206**
ثامنا- المناطق المستهدفة	**209**
تاسعا- المناطق النقدية المثلى	**210**
قائمة المراجع	**214**

المحور الأول: نظريات التجارة الدولية

لقد سعى العديد من الاقتصاديين للعمل على تفسير أسباب قيام التجارة الدولية من خلال التساؤل حول نمط التجارة الدولية ، بمعنى لما على دولة ما أن تصدر سلعة معينة بذاتها" س" و تستورد السلعة "ص"، بدلا من القيام بالعكس.

ان الاجابة على هذا التساؤل يرتبط بمدى الفائدة التي تعود على الدولة من التجارة الدولية،أي ماهو الأكثر فائدة لها تصدير السلعة "س" و استيراد السلعة "ص" او العكس.

ومن هذا المنطلق جاءت نظريات التجارة الدولية محاولة الاجابة على هذا التساؤل .

أولا: النظريات الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر[1]، و تعتبره هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل و تفسير تطور نظرية التجارة الدولية لأن التجاريين لم يكن لهم نظرية منفصلة في هذا المجال، و كانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة ، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض،وسائل الإنتاج، العنصر البشري...الخ.

وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرين الكلاسيك آراء التجاريين و انتقدوها بشدة و دعوا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق العديد من المزايا من جراء عملية الإنتاج و التبادل،[2] إضافة لسيادة المنافسة الكاملة، و تقسيم العمل بين الدول مما يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي للبلاد الداخلة في نطاق هده المعاملات، و قد اعتمد تحليل النظرية الكلاسيكية على عدة فروض أهمها:[3]

- ✓ عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا فيما بين الدول المختلفة،مما يؤدي الى اختلاف نفقات إنتاج السلع.
- ✓ ان موارد الدولة لا تتأثر بالتبادل بل هي معطاة، و في حالة تشغيل كامل، و عند دخول الدولة لنطاق المعاملات الدولية فان ما يحدث هو إعادة توزيع الموارد على الفروع الإنتاجية المختلفة مما يحقق اكبر عائد للدولة.
- ✓ ان قيمة مبادلة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها.

إضافة للفروض السابقة هناك فروض أخرى اقتضتها طبيعة تبسيط التحليل مثل:[4]

- خضوع إنتاج السلع لقانون النفقات الثابتة.

---

[1]:محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية**،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية ،مصر، 2015 ،ص 33.

[2] :Bernard Gullochans,**Theories de la change international**,P.U.F, 1976 ,P 111.

[3]:محمد صفوت قابل،**نظريات و سياسات التجارة الدولية**،مطبعة العشرى،مصر، 2010 ،ص 135 .

[4]: نفس المرجع السابق، ص 135.

- عدم وجود نفقات نقل.
- العالم يتكون من دولتين فقط ، و أن الإنتاج يقتصر على سلعتين ، و لا يتم استخدام النقود.

و من أهم ما قدمه الكلاسيك في هذا الخصوص نظرية الميزة المطلقة(التكاليف المطلقة) لآدم سميث، و التي طورها ريكاردوا سنة **1817** من خلال نظرية الميزة النسبية(التكاليف النسبية) ، و فيما بعد حاول جون استيوارت ميل سنة **1818** في نظرية القيم الدولية أن يوضح النقطة التي عندها سيكون التبادل بين الدولتين ممكنا، و قد أعاد هابرلر– و هو من الكلاسيكيين الجدد – صياغة النظرية سنة1933 مستخدما تكلفة الفرصة البديلة و متخليا عن افتراض نظرية العمل في تحديد القيمة الدي يقوم عليه تحليل كل من ريكاردوا، و جون استيوارت ميل.[1]

1– نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث (1723-1790)

يعتبر آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أن تقسيم العمل الدولي، الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة.

وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

أ– افتراضات نظرية الميزة المطلقة

حسب هذه النظرية السبب الأساسي لقيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بناءا على عدة افتراضات أساسية و هي:[2]

- ✓ المنافسة الكاملة.
- ✓ التوظيف الكامل.
- ✓ الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي
- ✓ تماثل الأذواق.

فالتجارة الدولية في رأي آدم سميث، تقوم بوظيفتين هامتين:

- تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر أكثر نفعا.
- تتغلب على ضيق السوق المحلي .

ولقد اعتقد سميث أن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية حيث يصبح الأفراد أحرارا في اتخاذ الأنشطة التي تحقق لهم مصلحتهم، مما يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع قدراتهم الخاصة، وهكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

---

[1]:محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره،** ص 33.

[2]:السيد محمد أحمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الدولية:بين النظرية و التطبيق**،مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية ،مصر، 2011 ،ص 27.

فسميث لم يؤمن بأهمية دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي وإنما اعتقد في وجود يد خفية تسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل عندما يكون الأفراد أحرارا في اختيار الأنشطة الاقتصادية التي تحقق مصلحتهم الشخصية.

لقد شكل تحليل سميث نقطة البداية للنظرية الكلاسيكية التي كانت الأساس لكل سياسات التجارة الحرة ،و على أساس هذه السياسة قامت انجلترا في القرن التاسع عشر بعقد معاهدات تجارية ثنائية مع كل من فرنسا،بلجيكا، ايطاليا، النمسا، و السويد و غيرها وقد ساهمت سياسة تحرير التجارة آنذاك في توطيد مواقع انجلترا المهيمنة في الصناعة العالمية و التجارة و الحملات البحرية.[1]

ب- أفكار آدم سميث في الاقتصاد الدولي

لقد اعتبر سميث أن الدولة مثل الأفراد يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى من الشركاء التجاريين بميزة مطلقة، بمعنى آخر فإن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسه بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركائها في التجارة.

لنفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية و البرازيل، وأن هناك سلعتين فقط يتم إنتاجهما في الدولتين هما البن والقمح. كما افترض أن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم(01):الميزة المطلقة لآدم سميث

السلعة / الدول	ساعات العمل	
	البن	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	1	4
البرازيل	2	3

و حسب الجدول أعلاه يمكننا استنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج البن لأنها تنتجها في ساعة واحدة ، و هي أقل من عدد ساعات العمل في البرازيل (2 ساعة) التي تمكننا من إنتاج نفس الكمية من البن.

و من ناحية أخرى نلاحظ أن البرازيل تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح لأنها تنتجها في عدد ساعات أقل مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية(3 ساعات أقل من 4 ساعات).

[1]:مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشر،**أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**،منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة الأولى،بيروت ،لبنان،2003،ص 71.

و هكذا يمكن قيام التجارة بين الدولتين نظرا لاختلاف المزايا المطلقة بينهما،و حسب آدم سميث يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج و تصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة،أي السلعة التي تنتجها بعدد ساعات عمل أقل مع ضرورة توفر شرط الاكتفاء الذاتي و الحاجة للسلعة محل التبادل بالنسبة للدولتين.

و لكن إذا كان لدولة ما من الدولتين ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، والدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحداهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين؟ ، و هل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية؟ إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث لم توضح ذلك و تفسره، إلى أن جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لريكاردوا لتوضح ذلك.[1]

ج- الانتقادات الموجهة لنظرية آدم سميث

واجهت نظرية الميزة المطلقة عدة انتقادات أهمها:[2]

- بعض الدول المتخلفة لا تتفوق تفوق مطلق في إنتاج أية سلعة، و بالتالي لا تستطيع تصدير أية سلعة، و لاحتياجها لسلع مستوردة لا تستطيع دفع قيمتها ، فان هذا قد يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.
- لصعوبة انتقال عناصر الإنتاج يكفي وجود تفوق نسبي لكي تقوم التجارة الدولية.
- تعتبر نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية امتداد لنظريته في التجارة الداخلية ، ولكن نجد أن كلا من نوعي التجارة مختلف عن الآخر.
- اشترط آدم سميث ضرورة حرية التجارة حتى يمكن تطبيق تقسيم العمل و التخصص ، و لكن مبدأ حرية التجارة بهذه الصورة لا يوجد في العصر الحديث.
- تركز تحليل آدم سميث على جانب عرض الموارد الإنتاجية ، و لم يهتم بجانب الطلب.
- يعطي تحليل آدم سميث لقيام التجارة الخارجية في حالات خاصة، وهي الحالات التي يكون فيها التفوق المطلق واضحا لعدم وجود الظروف التي تسمح بإنتاج السلعة.
- تعد التحليل في نظرية الميزة المطلقة تحليلا ساكنا ، حيث أنها لا تراع تغير الشروط في المستقبل، وعلى رأسها التطورات التكنولوجية التي من شأنها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد.

2- نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو(1772-1823)

قام الاقتصادي الانجليزي الكبير ديفيد ريكاردوا بتطوير نظرية الميزة المطلقة من خلال الإجابة على التساؤل حول إمكانية قيام التجارة الدولية بين دولتين تتمتع إحداهما بميزة مطلقة في السلعتين، و دولة أخرى لا تملك أي ميزة مطلقة، و هذا ما عجز آدم سميث عن تفسيره(كما ذكرنا سابقا)، ففي كتابه الاقتصاد السياسي و الضرائب أعلن ريكاردوا في الفصل السابع منه عن قانون الميزة النسبية.

---

[1]: السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2009 ،ص 23.

[2]: محمد صفوت قابل،**المرجع سبق ذكره**، ص ص 141-144.

و تتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة ، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى، و تستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا ،أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، و بالتالي تقوم التجارة الدولية إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.[1]

و لذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين.[2]

أ-افتراضات نظرية الميزة النسبية

لقد افترض ريكاردوا في تحليله نفس الافتراضات التي اعتمد عليها آدم سميث من قبل و هي:[3]

- وجود دولتين وسلعتين ونوعين من عناصر الإنتاج.
- حرية التجارة والمنافسة الكاملة.
- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلع.

إضافة إلى الفرضيات السابقة افترض مجموعة من الافتراضات الأخرى التي تجرد الواقع منها:[4]

- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماما،بمعنى أن عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.
- إن عناصر الإنتاج المختلفة (العمل – رأس المال – الأرض) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي، بينما لا يمكنها أن تتحرك من دولة إلى أخرى.
- ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.
- أن تكلفة الإنتاج ثابتة، بمعنى أن عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كما هي بصرف النظر عن الكمية المنتجة منها، ويعد ثبات التكاليف هو السبب وراء الاتجاه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.

ب- كيفية حساب المزايا النسبية

قدم ريكاردوا مثالا عدديا لشرح نظريته،حيث افترض وجود دولتين هما : انجلترا و البرتغال تنتجان سلعتين هما:المنسوجات و الخمور، و تكاليف إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل و هي:

---

(1):محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره،** ص 35.

(2): رشاد العطار و آخرون، **التجارة الخارجية**،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن، 2000 ، ص ص 25-26.

(3): محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2006 ،ص 27.

(4): نفس المرجع السابق، ص ص 27-28.

الجدول رقم(02):الميزة النسبية لديفيد ريكاردو

الدولة	الخمور	المنسوجات
البرتغال	**80**	**90**
انجلترا	**120**	**100**

المصدر : محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية**،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية ،مصر، 2015 ،ص 36.

الميزة المطلقة:نلاحظ من الجدول أعلاه أن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين(المنسوجات و الخمور) حيث يمكنها إنتاج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل نظرا لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين مقدرة بساعات العمل أقل في البرتغال، في حين انجلترا لا تملك أي ميزة مطلقة، لذلك فمن مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج، و تصدير السلعتين في حين انجلترا لا تنتج شيئا وفقا لنظرية الميزة المطلقة، و بالتالي لا تقوم بينهما تجارة دولية، وهذا يوضح أن نظرية الميزة المطلقة لا تصلح لتفسير التجارة الدولية.

أ- حساب التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاجهما في الدولة الأخرى كما يلي:

التكلفة النسبية في البرتغال= تكلفة إنتاج الخمور/تكلفة إنتاج المنسوجات

التكلفة النسبية في البرتغال= **80** ساعة عمل/**90** ساعة عمل=**0,89**

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمور تعادل تكلفة إنتاج **0,89** وحدة من المنسوجات.

التكلفة النسبية في انجلترا= تكلفة إنتاج الخمور/تكلفة إنتاج المنسوجات

التكلفة النسبية في انجلترا = **120** ساعة عمل/**100** ساعة عمل=**1,2**

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمور تعادل تكلفة إنتاج **1,2** وحدة من المنسوجات.

و في هدا السياق تكون تكلفة إنتاج الخمور بالنسبة للمنسوجات في البرتغال أقل من انجلترا (**0,89** أقل من **1,2**)، وبالتالي من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمور لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجها في انجلترا، و بنفس الطريقة نجد من مصلحة انجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجها في البرتغال[لأن **100** /**120** =**0,83** أقل من **90** / **80** =**1,12**].[1]

ب-حساب التكلفة النسبية لإنتاج إحدى السلعتين في الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاج السلعة الأخرى كما يلي:

- التكلفة النسبية لإنتاج الخمور في الدولتين

التكلفة النسبية للخمور= تكلفة إنتاج الخمور في البرتغال/ تكلفة إنتاج الخمور في انجلترا

التكلفة النسبية للخمور= **80** ساعة عمل/**120** ساعة عمل=**0,67**

[1]: محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره**، ص 37.

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمور في البرتغال تعادل **0,67 من** تكلفة إنتاج وحدة واحدة منها في انجلترا.

- التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في الدولتين

التكلفة النسبية للمنسوجات= تكلفة إنتاج المنسوجات في البرتغال / تكلفة إنتاج المنسوجات في انجلترا

التكلفة النسبية للمنسوجات = **90** ساعة عمل/**100** ساعة عمل=**0,9**

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال تعادل**0,9** من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في انجلترا.

وبمقارنة النسبتين يتضح أنه من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمور لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل إذا ما قورنت بالمنسوجات لأن **0,67** أقل من**0,9.**

و بنفس الطريقة نجد من مصلحة انجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات لأنها تنتجها بتكلفة نسبية أقل إذا ما قورنت بالخمور [لأن **100** /**90** =**1,11** أقل من **120** / **80** =**1,5**].

إن اختلاف التكاليف النسبية يعد شرطا ضروريا و كافيا ليس فقط لقيام التجارة بين الدولتين و إنما لاستفادة كلاهما من هذا التبادل، و لحساب المكاسب من قيام التجارة الدولية يجل حساب تكاليف الإنتاج قبل، و بعد قيام التجارة بين البلدين.

حساب تكاليف الإنتاج قبل قيام التجارة الخارجية بين الدولتين

بالنسبة للبرتغال:**80+90=170**

بالنسبة لانجلترا:**100+120=220**

تكاليف الإنتاج قبل قيام التجارة الخارجية=**170+220=390** ساعة

حساب تكاليف الإنتاج قبل قيام التجارة الخارجية بين الدولتين

بالنسبة للبرتغال:**80+80=160**

بالنسبة لانجلترا:**100+100=200**

تكاليف الإنتاج قبل قيام التجارة الخارجية=**160+200=360** ساعة

حساب المكاسب من قيام التجارة الدولية

بالنسبة للبرتغال: **170- 160 =10** ساعة

بالنسبة لانجلترا: **220- 200 =20** ساعة

المكسب العالمي: 10 ساعة+**20** ساعة=**30** ساعة

ج- الانتقادات الموجهة لنظرية ديفيد ريكاردوا

واجهت نظرية الميزة النسبية عدة انتقادات جاءت من عدم واقعية افتراضاتها، و أهم هذه الانتقادات مايلي:[1]

- عدم إمكانية سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.
- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية تامة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الأذواق.
- افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.

ثانيا:النظريات النيوكلاسيكية:

و تتمثل هذه النظريات في:

1- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل(1806-1873)

كان اهتمام جون ستيوارت ميل في كتابة مبادئ الإقتصاد السياسي منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، و هو ما أهمله كل من آدم سميث و ريكاردوا، و بصفة خاصة نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا، و في رأيه أن هذه النسبة تقع بين نسبتي التبادل الداخليتين، أو ما أسماه بالطلب المتبادل للدولتين.[2]

و يرى ميل أن نظرية الميزة النسبية المطلقة كما تدلنا على مزايا التبادل الدولي تستطيع أن تدلنا أيضا على صورة هذا التبادل،حيث أن قيمة السلعة الأجنبية تتوقف على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها، وسميت هذه النظرية بنظرية القيم الدولية لأنها تحاول تحديد قيمة السلعة المتبادلة دوليا، و بالتالي تحاول بيان القوانين التي يتم بمقتضاها توزيع المكسب المحقق من التجارة.[3]

و يعرف معدل التبادل الدولي على أنه:"دلك الحجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها و بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات و الواردات" .[4]

ويعتمد موقع معدل التبادل الدولي على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، و كذا على مرونة هذا الطلب، فإذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند ثمن معين كبير في حين طلب

---

[1]: السيد محمد أحمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الدولية:بين النظرية و التطبيق**،المرجع سبق ذكره،ص 71-73.

[2]: محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره**، ص 39.

[3]: محمد زكي الشافعي ،**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار النهضة العربية، بيروت،دون سنة نشر،ص 357.

[4]:سكينة بن حمودة، **مدخل لعلم الاقتصاد**،دار المحمدية العامة،الجزائر،2009،ص 85.

الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى عند نفس الثمن قليل فستميل شروط التجارة لصالح الدولة الثانية و العكس صحيح.[1]

و يمكن أن يكون معدل التبادل الدولي في ثلاث صيغ و هي:[2]

معدل التبادل الدولي=**1**:قيمة الصادرات= قيمة الواردات
معدل التبادل الدولي **أكبر من 1**: قيمة الصادرات **أكبر من** قيمة الواردات
معدل التبادل الدولي **أقل من 1**: قيمة الصادرات **أقل من** قيمة الواردات

يعتبر الاقتصادي الانجليزي **ألفريد مارشال** أول من تناول تحليل **جون ستيوارت ميل** بطريقة بيانية مستخدما ما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال ثم أكمل **فرانسيس أدجورث** العمل الذي بدأه مارشال.[3]

2- نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر

تعتمد نظرية التكاليف النسبية في تحليلها على أن قيمة السلعة تتحدد على أساس كمية العمل المبذول في إنتاجها، و بعد ذلك أوضح العديد من الاقتصاديين أن هذا الفرض غير مطابق للواقع، وأن العمل ليس سلعة متجانسة، وبالتالي لن تتجه الأجور للتساوي داخل البلد الواحد، كما أن إنتاج السلعة لا يتوقف على عنصر العمل فقط بل هناك باقي عناصر الإنتاج التي تشارك في إنتاج السلعة مثل الأرض و رأس المال.

لذلك اقترح **هابرلر** أن تحل تكلفة الفرصة البديلة محل نظرية العمل للقيمة، ويقصد بذلك أنه في ظل موارد الإنتاج المحدودة فإن توجيه الموارد لإنتاج سلعة معينة يعني عدم استخدام هذه الموارد في إنتاج سلع أخرى، و قد اهتم هذا التحليل بجانب العرض من خلال بيان ما يمكن للدولة أن تنتجه، وتصدره بافتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي يكون السؤال كم سنفقد من سلعة معينة في سبيل الحصول على وحدة إضافية من سلعة أخرى؟.[4]

واجهت نظرية تكلفة الفرصة البديلة عدة انتقادات أهمها ما يلي:[5]

- لم يوضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية للسلع المتبادلة دوليا، و بالتالي سبب اختلاف شكل منحنى إمكانيات الإنتاج بين الدول الداخلة في التبادل التجاري.
- إن تحليل هذه النظرية قائم على أساس التبادل العيني، ولكن التبادل في الواقع يكون على أساس نقدي.

---

(1): محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره،** ص ص43-44.
(2):سكينة بن حمودة، **المرجع سبق ذكره،** ص 85.
(3):عبد المنعم مبارك، محمود يونس،**اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 1996 ،ص 29.
(4): محمد صفوت قابل،**المرجع سبق ذكره** ،ص 175
(5): محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره،** ص76.

3- نظرية هكشر-أولين

لقد جاءت نظرية نسب عوامل الإنتاج لتصحيح عيوب النظرية الكلاسيكية التي قلبت موازين التجارة الدولية ، فأعاد الكتاب التفكير فيها نظرا لأنها تستند إلى فروض بسيطة جعلتها غير واقعية ، فرأوا وجوب التخلي عن تلك النظرية، مما أدى ذلك إلى ظهور مفكرين جدد في الفكر الحديث ، مستندين في تحليلهم إلى اعتبارات أكثر واقعية ، وهما هكشر وأولين.

لقد نشر هكشر مقالا في سنة **1919** يحتوي على أسس نظرية بعنوان:

The Effect Of Foreign Trade On The Income Of Distribution ولكن النظرية لم تشتهر إلا بعد أن قام أولين بنشر كتاب له في سنة **1933** بعنوان **Inter-regional And International Trade** ، وقد حاولا أن يفسرا سبب التفاوت الموجود بين الدول في مدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج ، الذي يؤدي إلى تعدد أسعار عوامل الإنتاج.

أ- افتراضات نظرية هكشر- اولين : تقوم النظرية على العديد من الفرضيات أهمها :[1]

- وجود بلدين وسلعتين وعاملين إنتاجيين هما العمل ورأس المال .
- كلا البلدين يستخدمان نفس المستوى التكنولوجي في الإنتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين .
- إحدى السلعتين كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المال .
- دالة الإنتاج متماثلة في الدولتين لنفس المنتج بحيث تصبح غلة الحجم ثابتة في كلا البلدين ولكلا السلعتين.
- سيادة المنافسة التامة في سوق السلع و سوق عناصر الانتاج .
- ثبات العرض الكلي لكل عامل من عوامل الانتاج، أي انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم إمكانية ذلك بين الدولتين .
- لا توجد تكاليف نقل ولا تعريفات جمركية، ولا توجد أية عوائق على تدفق التجارة بين الدولتين.

ب -عرض نظرية هكشر-أولين

تحاول هذه النظرية الإجابة على سؤالين هامين، يتمثل التساؤل الأول في أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول ،أما الثاني يتمثل في مدى تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول "أطراف التبادل"، و هذين التساؤلين لم تتعرض النظريات الكلاسيكية لهما.[2]

فالنظرية الكلاسيكية اعتمدت على اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع التي بدورها تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، وحالة تساوي هذه التكاليف لا يؤدي إلى قيامها، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها هابرلر في

---

[1]: محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره**،ص 82.

[2]: محمد سيد عابد، **المرجع سبق ذكره**، ص 141.

نظرية تكلفة الفرصة البديلة الذي انتقد فيها الاعتماد في نفقة إنتاج السلعة على عدد ساعات العمل لأن نفقة الإنتاج تشمل عوامل أخرى في الإنتاج بالإضافة إلى عنصر العمل ، دون أن تبحث في الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف النفقات النسبية فإن نظرية نسب عوامل الإنتاج تحاول التعمق أكثر في التحليل.

حيث ترجع نظرية هكشر– اولين سبب قيام التجارة الدولية الى اختلاف النفقات النسبية و لكنهما يضيفان ان اختلاف النفقات النسبية يرجع الى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج.[1]

و قد جاء تطور النظرية على مرحلتين، الأولى تتمثل في مساهمة هكشر، و تتلخص في تفسيره لأسباب اختلاف النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية، اما المرحلة الثانية(التي وضعت النظرية في صيغتها النهائية) فتتمثل في مساهمة أولين الدي اهتم ببحث أسباب اختلاف الأسعار النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية،و لقد تبنى اولين تفسير هكشر لاختلاف النفقات النسبية لأنه يحيط بجانب العرض في الصورة الكلية و قام بتنقيحه ثم أضاف تفسيرا يخص جانب الطلب أيضا.[2]

حسب هكشر ان الاختلاف في النفقات النسبية يرجع الى اختلاف انتاجية الدول المختلفة(الاختلاف في حجم عناصر الانتاج)، و هده الانتاجية تتوقف على عاملين:[3]

- **اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج:** وهدا يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، و تقوم الدولة بإنتاج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، و تستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج التي لا تتوفر لديها.

و تقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية للعامل الإنتاجي بالمعادلة التالية:[4]

درجة الوفرة أو الندرة النسبية(الوفرة المادية)= عرض العنصر الإنتاجي/عرض عناصر الإنتاج الأخرى

---

[1]: عادل احمد حشيش،مجدي محمود شهاب،**اساسيات الاقتصاد الدولي**،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003، ص 95.

[2]: عبد الرحمان يسري أحمد،**الاقتصاديات الدولية**،دون دار نشر، الاسكندرية،2003 ،ص 70.

[3]: محمد صفوت قابل، **المرجع سبق دكره**،ص ص 181-182.

[4]: السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية،**المرجع سبق ذكره**،ص87 .

- **اختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة:** من الناحية الإنتاجية تحتاج بعض السلع إلى توافر بعض عوامل الإنتاج أكبر من العوامل الأخرى مثلا:السلع الزراعية تحتاج إلى الكثير من عامل الأرض بالمقارنة مع رأس المال و العمل.

وعند قيام التجارة فان كل دولة تتخصص في انتاج و تصدير السلع التي تتميز في انتاجها بالنسبة لغيرها من الدول(السلع التي تحتاج في انتاجها بدرجة كبيرة الى عنصر الانتاج المتوفر لديها بكثرة)، ذلك لأن تكلفة انتاجها تكون منخفضة، و بالتالي اسعارها ستكون منخفضة نسبيا عن الاسعار السائدة في الدول الاخرى، أما وارداتها فستكون من السلع التي يحتاج انتاجها الى عناصر انتاج غير موجودة محليا أو تعاني فيها من عجز نسبي.[1]

و يضيف أولين الى تحليل هكشر أنه حتى لو تساوى بلدان تماما من حيث وفرة عناصر الانتاج ، فانه يوجد امكانية للتبادل بينهما مادام هناك اختلاف في اسعار عناصر الانتاج، و بالتالي اختلاف أسعار السلع من بلد لآخر ، حيث أرجع أولين قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين : [2]

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في دوال الإنتاج فيما بين الدول المختلفة.
- اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة.

و حسب أولين تتحدد الاسعار النسبية و المطلقة للمنتجات و عوامل الانتاج حسب العرض من المنتجات، و الطلب عليها حيث يعتمد هدا الاخير بصفة رئيسية على:[3]

- ✓ أذواق المستهلكين.
- ✓ الظروف التنافسية التي تحكم ملكية عوامل الانتاج، فهي التي تحدد الدخول الشخصية للمستهلكين، و من ثم تحدد الطلب.

في حين يعتمد العرض من المنتجات على:

- ✓ عرض عوامل الانتاج،أي مدى توافر الكميات المختلفة منها.
- ✓ الشروط الفنية للانتاج، وهي التي تحدد نسب مزج عوامل الانتاج، و يقول أولين انها واحدة في كل انحاء العالم.

والنتيجة التي توصل اليها اولين ان اختلاف نسب توافر عناصر الانتاج يؤدي الى اختلاف نسب اسعار السلع المتماثلة التي تشترك في انتاجها الدول المختلفة ، مادامت دوال ادواق المستهلكين واحدة و ايضا دوال الانتاج واحدة بين الدول المختلفة.[4]

---

[1]: محمود يونس، على عبد الوهاب نجا، اسامة احمد الفيل، **المرجع سبق ذكره** ،ص84-85.
[2]: كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي " التجارة الخارجية والتمويل"**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ،ص 47.
[3]: محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره**، ص 85.

[4]: محمد صفوت قابل، **المرجع سبق ذكره** ،ص 185.

ج- الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر- أولين:

تعتبر النظرية السويدية مكملة للنظرية الكلاسيكية ، لأنها بدأت من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية ، من خلال ما توصل إليه كل من هيكشر وأولين أن التخصص الدولي يقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية بين الدول ، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات أهمها مايلي:

- تفترض النظرية تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان غير ان هدا الافتراض غير واقعي، لان هده العوامل غير متجانسة، و متنوعة و تختلف باختلاف الدول، كما أنه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العوامل عند انتاج منتوج معين في بلدان مختلفة نظرا للتفاوت التقني، و الفني المتواجد بينهما.[1]

  و من جهة أخرى تهتم النظرية بالاختلافات الكمية لعوامل الإنتاج ، وتجاهلت الاختلافات النوعية فيها .

- تفترض النظرية عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى ، فهذا الافتراض غير منطقي نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث ، فحركات رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، والمساعدات المالية المقدمة من الدول المتقدمة للدول الفقيرة ، أصبحت ظاهرة منتشرة في هذا القرن ، وحركات تنقل العمال التي تعتبر محدودة نسبيا نظرا للقوانين التي تضعها الدول على الهجرة،أما عنصر الأرض فهناك استحالة لانتقاله . [2]
- هناك أسباب أخرى غير اختلاف نسب عناصر الانتاج، و مدى توافرها في الدولة لم تهتم بها الصور المختلفة للنظرية مثل السبق في الانتاج، و توافر المهارات الادارية و التسويقية، و في العصر الحديث تقدم وسائل النقل مما أدى ببعض الدول الى استيراد المواد الخام اللازمة لانتاج بعض السلع، و القيام بانتاجها ثم تصديرها الى الخارج. [3]

---

(1): محمود يونس،**الاقتصاد الدولي**،دار المعارف العربية ، مصر،ص 78.
(2): محمد خالد الحريري ، **الاقتصاد الدولي** ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1977 ، ص ص 56 -57
(3): محمد صفوت قابل، **المرجع سبق دكره**،ص 191

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الانتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود اكثر من عاملين من عوامل الانتاج.[1]
- لا تفرق بين الدول المتقدمة و النامية، لأنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته و قدرته على التكيف، و الواقع يشير لخلاف ذلك ، كما أنها لم تستطع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة الدولية، مثل بريطانيا، و اليابان حيث تراجعت الأولى، و تفوقت الثانية.[2]

د- اختبار ليونتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج

منذ صياغة نظرية نسب عناصر الإنتاج خلال الثلث الأول من هذا القرن التي تنص على أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين من عناصر الإنتاج ، مع افتراض تماثل أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة، سيصدر السلع كثيفة استخدام هذا العنصر، منذ ذلك الحين ومحاولات عديدة تجرى لاختبار صحتها، ومن أبرز تلك المحاولات تلك التي جاء بها ليونتيف (سنة **1953**)، و هو اقتصادي أمريكي قام بدراسة تعد تطبيق مباشر لنموذج هكشر-أولين على الصادرات و الواردات الأمريكية لسنة **1947**، و المفروض نظريا أن الولايات المتحدة لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال، و بالتالي يجب أن تنتج، و تصدر سلع كثيفة رأس المال، و لديها ندرة نسبية في عنصر العمل، و بالتالي تستورد السلع كثيفة عنصر العمل، غير أن دراسة ليونتيف توصلت لعكس هذه النتيجة لذا سميت هذه الدراسة بلغز ليونتيف.[3]

الجدول رقم(03): اختبار ليونتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج

إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من الإحتياجات:	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2.550.780	3.097.339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال بالنسبة لكل عامل (ألف دولار)	14000دولار	18000دولار

المصدر : عادل أحمد حشيش ، **المرجع سبق ذكره** ، ص107 .

(1) : محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره**، ص 92.
(2): نفس المرجع السابق ، ص93.
(3): السيد أحمد السريتي، **المرجع سبق ذكره** ،ص .103 .

يبين هذا الجدول أن إنتاج وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته **14000** دولار من رأس المال لكل عامل ، بينما كل وحدة من السلع المنافسة للواردات "بدائل الواردات" فإنها تتطلب ما قيمته **18000** دولار من رأس المال لكل عامل .

ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال.

و تم تفسير هده النتائج بأن مهارة العامل الأمريكي ثلاثة امثال العامل الاجنبي و بالتالي لو تم ضرب عدد العمال في أمريكا في ثلاثة يصبح لدى امريكا وفرة نسبية في عنصر العمل، و ندرة نسبية في رأس المال، و من ثم تنتج و تصدر سلع كثيفة العمل، و تستورد سلع كثيفة راس المال، و هذا هو التفسير النظري، و لكن يوجد عامل آخر أدى الى هذا اللغز، و هو أن ليونتيف لم يحتسب الواردات الفعلية لأمريكا و لكن تم حسابها على أساس البديل المحلي معتمدا على تماثل دالة الانتاج السلعة الواحدة، و من ثم أدى إلى نتائج عكسية، وفي الواقع فإن دالة الانتاج السلعة الواحدة غير متماثلة حيث يوجد اختلاف في دالة انتاج السلعة الواحدة.[1]

و هناك تفسير اخر اكثر منطقية، و هو أن ليونتيف لم يأخذ بعين الاعتبار عنصر رأس المال البشري، و الذي يجب أن يضاف إلى رأس المال المادي فبإضافته تصبح الولايات المتحدة كثيفة عنصر رأس المال بالنسبة للصادرات، و قد قدم الإقتصادي كينين سنة **1965** دراسة أضاف فيها تقدير رأس المال البشري في الصادرات، و بدائل الواردات فكان اختبار النظرية صحيح، و اختفى لغز ليونتيف.

ثالثا:النظريات الحديثة

بقيت كل نظرية من نظريات التجارة الدولية السابقة الذكر قائمة ، حتى تأتي النظرية التي تليها ، وتسلط الضوء على النقص الحاصل فيها واقتراح بديل له ، حسب متطلبات البيئة التي نشأت فيها ، إلى أن خلصت بنظرية هكشر وأولين التي قامت على مبدأ النفقات النسبية ، إلا أنها مع مرور الزمن اكتشف ليونتيف التناقض في تفسير التجارة الخارجية حسب هذه النظرية ، لذلك تساؤل الكثيرون عما إذا كانت تلك النظريات تفسر بصورة كافية للواقع العملي ، وتمخضت المناقشات إلى ظهور اتجاهين أساسين هما:

I-الاتجاه الأول: ويسعى هذا الاتجاه إلى هدم نموذج هكشر- أولين، ومعه كافة النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية انطلاقا من جانب العرض، و أهم نظرياته هي:

[1]: السيد أحمد السريتي، **المرجع سبق ذكره**،ص 104.

أولا–نظرية ليندار

لقد اهتم ليندار بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية، و ركز على الوضع الاقتصادي، و الآثار المترتبة على التبادل الدولي، و اعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات، و الواردات المحتملة.

و تسمى هذه النظرية بالطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق، و جاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق.

و قد جاء تحليل ليندار مبني على الفرضيات التالية: [1]

- إن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواق كبيرة ورائجة ، وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم الذي يؤدي إلى تحقيق وفورات حجم اقتصادية، و بالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.
- إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية.

في تفسيره لقيام التجارة الخارجية يفسر" ليندر "بين نوعين من السلع :المنتجات الأولية، و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، و أن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر– أولين حيث أنه ، و حسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها، و بالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، و في حالة العكس أي عندما تقل عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، و بالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات، و حسب ليندر في حالة انخفاض تكلفة المنتجات الأولية فإنه سيتم تصديرها، و في حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيرادها تلك المنتجات الأولية.[2]

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى" ليندر "أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه و حجم التجارة، وتعد كثافة التجارة في السلع الصناعية عند ليندر هي مقياس لحجم التجارة الدولية باستبعاد تأثير حجم الدول على التجارة الدولية بينها ، وتقاس هذه الكثافة بميل الدول للاستيراد من بعضها ، فكلما تشابه هيكل الطلب في الدولتين كانت التجارة محتملة بينهما أكثر كثافة ، ومن بين محددات هيكل الطلب : الدخل المتوسط ، المناخ ، اللغة، الدين والثقافة ..الخ.

---

[1]: حسام على داود، ايمن أبو خفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**،دار الميسرة، الطبعة الاولى، الاردن،2002،ص 62.

[2]: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،**المرجع سبق ذكره**، ص130

II-الاتجاه الثاني ويتعلق بمجموعة من النظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتيف من خلال تطوير نموذج هكشر. أولين، والنظريات الكلاسيكية التي تفسر ظواهر التجارة الخارجية من جانب العرض.

أولا-نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة

اعتمد **D .B kessing** على نظرية هيكشر – أولين – ساموليسون في محاولة تفسير التخصص والتبادل الدوليين ، وذلك اعتمادا على درجة تأهيل اليد العاملة وتأثيرها على مدى تخصص أي دولة في أي نوع من الصناعات ، ولهذا تعرف هده النظرية بنظرية رأس المال البشري، وتسقط الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة من حيث المهارة، حيث تفرق بين العمل الماهر أو الرأسمال البشري وتجعله عنصرا مستقلا عن العمل غير الماهر، وتعتبره عنصرا إنتاجيا آخر مستقلا بحد ذاته، وبذلك فإن هذه النظرية تقترح نموذجا للتحليل يتكون من ثلاث عناصر إنتاجية هي: **العمل الماهر، العمل غير الماهر و رأس المال المادي**، حيث تعتبر النظرية العنصر الأول نوعا من الاستثمارات يجب إضافتها إلى عنصر رأس المال، ولذلك سمي برأس المال البشري ، لاحتياجه إلى استثمارات متنوعة في مجالات التعليم والتدريب وغيرها، وبذلك أمكن حل لغز ليونتيف، فبعد دراسة معمقة لصادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مصنعة أخرى ، تبين لكيسنج أن هيكل المبادلات الدولية تابع للتوفر النسبي على العمل المؤهل بين مختلف المتعاملين الدوليين ، وأن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وفيرة العمل المؤهل ، بينما لا تحتوي وارداتها على كميات كبيرة من العمل المؤهل فمن صالح الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخصص، وتصدر السلع التي يتطلب إنتاجها نسبة كبيرة من العمل المؤهل الذي يعتبر عاملا وفيرا في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

و بالتالي فإذا جمعنا كلا من الصادرات كثيفة رأس المال المادي، والصادرات كثيفة رأس المال البشري للولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا في نهاية الأمر أن صادراتها كثيفة رأس المال، وهو ما يتفق مع جوهر النموذج الأساسي لهكشر- أولين لنسب عناصر الإنتاج.

ثانيا- النظرية التكنولوجية : يعتبر التحليل الديناميكي الشيء الجديد الذي أضافته النظرية لتفسير قيام التجارة الدولية على أساس تخصصها بأنواع المنتجات، مستندة في ذلك إلى التطورات التكنولوجية ، بخلاف نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية و نيوكلاسيكية التي لم تأخذ الزمن بعين الاعتبار.[2]

و تقوم النظرية على الفرضيات التالية:

---

[1]: سكينة بن حمودة ، **المرجع سبق ذكره**، ص93

[2]: فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2001 ، ص80 -82 .

- ✓ الحصول على المعلومات عن التجارة الدولية بين الدول لا يعتبر حرا ، بل أنه خاضع للكثير من التعقيدات التي تعرقل حركة انسياب هذه المعلومات عبر الحدود ، ومن أجل تحقيق هذا الانسياب يجب تحمل تكاليف المعلومات "، وهذا يرتبط بالعمل على تخصيص إنفاق استثماري على مجلات البحث والتطوير التكنولوجي ، والعائق أمام هذا التخصيص للموارد الاستثمارية هو قلة المعرفة عن حالة السوق في الداخل والخارج ، وهذا يقتضي تحمل نفقات مرتفعة لتوفير مثل هذه المعلومات ، وهذا مرتبط بالدول الصناعية المتقدمة التي لديها سوق داخلية واسعة ، استنادا إلى طلبها المحلي على السلع ، والمنتجات الجديدة التي ترتكز على الاختراعات والاكتشافات.
- ✓ اختلاف الأساليب الفنية المستخدمة في عملية الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول ، مما يعني عدم تجانس وتماثل دوال الإنتاج ، وبالتالي فإن التكنولوجيا التي يمكن أن تستخدم في إنتاج سلعة معينة وخاصة الجديدة ليست الشائعة وليست متوافرة في الدوق الدولية ، مما يدفع بالدول لجعلها أساس لاحتكارها ، ولامتيازات شركاتها، وعلى هذا الأساس يرى أصحاب النظرية التكنولوجية أن التطور التكنولوجي يمثل عنصرا جديدا من عناصر الإنتاج .
- ✓ التحليل السليم أصبح يأخذ أسباب أخرى لتباين المزايا النسبية بين الدول، حيث يوجد نوعان من المزايا النسبية الأولى هي **المزايا النسبية الطبيعية**، والتي تتمثل في الاختلاف بين الدول في مدى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج فيها وبالتالي أسعارها ، ومن ثم في التكاليف النسبية لإنتاج السلع تبعا لذلك ، وهو ما اعتمدته النظرية الحديثة في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية ،أما الثانية فتتمثل في **المزايا النسبية المكتسبة**، وهي تركز على العديد من العوامل التي تشكل أساس هذه المزايا :التطور النوعي للموارد البشرية(رأس المال البشري) ،مزايا وفورات الحجم ،التطور التكنولوجي..الخ.

1- نموذج الفجوة التكنولوجية

لقد طور **michael posner** سنة **1921** تحليلا جديدا يرتكز على المتغيرات التكنولوجية، حيث يعتمد النموذج في تفسيره لهيكل التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، ويمكن لهذه الدولة ان تستفيد من هده الميزة طالما ان التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، و بما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية حيث أن الدول

المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج، و بالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.[1]

و يرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما : [2]

- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.
- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

حيث يؤدي **التفاوت النسبي في الفن التكنولوجي المستخدم** لزيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي، الأمر الذي يترتب عليه اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول، هذه الاختلافات الدولية في المزايا النسبية بين الدول، تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى غيرها من الدول التي لم تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة لها.

أما **اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة** يؤدي لدخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية، في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى (على الأقل في البداية) إنتاجها داخليا، أو تقليدها، لكونها لا تملك التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها، أو أنها لا تستطيع الحصول عليها من الدول موطن الاختراع.

والشكل الموالي يوضح كيفية الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، والذي من خلاله يمكن تحديد ما يسمى بـ" **فجوة الطلب** " ، و " **فجوة التقليد** " .

---

[1]: يونس محمود ،**الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص84.

[2]: سكينة بن حمودة ،**المرجع سبق ذكره** ، ص92 .

الشكل رقم (01):نموذج الفجوة التكنولوجية

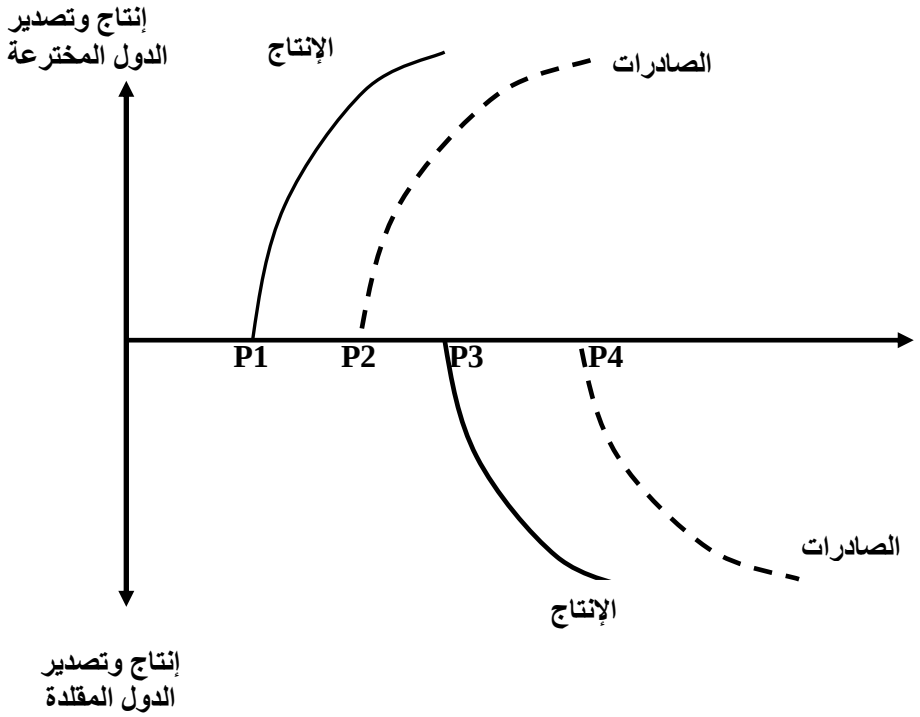

المصدر : سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدوليه :مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية** ، الدار المصرية اللبنانية ،الجزء الاول، القاهرة،2005 ، ص240 .

و من خلال الشكل أعلاه فإن:

فجوة الطلب هي الفترة التي تفصل بين بداية ظهور إنتاج السلعة الجديدة في الدولة المخترعة و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديره(الفترة بينP_1-P_2).

فجوة التقليد هي الفترة التي تفصل بين بداية ظهور إنتاج السلعة الجديدة في الدولة المخترعة ، وبداية إنتاجها في الدول المقلدة (الفترة بينP_1-P_3).

وحسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة التكنولوجية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدول الأخرى على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج، و بالتالي فالفجوة التكنولوجية هي دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (الفترة بينP_1-P_2) ، وفجوة التقليد (الفترة بينP_1-P_3)، أي أنها تتمثل في الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج أو السلعة الجديدة، وبداية إنتاج هذه السلعة في الدول المقلدة.

ب-الانتقادات الموجهة لنموذج الفجوة التكنولوجية:

أظهر تحليل **Posner** بعض القصور حيث يمكن القول أن النموذج الذي عرضه عجز عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي هما:[1]

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، و التجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، و اليابان، دون غيرها من البلدان حتى لو كانت متقدمة مثل فرنسا، و ايرلندا؟.
- ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، و المزايا النسبية التي تصاحبها؟.

و تتمثل الإجابة على السؤال الأول في معرفة السياسة المتبعة من طرف المنتجين من خلال البحث والتطوير في أساليب الإنتاج ، أما السؤال الثاني فالإجابة عليه تكمن في نموذج دورة حياة المنتج الذي سد الثغرة التي وقعت فيها النظرية التكنولوجية.

2-نموذج دورة حياة المنتوج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من" فيرنون "سنة **1961** ، و هيرش سنة **1967** ، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية تغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، و هذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، والذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية.[2]

يدرس هذا النموذج العلاقة بين المبيعات من المنتج في كل فترة من عمر هذا المنتج ، وأيضا يمكن أن يسمح بالتنبؤ بتقييم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه هذا المنتج من أجل وضع استراتيجيات السوق لمناسبة ، كما يمكنه أن يساهم في تحليل أنماط التجارة أي تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يؤدي إلى اختلاف الأسعار كأساس للتجارة الدولية .

و تتخذ دورة حياة المنتوج مسار يتكون من ثلاثة مراحل يمكن أن توضح كمايلي:

أ-مرحلة المنتوج الجديد:تتميز المرحلة الأولى من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الجديد إلى الوجود.وعليه فإن الإستثمار في هذا النشاط يتوقف على توفر عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارت المستثمرين الخواص في مجال البحث والتطوير، والتي يمكن إيجازها كما يلي:

---

[1]: الصادق بوشنافة،**الاثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007،ص30.

[2]: فليح حسن خلف، **المرجع سبق دكره** ، ص 82.

- **وجود سوق داخلي** قادر على استيعاب المنتجات الجديدة حتى يمكن الإستمرار في استخدام الوسائل والطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج، ومن ثم الحصول على عائد مجزي يبرر تلك الإستثمارات الكبيرة.
- **ضرورة توفر قدرة تكنولوجية**، سواء منها البشرية (علما، خبراء، عمال متخصصين ... إلخ) أو المادية (آلات، معدات متطورة...إلخ) من شأنها تسمح بإنتاج منتجات جديدة، أو تحسين جودة منتجات قائمة.
- **وجود قدرة تنافسية** لدى المشروعات الإنتاجية صاحبة الإختراع، لمواجهة المنافسين، سواء تعلق الأمر بالمنافسة على مستوى الأسواق الداخلية أو الأسواق الدولية.
- **توفر عنصر رأس المال البشري**، الذي يتشكل من العلماء، الخبراء، والفنيين، والعمال المتخصصين في الدول الصناعية المتقدمة، والذي يعتبر ركنا أساسيا في نموذج دورة حياة المنتوج التي تقوم على أساس الإختراعات والتجديدات الحديثة
- **الوفرة النسبية لعنصر رأس المال المادي** في الدول الصناعية المتقدمة، التي تعتبر من الشروط الأساسية لقيام الدول بالإستثمار في مجال البحث والتطوير بصورة منتظمة ومستمرة

وعليه فإذا ظهر منتوج جديد إلى حيز الوجود نتيجة الإنفاق الإستثماري الكبير من قبل المشروعات الإنتاجية في مجال البحث والتطوير، فإن الإنتاج يقتصر في البداية على عدد محدود من المنتجين، (وعلى عدد محدود من الدول كذلك)، وذلك لإمكانية اختيار الأسلوب الأفضل للإنتاج والتسويق، وباعتبارها مرحلة تجربة، فإن المعروض من المنتوج الجديد سيكون في حدود ضيقة، وبكميات قليلة في كل من الأسواق الوطنية والدولية، وذلك قصد معرفة حجم الطلب عليها، واختبار أذواق المستهلكين.أما موطن الشركات الإنتاجية فيكون الدول الصناعية الأكثر تطورا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وحديثا اليابان وألمانيا.

وعليه فإنه بتحديد العوامل التي تؤدي إلى توطين صناعات دورة المنتوج في الدول الصناعية الأكثر تقدما (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا)، دون غيرها من الدول الصناعية الأقل تقدما (باقي دول أوربا الغربية)، أو الدول المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا يكون نموذج دورة المنتوج قد أجاب عن السؤال الذي عجز نموذج الفجوة التكنولوجية على الإجابة عليه.

ب-مرحلة المنتوج الناضج:تعرف مرحلة نضج سلع دورة المنتوج خصائص عديدة منها:

- ✓ توقف العديد من المنتجات عن الظهور في الأسواق سواء لعدم توافقها مع رغبات المستثمرين أو لعدم مواكبتها لأذواق المستهلكين.

- ✓ استتباب الأساليب والوسائل الفنية للإنتاج، بعدما كانت متغيرة في مرحلة المنتوج الجديد.
- ✓ رغبة المستهلكين في الوصول إلى مستويات أفضل من الجودة.
- ✓ زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق.
- ✓ التحول من الإستخدام المكثف لعناصر الإنتاج ذات تكنولوجيا عالية إلى استخدام عناصر إنتاج ذات تكنولوجيا نمطية.
- ✓ سيادة المرونة السعرية للطلب، نظرا لوجود منتجات شبيهة منافسة، في حالة ارتفاع سعر المنتوج الناضج.
- ✓ سيادة ظاهرة الإنتاج الكبير، التي تنشأ عنه مزايا اقتصاديات الحجم التي تلعب دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

❖ **المظاهر الإقتصادية لمرحلة المنتوج الناضج.**

فإلى جانب الخصائص السابقة التي تتميز بها مرحلة المنتوج الناضج، هناك عدد من الظواهر الإقتصادية المهمة التي تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة وهي:

- ✓ زيادة الإستثمارات الأجنبية
- ✓ زيادة حركات رؤوس الأموال الأجنبية
- ✓ زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا، فمع نهاية المرحلة الثانية هذه، تبدأ الشركات الأم في الدول الصناعية المتقدمة، في إنشاء فروع لها في الدول المستوردة سواء أكانت صناعية متقدمة في أوروبا الغربية. أو دولا آخذة في النمو وذلك نتيجة للعوامل الآتية:
- ✓ إشباع الطلب الناشئ والمتزايد في دول الإستيراد.
- ✓ الإستفادة من نفقات الإنتاج المنخفضة الناتجة عن وفرة المواد الأولية، أو وفرة عنصر العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم، أو زيادة المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية.

❖ **مرحلة المنتوج النمطي:**

يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج في مرحلتها النمطية، مع خصائص سلعة هكشر . أولين، بالأساس في النواحي التالية:

- ✓ تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة وفي ظل هذه الظروف تصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية.
- ✓ اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة، والغلة المتناقصة.
- ✓ سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع، وخدمات عناصر الإنتاج ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية.
- ✓ تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدوال.
- ✓ ينتج عن نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.

المحور الثاني: السياسات التجارية الدولية وأساليبها

يخضع نشاط التجارة الخارجية قي مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى"بالسياسة التجارية".

وهكذا فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزء من السياسة التجارية، وتشمل كذلك الإجراءات المتعلقة بالصرف الأجنبي وهذه الأخيرة تدخل في ما يسمى" بأدوات السياسة التجارية" .[1]

أولا–تطور مفهوم السياسة التجارية الدولية في الفكر الاقتصادي:

لقد عرف الاقتصاد الدولي مراحل تطور متميزة كان من أهمها مايلي:[2]

1– مرحلة الاقتصاد العالمي الحر (1850- 1928) :

حيث ساد خلال هذه المرحلة " توازن " في الاقتصاد الدولي في ظل تجارة خارجية متعددة الأطراف، ومتحررة من القيود، نظامها مبني على أساس التخصص وتقسيم العمل الدوليين، حيث تميزت هذه المرحلة بتكامل اقتصادي دولي.

2– مرحلة الاقتصاد الوطني (1929 -1945) :

وقد ظهرت مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية **1929 - 1933** التي هزت الاقتصاد العالمي برمته، وفي هذه الفترة أصبحت المشكلة الاقتصادية التي تواجه كل دولة، هو البحث عن إعادة الاستقرار في مستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي فيها، الأمر الذي أدى إلى عزل الاقتصاد الوطني عن الاقتصاد الدولي بشتى الأساليب وكان من الطبيعي أن يتخلص حجم التجارة العالمية، وأن ينهار النظام المتعدد الأطراف الذي سادت فيه الصفقات الدولية والذي كان قائما قبل **1928**، حيث صارت العوامل السياسية والنقدية هي المحدد الرئيسي لحجم وتركيب واتجاه التجارة الخارجية.

3–فترة الاقتصاد الإقليمي (1945 -1948) :

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية والسياسات التجارية التي تبنتها الدول خلالها، لها آثار هامة في تخفيض حجم المبادلات الدولية إلى أقصى حد ممكن لها حيث انحل التكامل الاقتصادي الدولي نهائيا، واختل توازن معظم الاقتصاديات الوطنية، وكان من نتيجة ذلك أن أحدثت مؤسسات حكومية من شأنها تقوم بالدور الذي كان يقوم الأفراد في مجال المبادلات الدولية واعتمدت تجارة الدولة كأفضل أسلوب في تطبيق السياسةالاقتصادية.

---

[1] :أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة 1993، ص 119.

[2]: سليم ياسين، **الاقتصاد الدولي**، جامعة حلب، سوريا ،1970، ص 237

ولقد ساد الاعتقاد في هذه المرحلة بأن العودة إلى آلية حرية التجارة الخارجية أمر مستحيل، إن لم تذلل العقبات في طريق الوازن الاقتصادي الدولي، وعلى هذا الأساس، ولقد تم الاتفاق على إنشاء مؤسسات دولية لتحقيق ذلك الغرض، فكان من إنشاء منظمة الجات لتحقيق السياسة التجارية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير قصد تمويل الاستثمار الخارجي، وإنشاء صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار في الصرف الأجنبي.

غير أن الواقع العملي قد أثبت أن الأسس التي بنيت عليها هذه المؤسسات الدولية لم تكن منسجمة مع حقائق عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برز مرة أخرى دور جديد للدولة على الصعيد الاقتصادي هدفه التأثير على سير النشاط الاقتصادي بأساليب مختلفة .

وعليه فإنه في كل مرحلة من المراحل السابقة كانت التجارة الخارجية للدول تحكمها سياسات معينة، تعبر عن تلك المرحلة والأفكار السائدة فيها، كما أنه ليس هناك أي اختلاف في أن الهدف الأساسي للسياسة التجارية في أي بلد هو العمل على تحقيق المصلحة الوطني من نشاط التجارة الخارجية، وهو هدف يمثل حجر الزاوية في بناء أية سياسة تجارية، غير أن هذا الهدف لم يكن واضحا كما يعتقد البعض.

فمن وجهة نظر الدوليين " **Les Internationalistes**" فإن المصلحة الوطنية لأي بلد تعتبر جزءا لا يتجزأ من مصلحة العالم ككل، ولذلك لا يصح العمل على تحقيق المصلحة الوطنية الضيقة على حساب مصلحة المجتمع الدولي، لأن تحقيق مصلحة المجتمع الدول يمثل هدفا أساسيا يسعى إليه الجميع، فإذا تحقق هذا الهدف تحققت معه تلقائيا المصالح القومية للبلدان المختلفة وهي نظرة مثالية دولية لم تتحقق عبر العصور ولن تتحقق في المستقبل حسب الكثيرين، حيث ترى بأن العالم وحدة واحدة ينبغي أن ترسم السياسة التجارية لأي بلد يقصد تحقيق أقصى درجات التكامل مع بقية الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس يمكن السماح لانتقال مختلف السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف التبادل دون قيود، والاتفاق على وضع قواعد وتنظيمات نقدية دولية كفيلة بمراقبة هذه الأوضاع والمحافظة عليها، وكلما تحقق الاقتراب من ظروف الاقتصاد الدولي الكامل يمكن أن تسود أكبر درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية للمستهلك في أي مكان كان.

أما القوميون " **Les nationalistes** " في أي بلد فإنهم ينظرون إلى العالم على أنه مجموعة من الدول المتنافسة، أو المصالح الوطنية المستقلة ومن ثم فإن تحقيق المصلحة الاقتصادية الوطنية، تتم ولو على حساب المصلحة الوطنية للبلدان الأخرى، وأن الخروج عن هذا المبدأ يعتبر تخليا عن الوطنية وبالتالي فإن السياسة التجارية في ظل هذه الظروف تعمل على تقييد حركة السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج من و إلى البلد، تقييدا معتدلا أو متشددا وفقا للهدف الوطني والرغبة في تحقيقه، ومع ذلك ليس هناك ما يمنع من أن تتضمن السياسة التجارية في هذه الحالة من استثناءات تخص تحديد مجالات معينة من التجارة الخارجية مع بعض البلدان أو في بعض الظروف الاقتصادية بغرض تحقيق الهدف الوطني في فترات معينة.

ثانيا–تعريف السياسة التجارية:

يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها: "مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة".[1]

و تعرف أيضا بأنها" برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة ".[2]

ويتضح من التعريف أن سياسة التجارة الخارجية هي جزء من كل وهو السياسة الاقتصادية التي هي بصفة عامة همزة الوصل مابين المذاهب الاقتصادية والنظم الاقتصادية، فإن سياسة التجارة الخارجية تعد أيضا همزة الوصل ما بين مذاهب التجارة الخارجية والنظم التي تطبق فعلا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

هذا وتلجأ الدولة في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية إلى مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي ترى الدولة فيها أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، هذه الأدوات ليست من طبيعة واحدة، فقد تكون نقدية(كسعر الصرف، أسعار الفائدة) أو مالية(كالدعم والرسوم الجمركية) أو تجارية(كتجارة الدولة، ونظام الحصص) أو إدارية(كالاشتراطات الصحية والفنية)، ومن الملاحظ **إن** بعض هذه السياسات التجارية تؤدي إلى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات أو إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي إلى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريفة الجمركية أو سياسة المنع) .

ثالثا–أهداف السياسة التجارية

1–الأهداف الاقتصادية :و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[3]

- **حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:**والمقصود هنا عزل الإنتاج المحلي في بعض المجالات عن المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على المنتجات المحلية، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج.
- **تحقيق موارد الخزينة العامة** :قد يكون الحصول على موارد للخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد من هذه السياسات أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزينة العامة . فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية عند مرور السلع عبر الحدود، وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.

---

[1]: خالد المرزوك، السياسات التجارية، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**،جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية،ص 49.

[2]: عبد الباسط وفا،**سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000، ص 12.

[3]: زبير طيوح،**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015،ص 18.

- **حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية** :قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد و لاشك أن مثل هذه التقلبات أياً كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، و لذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به ، و طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج، لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها، و في ظرف البيئة الدولية المعاصرة ، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت مهمة المجتمع الدولي كله.
- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:** تتمثل سياسة الإغراق في: "بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية"، و سياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، و خاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم، و لذلك فإن منظمة التجارة العالمية كفلت تطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق ، و أعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الإغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات، و محاكمات، و تعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات المتابع لمنظمة التجارة العالمية.
- **تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:**

ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية و التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة، و توفير الحوافز و المزا يا اللازمة لزيادة و تشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات و توفير إطار مؤسسي و بنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- **الأهداف الاجتماعية** :و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة.[1]

و قد تسعى الدولة من حلال السياسات التجارية لتحقيق أهداف إستراتيجية تتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع و الاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مثلا مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل

[1]:أسامة محمد القولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر 1997. ص 168.

إلى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية ، أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية.

3- **الأهداف الإستراتيجية:** تتمثل في:

- ✓ المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية، الغذائية، و العسكرية.[1]
- ✓ العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

رابعا- العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية:

إن تحديد السياسات التجارة الدولية المنتهجة من طرف الدولة تتأثر بالعديد من العوامل نذكر منها مايلي:

3- مستوى التنمية الاقتصادية

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية ، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

4- الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

- فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية ، و الوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة "كالتضخم أو الركود والبطالة" لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى

[1]: مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2007 ، ص132.

تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

- أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

خامسا- أنواع السياسة التجارية:هناك نوعين من السياسة التجارية هما:

1-سياسة حماية التجارة الخارجية :

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون حيث تمثل مجموعة من القواعد، و الإجراءات، و التدابير التي يضع قيودا مباشرة، أو غير مباشرة كمية ، أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

أ-تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:" تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات، و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية".[1]

و تعرف أيضا بأنها:" قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[2]

وهناك عدة دوافع لاعتماد سياسة الحماية، وهي:[3]

- تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية (البلدان النامية)، ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة)، وحرمان الأولى من فرص النمو، والتطور الاقتصادي، والمعيشي .
- دعوة (كينز **Kynz**) الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين، وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، ومنها سياسة الحماية التجارية .

---

(1): أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية** ، بدون ذكر دار النشر ، ص137.
(2): عبد النعيم محمد مبارك ، محمد يونس، **المرجع سبق ذكره**، ص255.
(3): خالد المرزوك، السياسات التجارية، **المرجع سبق ذكره**،ص 52.

ب-حجج أنصار حماية التجارة الخارجية: يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:[1]

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الواردات، و انخفاض حجمها، و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.
- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية، و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية، و الائتمانية.
- تحديد، و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع، و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة، و السوق في الدولة.
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة، و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي، و سعر البيع في الدولة الأم.

ج-شروط نجاح سياسة الحماية التجارية: لكي تكون هذه الساسة مقبولة، وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي:[2]

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة .
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا .
- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل ، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية، وتقليل تكاليفها لأنها تستند إلى السياسات الحمائية التي قد تقتل روح التطوير، والتحسين المستمرين، وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي ، لذا فإن أغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين .

---

[1]: العديد من المراجع أهمها:
- رشاد العصار، و اخرون، **المرجع سبق ذكره**، ص 93-108 .
-رعد حسن. الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000 ، ص282 - 283.
-عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، **المرجع سبق ذكره**، ص:289.

[2]: خالد المرزوك، السياسات التجارية، **المرجع سبق ذكره**،ص 41.

ويرى البعض ضرورة التخلي عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة و تعويضه بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدرين، وذلك لأن الإعانات تتمتع بالمزايا الآتية :

- ✓ إن آثار الإعانة تكون مباشرة ، لأن المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد .
- ✓ إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك.
- ✓ عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية، والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها.
- ✓ قد تؤدي الإعانة إلى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج.

2- سياسة حرية التجارة الخارجية:

تعبر هذه السياسة عن تلك الحرية التي تقود إلى التخصص الدولي، و التوزيع الكفء للموارد الدولية، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية عن غيرها، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزوقراطية، و انتعشت بأفكار آدم سميث، ريكاردو ، ستيوارت ميل..إلخ ، الذين نادوا بها من أجل تحقيق المكاسب من التجارة الدولية ، والخروج عن حالة العزلة.

أ-تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية: تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها:" جملة من الإجراءات ، والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد ، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات [1]، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية .

وتعرف أيضا على أنها:" عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ،

[1]: عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004، ص249 .

فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك، والأسعار المنخفضة، والتنافس واتساع نطاق الاختيار.[1]

ب-حجج أنصار حرية التجارة الخارجية: ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل، استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها: [2]

- **التخصص في الإنتاج :** تتنافس عدة دول في فروع واحدة من الإنتاج دون أن تجد كل منها مصلحة واضحة في الاقتصار على فرع دون الآخر، بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير و من الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يتناسب، و هذه الظروف الجديدة لاسيما إذا اعتمدنا على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكييف.
- **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية :**فهي تراعي مصلحة المستهلك وتهمل وجهة نظر المنتج الوطني نظرا لأنه ليس من السهل أن يتجه المنتج إلى فرع جديد يكون العائد فيه أعلى من الفرع الذي يفقده بسبب حرية التجارة و شدة المنافسة الأجنبية، و بذلك فمن المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الإضرار بمصالح بعض المنتجين، و من جهة أخرى توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين، و الأجانب، و تقسم بينهم الأسواق، و بذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة، و قدرة المحتكر الداخلي على البقاء بعيدا عن المنافسة الدولية تتوقف على مشكلات المسافة، و نفقات النقل ، فيمكن أن يتمتع المنتج المحلي بالاحتكار نظرا لبعد المسافة وارتفاع نفقات نقل السلعة من الخارج إلى الداخل مما يجعل ثمنها أعلى من ثمن السلع المماثلة المنتجة محليا.
- **الحرية تشجع التقدم التقني :**يرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف ، و بذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة التقدم الفني ، ونجح في ذلك فسيؤدي إلى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني، و بالتالي اضمحلال هذا الفرع من الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك،أما إمكانية المنتج المحلي(الذي يتأثر بالأسعار المنخفضة بسبب المنافسة الدولية) في التحول إلى فرع جديد يكون العائد فيه أكبر فليس من السهل إيجاد مثل هذه

---

[1]: مصطفى رشدي شيحة ، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة** ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2003 ، ص 158.

[2]: عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ،**المرجع سبق ذكره**، ص224 .

الفروع أو من السهل الانتقال إليها و بالذات في الدول المتخلفة التي ليس لديها تفوق دولي في الإنتاج الصناعي.

- **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير** :لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ، و أساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات، و حيث أن التجارة الدولية ما هي إلاّ تبادل ، و مقايضة في السلع، و الخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.

سادسا- أدوات السياسة التجارية:تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

1- **الأدوات السعرية:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات، و أهمها:

أ- **الرسوم الجمركية** :تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع عند عبورها الحدود القومية للدولة سواء كانت على صادرات أو على واردات، بهدف الحد من الواردات، و المدفوعات مقابلها، و كذلك حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية".[1]

وتعتبر الرسوم الجمركية ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك، والغالب أنها تفرض على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية ، ونادرا ما تفرض على الصادرات للحصول على إيرادات ، وهو شائع التطبيق في الدول المتخلفة[2] ، وموضوع الرسوم على الواردات هو الأكثر شيوعا.

❖ **أنواع الرسوم الجمركية:**يمكن تقسيم الرسوم الجمركية حسب عدة معايير، و هي:

-**حسب كيفية تحديد الرسم:**وتنقسم الرسوم الجمركية حسب هدا المعيار إلى ثلاث أنواع:[3]

الرسوم النوعية :تفرض الرسوم النوعية كمبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة ، بصرف النظر عن قيمة السلعة ، فمثلا تفرض **300** دينارا ضريبة نوعية على كل طن من السلعة المستوردة.

الرسوم القيمية : وهي ضريبة تفرض كنسبة معينة في قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة ، أي نسبة من سعر البيع أو الاستيراد ، فمثلا تفرض نسبة**10%** كضريبة على قيمة السلعة المستوردة.

---

(1): محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**المرجع سبق ذكره** ،ص 136.

(2): زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، **المرجع سبق ذكره** ، ص297

(3): السيد محمد أحمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الدولية:بين النظرية و التطبيق**،المرجع سبق ذكره،ص 135.

الرسوم المركبة :وتتكون هده الرسوم من الرسم النوعية بالاضافة الى الرسوم القيمية فمثلا: تفرض ضريبة نوعية بقيمة **100** دينار على كل طن مستورد من السلعة ،بالإضافة إلى ضريبة بنسبة **5%** كنسبة من قيمة السلعة المستوردة.

-**حسب الهدف** : وهنا نميز بين نوعين من الرسوم الجمركية هما:

-**الرسوم المالية** : وهي الرسوم التي تفرضها الدولة بهدف تحقيق إيرادات لخزينتها العمومية.

-**الرسوم الحمائية** : وهي الرسوم التي تفرضها الدولة من أجل حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، لاسيما الصناعات الناشئة.

وبما أن الرسوم الجمركية تلعب دورا مزدوجا، اد تمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايتها للأسواق المحلية، لدا في أغلب الأحيان يصعب تصنيفها ضمن أحد النوعين السابقين، لذا يقترح هابرلر أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة لا تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعد الرسم حمائيا ، وهناك حالة استثنائية ، وهي أن تفرض الرسوم على سلع مستوردة ليس لها نظير محلي ، هنا تحقق الرسوم الغرض المالي دون الغرض الحمائي ، ويقابل هذه الحالة أن تفرض الرسوم بأسعار مرتفعة تحول دون استيراد السلعة ، هنا يتحقق الغرض المالي[1] ، وتسمى بالرسوم المانعة.[2]

-**حسب وعاء الرسم** : وهنا نفرق بين نوعين من الرسوم الجمركية وهما:

رسم الواردات: وهو من أكثر الرسوم الجمركية استخداما لأنه أهم وسيلة تتخذها الدولة لحماية الصناعات والمنتجات المحلية من جهة و العمل على موازنة ميزانها التجاري من جهة أخرى .

رسم الصادرات : يتميز هدا النوع من الرسوم بأنه نادر الاستخدام ، وتقوم الدولة بفرضه في حالات استثنائية على مصدريها، إما رغبة في توفير السلع في الداخل حتى يتم تغطية السوق المحلي ، وإما رغبة في الحصول على موارد مالية .

❖ **الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية**

تؤثر الرسوم الجمركية على العديد من الظواهر الاقتصادية كالاستهلاك ، الإنتاج ، الإيرادات ، توزيع الدخل.

-**أثر الرسوم الجمركية على الاستهلاك** : إن فرض الرسوم الجمركية سيكون في غير صالح المستهلكين الذين يفضلون السلع الأجنبية، لأنهم سيدفعون أسعارا أعلى من السائدة محليا أو أنهم يحصلون على كميات أقل، أو أنهم يخضعون لكلا الأثرين فيحصلون على كميات أقل بأسعار مرتفعة.

---

[1]: سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2005 ، ص184 .

[2]: **الرسوم المانعة** Prohibitive Tariff : وهي تلك الرسوم التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي.

– **أثر الرسوم الجمركية على الإنتاج :** إن فرض الرسوم الجمركية سيعطي مكاسب للمنتجين المصدرين ، فعند فرض رسوم على السلع الأجنبية، فإن سعرها يرتفع محليا، مما يؤدي بالمنتجين إلى رفع الأسعار التي قد تصل إلى السعر العالمي لتلك السلع ، وبالتالي يحصلون على أرباح ناتجة عن المبيعات الإضافية.

– **أثر الرسوم الجمركية على الإيرادات المالية للدولة :** يعتبر فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية وسيلة سهلة للحصول على إيرادات إضافية لخزينة الدولة ، وبالتالي فالرسوم الجمركية تستخدم لنفس الأغراض المالية التي تستخدم من أجلها الضرائب، فعلى مر الزمن كانت التجارة الدولية تمثل مصدرا لمداخيل الدولة، وفي البلدان المتخلفة، الرسوم الجمركية تمثل المصدر الأكثر أهمية لميزانية الدولة، وفي بعض الأحيان توضع الرسوم الجمركية بهدف وحيد، وهو توفير مصدر للدخل للدولة.

ب– نظام إعانات التصدير: يعرف نظام الإعانات على أنه: " كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية".[1]

و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية، و ذلك بتمكين المنتجين، و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج، و بأثمان لا تحقق لهم الربح.

❖ **أنواع إعانات التصدير :** يمكن أن نميز بين نوعين من هذه الإعانات وهما:

–**إعانات مباشرة:** تتمثل هده الإعانات في منح مبالغ مالية تحدد إما على أساس قيمي أو على كمي للشركات المحلية التي لا تستطيع أن تنافس بشكل جيد أمام الواردات الأجنبية، و تقدم هذه الإعانات لحماية فرص العمل المحلية، ومساعدة الشركات المحلية على التكيف مع الأسواق العالمية.

–**إعانات غير مباشرة :** تتمثل في منح المؤسسات بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي ، كأن تمنح الدولة المصدرين الإعفاء أو التخفيض الضريبي ، تسهيلات ائتمانية ، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية ...الخ. وما يقلل من أهمية هذه الإعانات، هو ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية ، تعرف بالرسوم التعويضية ، على دخول السلع المقدم لها إعانة لأراضيها ، كما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مقابل من طرف الدولة المنافسة ، التي تحرص دائما على الاحتفاظ بمكانتها في السوق.[2]

❖ **الآثار الاقتصادية لإعانات التصدير**

إن تأثير إعانات التصدير على الاقتصاد ، ستكون عكس الرسوم الجمركية ، لأنها تمثل ضريبة سلبية ، سنفرض أن دولة ما قامت بمنح إعانة نقدية لصادراتها من الأجهزة الكهرومنزلية الموجهة للأسواق العالمية

---

[1]: أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية**، دون دار نشر، 1999، ص155 .

[2]: زينب حسين عوض الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 302 .

بقيمة **30** أورو لكل جهاز ، مما يؤدي إلى زيادة العرض إلى جهة اليمين من**C** إلى**C*** (أنظر الى الشكل الموالي).

الشكل رقم(02) : آثار إعانات التصدير على الاقتصاد

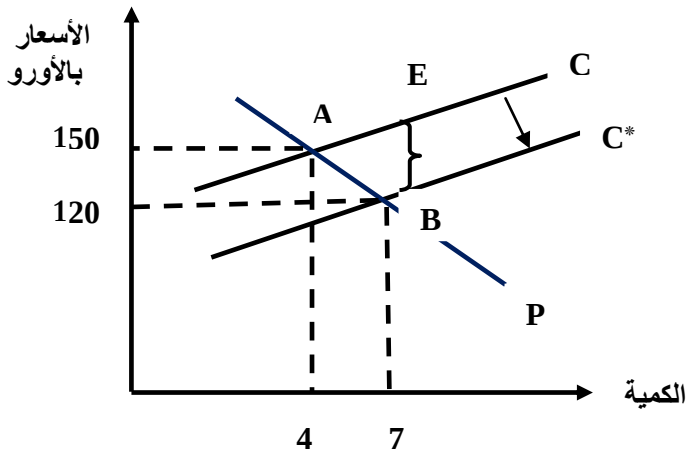

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمود يونس محمد،على عبد الوهاب نجا،**المرجع سبق ذكره** ، ص162 .

يتضح من الشكل السابق أن سعر التوازن عند نقطة التوازن الأصلية في السوق العالمية **A** هو**150** أورو ، وكمية التوازن**4** مليون جهاز ، بفرض أن هذه الكمية تمثل صادرات ، مدعمة بإعانة تمثل المسافة الرأسية لانتقال منحنى العرض للأسفل**(EB)** ، فإن نقطة التوازن ستكون بسعر جديد، وهو **120** أورو ، وكمية توازن جديدة تقدر بقيمة **7** مليون جهاز .

و بالتالي نلاحظ أنه نتيجة لدعم الدولة للصادرات انخفض سعرها من **150** أورو الى **120** أورو ، أي بنسبة تقدر ب **% 20** ، و زيادة الكمية المباعة بنسبة**57%** ، و بالتالي فإن أثر الإعانة على اقتصاد الدولة يكون في غير صالحها لأنه أدى إلى تدهور شروط التبادل"انخفاض الأسعار" ، ولكن ما يعوض هذا التدهور في شروط التبادل ، يتوقف على مقارنة العبء المالي الذي تتحمله ميزانية الدولة المصدرة مع الربح المحقق من الصادرات بعد فرض الإعانة :

الحالة الأولى:

العبء المالي الذي تتحمله ميزانية الدولة المصدرة:**30×7=210** مليون

الربح في ظل حرية التجارة : **4× 150=600** مليون

الربح بعد تقديم الإعانة : **7× 120=840** مليون

الربح المحقق : **840-600=240** مليون

و بمقارنة العبء المالي الذي تحملته ميزانية الدولة المصدرة والدي قدر ب**210** مليون مع الربح المحقق نتيجة زيادة المبيعات الناجم عن إعانات التصدير و المقدر ب **240** مليون نجد أن إعانات التصدير هنا حققت أثر ايجابي للدولة المصدرة.

الحالة الثانية

و لكن لو افترضنا أن قيمة إعانات الصادرات هي **50** أورو مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة نجد ان العبء المالي الذي تحملته ميزانية الدولة المصدرة هو**350** مليون و هو أكبر من الربح المحقق نتيجة زيادة المبيعات الناجم عن إعانات التصدير و المقدر ب **240** مليون ، و بالتالي هنا لإعانات التصدير أثر سلبي على الدولة المصدرة.

ج- نظام الإغراق:

يعرف الإغراق بأنه :" بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية".[1]

و بالتالي فالإغراق حالة من التمييز في تسعير منتج ما ، وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدّر، وتشكل الفروقات في الأسعار هذه تجارة غير منصفة تسبب ضرراً للإنتاج في الدولة المستوردة وقد يصل سعر المبيع في الدولة المستوردة إلى مستويات منخفضة جداً وما دون التكلفة يستهدف بشكل مقصود إزالة منافسين يصنعون منتجات شبيهة أو يؤخر قيام صناعة بسبب وجود واردات من السلعة بأسعار إغراق.

إن الإغراق عادة ما يحدث من دول تكون قيمة عملاتها أقل من قيمة عملة الدول المستوردة مقارنة بأسعار العملات الصعبة، مثل العملتين الصينيّة والتركيّة. ونادراً ما يحدث الإغراق من دول تتمتع عملتها بسعر تحويل مرتفع أمام العملات الصعبة ومن المعروف أن إحدى الوسائل التي تتبعها الدول لتنميّة الصادرات هي تخفيض قيمة العملة المحليّة مقابل العملات الصعبة.[2]

❖ **شروط الإغراق وعناصره:**

تتمثل الشروط التي يجب أن يؤخذ بها في نظام الإغراق في الآتي:

- أن يفترض نظام الإغراق إنتاجاً تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الكبيرة، أي وضع احتكاري بين المنتجين للسلعة، إذ إن عدم وجود مثل هذا الاحتكار لا يؤدي إلى بيع السلع في الأسواق الدولية بسعر أقل من تكاليف إنتاجها.

---

[1]: مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره** ، ص151

[2]: خالد عبد الله الحوراني ، **صحيفة الكرامة** ،العدد 122 ، 2005 ،على الموقع:
http://www.an-nour.com/old/ 122/in.

- أن يفترض نظام الإغراق إمكانية البيع في السوق المحلية بسعر يحقق أقصى الأرباح مما يؤدي به إلى فرض الضرائب الجمركية الشديدة على الاستيراد على نحو يمنع الاستيراد ويرفع أسعار السلع المحلية.

❖ **انواع الإغراق:**

وتختلف مخاطر الإغراق حسب أنواع الإغراق حيث يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع للإغراق هي:[1]

• **الإغراق العارض (الفجائي):** يفسر هذا النوع من الإغراق بأنه: الإغراق الذي يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من سلعة معينة في فترة آخر الموسم إذ تطرح في الأسواق الدولية بأسعار منخفضة. كما أن المنتجين المحليين قد يخطئون في تقديرهم لنطاق السوق المحلية ويضطرون إلى التخلص من فائض الإنتاج في السوق الدولية حتى لا يضطرون بالتالي إلى خفض أسعارهم في الداخل ثم العمل بعدئذ على رفعها.

ويعتبر الإغراق العارض من أكثر أشكال الإغراق خطورة لأنه يبدأ متخفياً في صورة انخفاض في الأسعار ثم ما يلبث أن يظهر في صورة ارتفاع حاد في الأسعار.

• **الإغراق قصير الأجل:** يهدف هذا النوع من الإغراق إلى تحقيق هدف معين إذ ينتهي بمجرد تحقيق هذا الهدف، ومن الأمثلة على هذا النوع من الإغراق: التخفيض المؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق كبيرة، إلا أنه يقبل تحملها حتى يتحقق الهدف ثم يعود المنتجون لتعويض ما أصابهم.

• **الإغراق الدائم:** يتميز هذا النوع من الإغراق بأنه دائم ولا يمكن أن يقوم على أساس تحمّل الخسائر، ويفترض هذا النوع وجود احتكار في السوق المحلية ويعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية لتخفيف حدة المنافسة الدولية، فالحواجز الجمركية تولد الاحتكار والاحتكار يولد الإغراق.[2]

في الحالتين الأخيرتين إن الدولة أو الشركة التي ثبت إدانتها تواجه بأحد أمرين إما أن تلتزم برفع أسعار منتجاتها ، أو يتم فرض رسوم مكافحة إغراق على الواردات من تلك المنتوجات .

❖ **الآثار الاقتصادية للإغراق** : عند محاولة تتبع آثار الإغراق ، نميز بين أثرين مختلفين هما:[3]

• **آثار الإغراق على الدول المصدرة له**

تختلف آثار الإغراق على الدولة المصدرة له باختلاف الظروف التي يحدث فيها فمن ناحية أولى تؤثر سياسة الإغراق على الدول المصدرة له تأثيراً ايجابياً، لأنه يعني بالنسبة لهذه الدول زيادة صادراتها والحصول على العملات الصعبة وكذلك خلق فرص عمل أكبر، حيث أن التوسع في التصدير سيؤدي إلى التوسع في حجم الإنتاج وهذا يتطلب عمالة أكثر وكذلك تشغيل لموارد الإنتاج المحلية، وهكذا فإن إتباع سياسة الإغراق

---

(1): سلمان عثمان، **مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) ،العدد (2)2006، ص ص 85-86.

(2): رعد حسن الصرن ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 302 .

(3): محمد صالح الشيخ، **الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية،ص 1331-1328، على الموقع:
slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drmohammedalsheihk.pdf

تؤدي إلى زيادة الصادرات ومن ثم تحدث آثاراً توسعية في الاقتصاديات الوطنية للدول التي تتبع هذه السياسة، ومن ناحية ثانية يلحق بالمستهلك في الدول المصدرة للإغراق آثار سلبية حيث يكون في وضع أسوأ من المستهلك الأجنبي فيشتري سلعة وطنية بسعر أعلى من السعر الذي يشتريها به الأجنبي وهذا يؤدي بالطبع إلى الانتقاص من رفاهية المستهلك المحلي لأنه يحمل بتكاليف الإغراق في السوق الخارجية وينتج ذلك عن خضوع الإنتاج لتزايد التكلفة الحدية ومن ثم يؤدي زيادة الإنتاج الناجمة عن الإغراق في السوق الخارجية إلى ارتفاع في التكلفة الحدية وارتفاع السعر المحلي تبعا لذلك.

أما إذا كانت السلعة المصدرة مادة أولية أو وقود سوف تستعملها الدولة "ب" في إنتاج سلعة منافسة للسلعة المحلية فسوف تصبح تكلفة الإنتاج في الدولة "ب" أقل منها في الدولة "أ" المصدرة لتلك السلعة، وهذا يضعف القدرة التنافسية للدولة المصدرة.

ويتوقف الأثر بالنسبة اللمستهلك على ما إذا كان هناك احتكار أم لا ، فإذا كان المنتج المغرق هو المنتج الوحيد للسلعة في بلده أو حتى قلة من المنتجين تحققت الآثار السلبية للمستهلك ، ولكن ماذا لو كانت السوق سوق منافسة ويتعدد فيها المنتجون؟ في هده الحالة لا شك أن حدة الإغراق ستكون أقل على المستهلك وإن كان سيظل في وضع أسوأ من المستهلك في البلد الأجنبي.

- **آثار الإغراق على الدول المستوردة له**

تختلف آثار الإغراق على الدول المستوردة له بحسب طبيعة السلع المتوفرة في السوق المحلي، و نلاحظ هنا حالتين هما:

حالة السلع التي ليس لها مثيل محليا:

عندما تستورد دولة ما سلع ليس لها مثيل محلي هنا ينظر إلى الإغراق على أنه مفيد للدولة المستوردة له ، لأنها سوف تحصل على تلك السلع بأسعار منخفضة ، وبالتالي فإن ذلك سوف يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية على مستوى الفرد وعلى المستوى القومي أيضاً خاصة وإذا كان هذا الإغراق طويل الأجل حيث يحقق فائدة تتمثل في تدفق السلع بسعر منخفض بصفة مستمرة.

حالة السلع التي لها مثيل محليا:

إذا كان الإغراق يتعلق بمنتجات لها منافس أو مثيل محلي قائم أو محتمل فإن هذا يعني كسب ميزة تنافسية غير عادلة في مواجهة المنتج المحلي، وعلى أسس غير اقتصادية لأن خفض سعر هذه المنتجات يكون متعمد من قبل المصدر المغرق للمنتجات المستوردة ، وهذا يؤدي إلى تدمير الصناعة المحلية المنافسة أو إضعاف قدرة الدولة على خلق سلع قد تكون منافسة للسلع المغرقة ، كما يؤدي بالطبع إلى إحداث آثار انكماشية في الاقتصاد الوطني للدولة المستوردة للإغراق بالإضافة إلى تسرب جزء من دخلها القومي ليتم إنفاقه في الخارج على استيراد السلع المغرقة ومن ثم يؤدي ذلك إلى تقويض فرص خلق وظائف جديدة ، وتدهور مستوى الدخول ، وانتشار البطالة.

فعندما يتعلق الإغراق بمنتجات لها مثيل في السوق المحلي قائم أو محتمل ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى اتجاه المستهلكين للسلع المغرقة ذوي الأسعار الأقل والجودة الأعلى ، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع المحلية المثيلة لها.

د- تخفيض قيمة العملة

تعتبر هذه الأداة من الوسائل الغير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية ، و يقصد بتخفيض قيمة العملة دلك التخفيض المتعمد في قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بوحدات نقدية أجنبية"رفع سعر الصرف" ، ويترتب على هذا الإجراء انخفاض أسعار السلع المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ، وارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة المحلية.

❖ **الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة:**

ان لتخفيض قيمة العملة حسب أسلوب المرونات [1] أثرين هما:[2]

على المستوى الداخلي:

يؤدي التخفيض إلى ارتفاع أسعار الواردات (بالعملة المحلية) مما يخفض الطلب عليها محليا، و كذا انخفاض الطلب على العملة الأجنبية،لكن هذا يتم في ظل تحقق شرط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات تفوق الصرف(بمعنى كلما ارتفعت أسعار الواردات بنسبة معينة ينخفض الطلب عليها بنسبة أكبر.

على المستوى الخارجي:

يؤدي التخفيض إلى زيادة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة ،نتيجة انخفاض أسعارها إذا ما قومت بالعملة الأجنبية للبلد المستورد،و بالتالي زيادة العرض من العملات الأجنبية،لكن هذا يتم في ظل تحقق شرط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح (بمعنى أن انخفاض الأسعار بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات بنسبة أكبر منها).

و منه فان الثر النهائي يكون بزيادة الصادرات و انخفاض الواردات ،و تحقق فائض في متحصلات العملة الأجنبية،و إعادة توزيع للموارد نحو الصادرات ما كانت المرونات السعرية كافية، و تكون هذه الأخيرة كذلك إذا ما تحقق شرط مارشال ليريز الذي يرى انه كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد و مرونة الواردات تفوق الصفر ،كان مجموع المرونتين يفوق الواحد صحيح و ليس من الضروري أن يتحقق شرط

---

[1]: ظهر أسلوب المرونات خلال ثلاثينيات القرن **20** ، و انطلق من التحليل الكينزى و قد تم تطويره من طرف **Robinson** سنة **1938** ، حيث يرى هذا المدخل أن آثار التخفيض تتجلى من خلال تغير أسعار كل من الصادرات و الواردات،و ذلك في ظل المرونة اللانهائية للعرض في الأجل القصير،و استقرار المستوى العام للأسعار،و ثبات الدخول النقدية و اقتصر هذا المدخل على الصادرات و الواردات تعبر عن المطلوب منها.

[2]: عبد الحق بوعتروس ،**دور سياسة الصرف في تكييف الاقتصادية النامية :حالة الجزائر** ،أطروحة مقدكو لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة ،سنة 2002 ، ص 29 .

المرونة السعرية للصادرات و الواردات كل على حدى، بل يكفي تحقق شرط المجوع للدلالة على نجاح سياسة التخفيض في تحسين الميزان الجاري،و كلما كان هذا المجموع أكبر كلما كان الثر أكبر، لذا يقوم كل بلد قبل تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض و الطلب على العمولات الأجنبية لتفادي نتائج عكسية تزايد الوضع تعقيدا ، و رغم النقائص و الانتقادات التي تعرض لها و التي أدت إلى ظهور كل من مدخل الاستيعاب (الدخل) ، والمدخل النقدي إلا انه لا يمكن أن نلغي الأهمية البالغة لهذا المدخل في توضيح الآثار المتوقعة لسياسة التخفيض.

2- الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)

أ- نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).

ب-**الحظر (المنع):** يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية". [1]

و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

- **حظر كلي:** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.
- **حظر جزئي:** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

ج- تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

3- الأدوات التجارية:و تتمثل في:

أ- المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية، أمور ذات

[1]: رعد حسن الصرن،**المرجع سبق ذكره**، ص 289

طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطبها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

ب- الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

ج-اتفاقيات الدفع: تكوم عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.[1]

[1]: أحمد عبد الخالق،**المرجع سبق ذكره،** ص170

المحور الثالث:ميزان المدفوعات

قدمت لنا الدراسات التي اشتمل عليها المحور السابق تحليلا واضحا لطبيعة العلاقات التجارية الدولية ،و ما يرتبط بها من تدفقات السلع و الخدمات ،و تحركات رؤوس الأموال بين الدول "أطراف التبادل الدولي" ،و نظرا للأهمية الكبرى للعلاقات الاقتصادية بصورها المختلفة نجد أن الدول تلجأ الى تسجيلها في شكل حسابات خاصة أو ما يسمى **بميزان المدفوعات** .

أولا- مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه:"السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، وهي تتضمن ملايين المعاملات الاقتصادية بين الدول مثل الصادرات،الواردات...الخ".[1]

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه:" سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة اتجاه بقية دول العالم".[2]

وبناء على ما سبق يمكن القول أن : ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يحصي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة واحدة، بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقية العالم، أي المتعاملين غير المقيمين. ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة.

إذا هو عرض إحصائي لكل المعاملات و التي يترتب عنها عموما التزامات اتجاه العالم الخارجي ،او حقوق لها مما يؤدي إلى تيار من المدفوعات و المتحصلات،و يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج، حيث كل معاملة دولية تدخل في الميزان مرة دائنة ومرة مدينة، أي أن كل بند في الجانب الدائن لا بد أن يقابله بند في الجانب المدين مساوي له والعكس صحيح، وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية هذا البند أو تمويله [3]، و تندرج تحت الجانب الدائن (إيجابي) كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، في حين الجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي وتواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم والغير مقيم، واختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت.....إلخ.

---

(1) : محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص ص 163-164.

(2) : نوري شقري موسى وآخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ، عمان ، 2012 ، ص 188.

(3) : صبحي تادرس قريصة، ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983 ، ص 3.

إذا كان الميزان الحسابي يكون عادة خلال فترة سنة فان الميزان السوقي يكون في نقطة زمنية معينة و ليس خلال فترة زمنية ،و يفيد هذا المفهوم في تحديد الأوضاع التوازنية لأن تسوية المدفوعات بين الدول تتطلب غالبا بيع و شراء العملات الأجنبية لدا فان هدا الميزان يناظر التطورات الحاصلة في سوق الصرف الأجنبي.

ثانيا–أهمية ميزان المدفوعات:يؤدي ميزان المدفوعات عدة مهام أهمها:[1]

- ✓ يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني

على الاقتصاد الدولي.

- ✓ يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات، والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار، والتكاليف.... إلخ.
- ✓ بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الدولية بغرض استيعاب أو "امتصاص" الفائض أو إزالة العجز.
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار لتخطيط علاقتها الاقتصادية الخارجية، و إدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والخارجية...الخ.
- ✓ تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية، ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسته عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

ثالثا–العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر منها : [2]

1– **التضخم** : يؤدي التضخم إلي ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلي من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا .

---

[1] : هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ، ص 237

[2]: بسام الحجاز ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ،بيروت ،لبنان 2003،ص ص64 –

2- معدل نمو الناتج المحلي : تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلي زيادة الطلب علي الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلي انخفاض الطلب على الواردات .

3-الاختلاف في أسعار الفائدة : يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلي تدفق رؤوس الأموال إلي الداخل ، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع ، و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل راس المال إلي المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوي العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين .

4-سعر الصرف : تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا علي ميزان المدفوعات ، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعارا لواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلي العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .

رابعا-هيكل ميزان المدفوعات: نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشبعة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتكون من:

1-**الحساب الجاري:** يشمل هذا الحساب على جميع المعاملات الدولية المؤثرة على الدخل ويتألف من عنصرين:

أ-الميزان التجاري:(ميزان التجارة المنظورة): يسجل هذا القسم المدفوعات عن التدفق السلعي فقط من و الى الخارج في صورة صادرات سلعية منظورة، وواردات سلعية منظورة،حيث تسجل الصادرات السلعية في الجانب الدائن في حين تسجل الواردات في الجانب المدين[1]، والفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات تمثل رصيد الميزان التجاري، وقد يكون هذا الأخير في حالة فائض أو عجز، فالميزان التجاري يكون قد حقق فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، ويحقق عجز إذا زادت قيمة الواردات في الاقتصاد عن قيمة الصادرات، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

ويتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس**FOB (Free On Board)**،[2] أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

---

(1) :محمد سيد عابد،**التجارة الدولية**، بدون دار نشر،الاسكندرية، مصر،2006، ص 288

(2) :بالاضافة الى طريقة **FOB** هناك طريقةSIF في تقويم السلع حيث بالإضافة إلى قيمة السلعة تضاف قيمة كب من رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل، حتى ميناء الهبوط، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

ب-ميزان التجارة غير المنظورة: ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنّه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن، وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين.

ج-حساب التحويلات وحيدة الجانب: يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، ولا يترتب عليها دين أو حق معين،[1] وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة،فالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد أو الحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين، في حين تسجل الهبات و المساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن.

2- **حساب رأس المال:(العمليات الرأسمالية)**:يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة ،مع التمييز بين المعاملات الرأسمالية طويلة و قصيرة الأجل[2]، و بالتالي تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، ويمكن تقسيم رؤوس الأموال إلى قسمين رئيسيين و هما كمايلي:

أ-رؤوس الأموال الطويلة الأجل: تشمل رؤوس الأموال المحولة من والى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد مدينا "-" في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، وفي مقابل هذه المدفوعات يحمل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد؛ أي تواجد تدفق رؤوس الأموال للداخل، وهنا يقيد دائنا "+" في حساب رأس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين.[3]

---

(1) : زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة، للنشر، 1999 ، ص 102

(2) :عبد الرحمان يسري أحمد،**الاقتصاديات الدولية**،، الدار الجامعية،الاسكندرية، مصر،2003، ص 207.

(3) : كامل البكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002 ، ص ص 218-220.

وهي رؤوس الأموال التي تتجاوز مدتها السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات) و التي يتم بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

ب-رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و تشمل رؤوس الأموال المحولة من والى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير، أي هي رؤوس الأموال التي لا تتجاوز مدتها السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل....إلخ، و تعرف أحيانا بالحساب النقدي لأنها تتسم عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول، ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تتشكل في النتيجة حقا أو دينا على الخارج أو بالعكس، بمعنى قد تضيف أوتنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي.[1]

3-**ميزان التسويات الرسمية** (حركة الذهب النقدي و احتياطات الصرف الأجنبي)**:**يشمل كافة تحركات الذهب لأغراض نقدية و الاحتياطات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل ،و حقوق السحب الخاصة لدى **FMI**، وهو يقيس التغير في الالتزامات و الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد خلال السنة ،و معاملات هذا الميزان لا ترتبط بالإنتاج و الدخل خلال الفترة ،و إنما ترتبط بهما خلال سنوات سابقة أو لاحقة.

4-**بند السهو والخطأ:**من خلال ماسبق بيننا أّنه لكل مبلغ دائن في ميزان المدفوعات مقابل مساوي له في الجانب المدين وبالعكس، لكن قد نجد في نهاية سنة الميزان أن الجانبين غير متساويين في القيمة، والسبب يعود إلى أّنه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لأن هذه الأخيرة يتم إحصاؤها وجمعها من مصادر مختلفة، ويتم تدارك هذا الفارق بين الجانب الدائن والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه بند السهو والخطأ، الذي يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة،غير أن هذا البند يمكن استعماله في الحالات التالية:

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها ببند السهو والخطأ.

خامسا- طريقة التسجيل:يقوم إعداد ميزان المدفوعات علي مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما ، بمعني أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال، وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي علي إختلالات في بنوده المختلفة. [2]

---

[1] : جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000 ، ص 49.

[2]:زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999،ص 100.

في حين تضمن عملية تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات طبقا لطريقة القيد المزدوج التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لأن أي معاملة تسجل مرتين ، مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين.

1- **المعاملات الدائنة:** هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلة أو حقوق للدولة اتجاه الخارج،وتسجل بإشارة موجبة **(+).**

2- **المعاملات المدينة:** هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو التزامات الدولة اتجاه الخارج، تسجل بإشارة سالبة **(-).**

سادسا- التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات :

1-مفهوم توازن ميزان المدفوعات

يعرف توازن ميزان المدفوعات على انه الحالة التى تكون فيها المديونية مساوية للدائنية فى المدفوعات المختلفة، و هناك نوعين من التوازن هما:

أ- **التوازن المحاسبي :** ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية ، و نظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات االإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

ب- التوازن الاقتصادي : ويقصد به الحالة التي تتكافئ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليه الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.[1]

ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهى المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط ، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي

[1]: جودة عبد الخالق ، **الاقتصادي الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ** ، دار النهضة العربية ، 1992 ، ص 132 .

المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة. [1]

أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع المدين .

2-مفهوم اختلال ميزان المدفوعات :

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبيين الدائن و المدين في المعاملات التلقائية و الخلل يعني حدوث عجز أو فائض ، فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تتفرق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة .

أ-اسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:هناك عدة أسباب يمكن ان تؤدي لاختلال ميزان المدفوعات أهمها:

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :** توجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات و سعر صرف عملة الدولة ، فإذا كان سعر الصرف أكبر من القيمتة الحقيقية، و يتم تحديد دلك من خلال حركة الصادرات و الواردات، ففي هده الحالة سيؤدي سعر الصرف المرتفع الى إرتفاع أسعار السلع التي يتم تصديرها و دلك من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي عليها، و بالتالي سيؤدي دلك الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، [2]و العكس صحيح.
- **أسباب هيكلية :** و تتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية و هيكل الناتج الوطني و ينطلق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية .
- **أسباب دورية :** و تتمثل في التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لبعض الأقطار و تدعي بالدورات الإقتصادية مثل الرخاء و الركود .
- **أسباب طارئة :** مثل الكوارث الطبيعية و الظروف السياسية كالإضراب مثلا و التي تؤثر حتما على الصادرات مما يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات .

ب- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها وهي كما يلي:

---

[1]: محمد سيد عابد ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 297 .

[2]: محمد صفوت قابل،**المرجع سبق ذكره** ،ص ص 249-250.

❖ **الإختلال العارض:**

وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة ، ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال, مما يؤدي إلى وجود إختلال سالب في الميزان التجاري بسبب إنخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية، ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى إختلال سلبي في الميزان التجاري, فقد يؤدي أيضا إلى إختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى إختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.[1]

❖ **الإختلال الموسمي:**يتوقف هذا النوع من الإختلال على المدة المأخوذة في الإعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم إحتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الإختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة, ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الإختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

❖ **الإختلال الدوري:**تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات, فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية ، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة أخرىمن خلال التجارة الخارجية .

فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادات في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع, مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

❖ **الإختلال الإتجاهي:** وهو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات

[1]: عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي، **المرجع سبق ذكره**،ص 123.

بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات, فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الإقتصادي.

❖ **الإختلال النقدي:**

يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر إختلال ميزان المدفوعات, فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد في ظل ظروف معينة طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة، بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك أن إرتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية (وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات الوطنية)، أيضا فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة بسبب إرتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدولة المنافسة، ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

❖ **الإختلال الهيكلي:**

هو ذلك الإختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع المواد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب إستثماراتها الدولية, وهو مايؤدي إلى تغيير العائد الذي تحصل عليه من هذه الإستثمارات.
- تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة. وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.
- ومثل هذا النوع من الإختلال (الإختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو السياسة الأسعار، مثل الإختلال النقدي أو الدوري، وإنما يلزمه الإرتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذا الإتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة، كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد القومي, وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية.

❖ **الاختلال المتصل بالأسعار:**

وهو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية ، وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وفي هذا المجال نميز بين الحالات التالية للاختلال:[1]

[1]:محمد عبد العزيز عجيمية، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون سنة، بدون دار، ص ص53-54.

- ✓ ارتفاع الأسعار الداخلية أو انخفاضها عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يرافقها تعديل في سعر الصرف بما يلائم هذا التغير، و بالتالي تصبح معه العملة مقومة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى حدوث اختلال.
- ✓ انخفاض الأسعار الخارجية مع بقاء الأسعار المحلية على حالها، فيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة لارتفاع أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض حجمها.
- ✓ عدم تغير الأسعار الداخلية وبقائها مرتفعة مقارنة مع أسعار السلع الدولية، مما يؤدي إلى نقص الطلب على صادرات الدولة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات سواء في حالة خفض قيمة العملة الأجنبية دون أن تقابلها سياسة مماثلة في الداخل بخفض قيمة عملتها، أو في حالة رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف دون تغيير في الأسعار بما يتلاءم مع هذا الرفع، ويتم معالجة هذا الاختلال بتعديلات على مستوى سعر الصرف بإيجاد علاقة تناسبية بين الأسعار الداخلية والخارجية.

ج- معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة مقاييس، تمكننا من تقدير قيمة الخلل في ميزان المدفوعات،حيث يتم عزل بعض البنود، ثم نستخرج الرصيد وهده المقاييس هي:

❖ **ميزان العمليات التلقائية:**

يجب التمييز العمليات التلقائية و التعويضية عندما نأخذ في الاعتبار أثر التدفقات الحقيقية أو النقدية أو المالية على توازن أسعار الصرف، فالعمليات التلقائية سواء كانت خاصة أو عامة تتم بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات، و ترجع أسباب القيام بهذه العمليات الى الاختلاف في مستويات الأسعار و الدخول و أسعار الفائدة بين الدول، و لذلك فهي معاملات تتولد عن الاختيار الحر للمتعاملين في ظل القيود التي تفرضها السياسة الاقتصادية الموجودة ، و تتم بقصد تحقيق ربح او اشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة .[1]

و يمكن تلخيص عناصر ميزان العمليات التلقائية كما يلي:

[1]: محمود يونس،على عبد الوهاب نجا، اسامة احمد الفيل، **المرجع سبق ذكره** ،ص243.

الجدول رقم(04): ميزان العمليات التلقائية

العناصر	الرصيد	
	مدين	دائن
السلع و الخدمات تحويلات وحيدة الجانب" تحويلات خاصة" رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل رؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل تحويلات رسمية خاصة		
رصيد المعاملات التلقائية		
تحويلات رسمية عامة رؤوس أموال رسمية طويلة الأجل رؤوس أموال رسمية قصيرة الأجل الذهب النقدي و العملات الأجنبية" الاحتياطات الرسمية" بند السهو و الخطأ		
رصيد التمويل الرسمي التعويضي		

المصدر:محمود يونس،على عبد الوهاب نجا، اسامة احمد الفيل، **المرجع سبق ذكره** ،ص245.

❖ **الميزان الأساسي:**

و يضع هذا الميزان فوق الخط كل من معاملات الحساب الجاري و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل فقط، أما تحت الخط فيتم وضع كل تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، و بند السهو و الخطأ"الذي يعتقد أن التغيرات فيه تعكس أساسا تحركات غير مسجلة لرؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل"فضلا عن المعاملات في الأصول الاحتياطية الرسمية[1] " الذهب و الاحتياطات النقدية الأجنبية"، ورصيد ما فوق الخط سواء كان فائضا أو عجز فهو يساوي بالضرورة رصيد ما تحت الخط، ولكن بإشارة معاكسة.

و بالتالي يأخذ هذا الميزان الشكل التالي:

[1] :كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل**،الدار البكرية للطباعة و النشر،الإسكندرية، مصر،1996، ص183.

الجدول رقم(05): الميزان الأساسي

العناصر	الرصيد	
	مدين	دائن
رصيد الحساب الجاري رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل"عامة و خاصة"		
رصيد الميزان الأساسي		
رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل"عامة و خاصة" الذهب النقدي و العملات الأجنبية" الاحتياطات الرسمية" بند السهو و الخطأ		
رصيد تمويل المعاملات الأساسية		

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، **المرجع سبق ذكره**،ص 298.

❖ **ميزان التسويات الرسمية:**

هدا الميزان لايفرق بين المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل او الطويلة الاجل الخاصة و يضعها سويا في العناصر فوق الخط ضمن بنود المعاملات التلقائية،أم المعاملات الوفائية و بنود التسوية فتتضمن المعاملات الرأسمالية الحكومية قصيرة الاجل و صافي الاحتياطات الدولية.[1]

و بالتالي يأخذ هذا الميزان الشكل التالي:

الجدول رقم(06): ميزان التسويات الرسمية

العناصر	الرصيد	
	مدين	دائن
رصيد الميزان التجاري رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل" الخاصة"		
رصيد ميزان التسويات الرسمية		
رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل"الحكومية" الذهب النقدي و العملات الأجنبية" الاحتياطات الرسمية		

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، **المرجع سبق ذكره**،ص 299

[1]: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، **المرجع سبق دكره**،ص 299

د-أساليب معالجة الخلل في ميزان المدفوعات: و تتمثل في:

❖ **التصحيح عن طريق آلية السوق :**

استقر الفكر التقليدي على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي ، و مع أزمة الثلاثينات من هذا القرن و تحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن ، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان و تغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي، و تأخذ هده الطريقة ثلاث أشكال هي:

- **التصحيح عن طريقة آلية الأسعار (النظرية التقليدية) :**

و يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب ، و يتطلب تطبيقها ثلاث شروط أساسية هي :[1]

1. ثبات أسعار الصرف .
2. الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في البلد .
3. مرونة الأسعار و الأجور (أي حرية حركتها او عدم التدخل في تحديدها) .

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية **(classical theory)**، و تلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى البلد مع حالة ميزان مدفوعاتها ، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للبلد المذكور مقارنة مع البلدان الأخرى ، و ستترتب على ذلك نتيجتين ، **أولاهما** انخفاض صادرات البلد إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهت نظر الأجانب و **ثانيتهما** هو ارتفاع في استيرادات البلد من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني البلد و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة و لكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية و هذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات و لكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى **(حالة الفائض)** بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية ، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال من الداخل إلى خارج البلد و بالتالي التخلص من الفائض المتاح و إعادة التوازن للميزان ثانية ، أما الحالة الثانية **(حالة العجز)** فبإمكانه – اي البنك المركزي – رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل و عندها

[1]:خالد المرزوك،**طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات**، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بابل ،ص 71

ستزداد السيولة في السوق المالية و إعادة التوازن للميزان ، الا ان هاتين الحالتين لاتحدثان بناءا على آلية السوق تماما وانما من خلال التدخل غير المباشر للبنك المركزي.

والشكل الموالي يوضح طريقة التصحيح عن طريق آلية الأسعار:

الشكل رقم(03): تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار

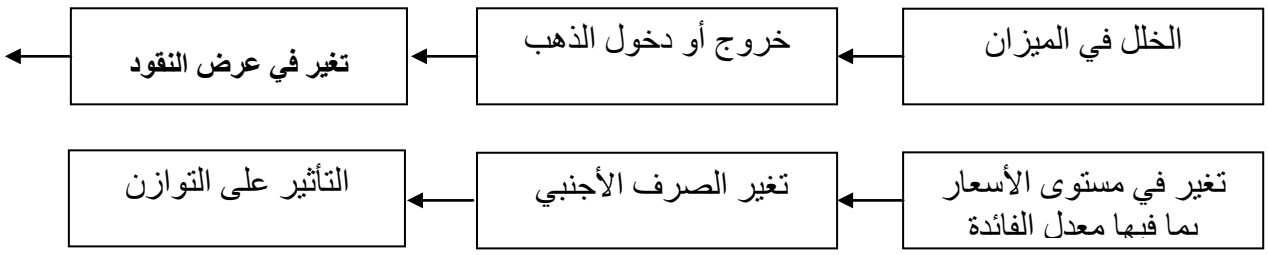

المصدر : عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص 130.

- **التصحيح عن طريق سعر الصرف :**

و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الو رقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) ، و اتخاذ نظام سعر صرف حر[1]، و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية . و تتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعا ته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة و عندها ستغدو أسعار السلع و الخدمات المنتجة في دلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر ، و هكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيرادا ته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما. [2]

والشكل الموالي يوضح طريقة التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف:

---

[1]: سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص102.

[2]: عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص130-128.

الشكل رقم(04): العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

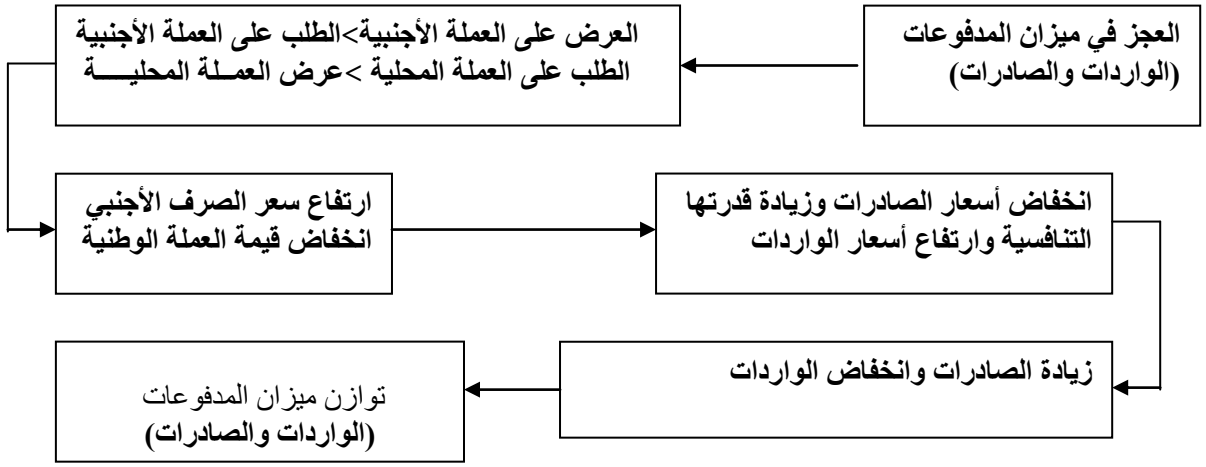

المصدر : محمد سيد عابد ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 320.

- **التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية) :**

تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام و الإنتاج للمجتمع،و بالتالي في مستوى الدخل المحقق، و دلك تحث تأثير مضاعف التجارة الخارجية[1] ، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:[2]

- ثبات الأسعار بما في دلك سعر الفائدة و سعر الصرف و يضمن هدا الافتراض ان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل .
- العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية و نتيجة هدا الافتراض فان تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان تكون هي التغيرات في الدخل الحقيقي، و في ظل هدا الافتراض فان نظرية المضاعف لكينز في اقتصاد صغير مغلق تنطبق على العلاقات مع العالم الخارجي.

وفي تفسيره للتوازن يعتمد **كينز** على فكرتين أساسيتين:

(1): محمد صفوت قابل،**المرجع سبق ذكره** ،ص 255
(2): محمود يونس،على عبد الوهاب نجا، اسامة احمد الفيل، **المرجع سبق ذكره** ،ص334

الميل الحدي للاستيراد: و يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصانا، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي.

مضاعف التجارة الخارجية: و هو نسبة التغيير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات).

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال.

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال.

ويمكن أن نبين ما يحدث في بلد العجز والفائض من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(05) : تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الدخل

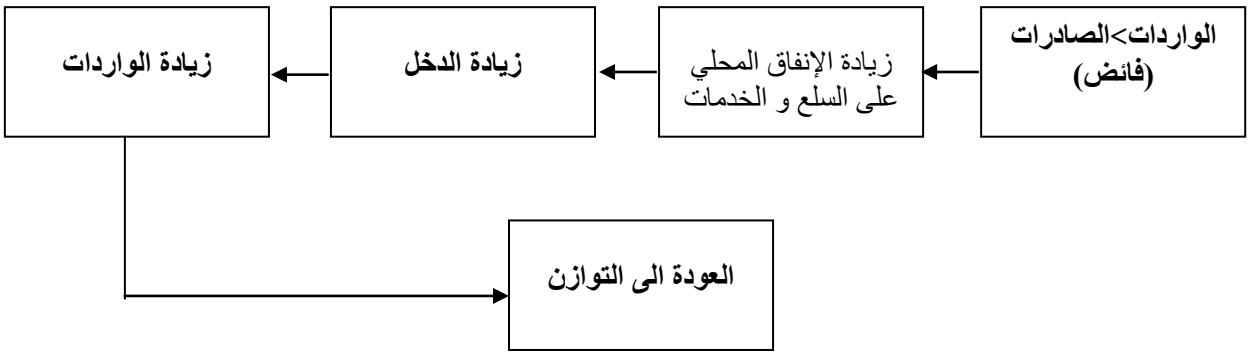

المصدر : محمد راتوال ، المرجع سبق ذكره ، ص 54.

من أهم المآخذ على نظرية كينز أنه اعتبر آلية الدخل آلية ذاتية لتكييف ميزان المدفوعات بتجاهله لتأثيرات ظاهرة اختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل:

- تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية .
- تغيرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها .
- مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد.

كما تجعل هذه النظرية العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى حيث من بين أهم الانتقادات لها كذلك:

- ✓ لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني إذ يمكن ان يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.
- ✓ إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- ✓ تعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز بوجودها.

❖ **التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:**

تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج إختلال ميزان المدفوعات. و في هذا المجال يمكن التمييز بين الإجراءات التي تتخذ داخل الإقتصاد الوطني و الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطني.

- **إجراءات تتخذ داخل الإقْتصاد الوطني** :و تتمثل في:

- ✓ بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات .
- ✓ بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .
- ✓ استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ استخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

- **إجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني :**

- ✓ اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ...إلخ .

- ✓ بيع جزء من الإحتياطي الذهبي إلى الخارج .
- ✓ بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العام في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

❖ **أسلوب المرونات**

أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة في سنة **1971** ، و انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير واقعية في حين أكدت النظرية الكيترية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات و التي أدت إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة ، و التي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ، و من تم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات ، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها، و ذلك للأسباب التالية:

- ✓ ان نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية " أي زيادة سعر الصرف الأجنبي " سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات و واردات البلد.
- ✓ آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني ،و خاصة مدى القدرة الاستيعابية " الامتصاص" له ، أي على درجة التوظف السائد في الاقتصاد إن كان في حالة توظف كامل أو قريب منها حيث أن لكل من هده الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.

المحور الرابع:سوق الصرف و سعر الصرف

سعر الصرف هو مفهوم اقتصادي من أهم المفاهيم المتداولة في النظرية الإقتصادية، وذلك لأنه يلعب دورا بالغ الأهمية في توطيد العلاقات التجارية الخارجية بين دول العالم، وقد تمت مقاربته من عدة وجهات نظر، حيث أن بعض المنظرين اعتبروه كسعر لعملة مقابل عملة(المقاربة النقدية لميزان المدفوعات)، والبعض اعتبره كسعر لسلعة مقابل سلعة(نظرية تعادل القوة الشرائية)، والبعض الآخر اعتبره كسعر أصل مقابل أصل(نظرية المحفظة،ونظرية تكافؤ أسعار الفائدة)، بينما أخذه كتاب آخرين بإعتباره ذلك السعر الذي يضمن التوازن الداخلي، والخارجي(نموذج ماندل فلمنج للتوازن العام)، وكل هذه المقاربات بعيدا عن كونها متناقضة فهي في حقيقتها متكاملة من حيث أن كل منها ينظر لسعر الصرف من منظار مختلف، ولكن رغم تعدد هذه النظريات يمكن تقسيمها إلى قسمين:القسم الأول اعتمد على التحليل الإقتصادي الجزئي،والقسم الثاني اعتمد على التحليل الإقتصادي الكلي ، والذي يعتبر سعر الصرف بأنه مؤشر القدرة التنافسية للإقتصاد .

أولا: المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف

1- سعر الصرف الاسمي و الحقيقي(البسيط)

سعر الصرف هو الكمية اللازمة من العملة المحلية للحصول على عملة أخرى أجنبية ،بمعنى انه يعبر عن علاقة سعريه بين عملتين ويمكن أن يتغير وفقا لتغييرات العرض والطلب ،ويختلف سعر الصرف الاسمي عن الحقيقي من حيث كون هذا الأخير يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ،ومن هنا يظهر الدور الكبير الذي يلعبه فارق التضخم بين الدولة المحلية والأجنبية في تحديد سعر الصرف الحقيقي.

أ- سعر الصرف الاسمي TCN :

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه: " الكمية اللازمة من عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها مع عملة بلد آخر" .[1]أو أنه: " قيمة العملة المحلية، مقابل وحدة أو مجموعة وحدات من العملة الأجنبية ".[2]

و يعرف أيضا بأنه: " ذلك السعر الناتج عن مقابلة العروض، و الطلبات في سوق الصرف".[3]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لسعر الصرف الاسمي على أنه:" مقياس لقيمة عملة محلية، مقارنة بقيمة عملة بلد آخر، و يتم بتبادل العملات بيعا، و شراءا حسب أسعارها بين بعضها البعض، حيث يتم تحديد قيمتها وفقا لمقابلة العرض و الطلب في سوق الصرف".

---

[1] : عبد المجيد قدي ، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

[2] : **le taux de change extérieur nominal et réel simple et effectif**, mai 2006, **www.sceco.umontreal.ca/ecodev**

[3] : نعيمة قدار ، **نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر**،كلية العلوم الاقتصادية ، مذكره ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،1997، ص 10 .

ب- سعر الصرف الحقيقي TCR : يعبر سعر الصرف الحقيقي **TCR** عن عدد الوحدات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية، و هناك عدة أسس يتم تعريف سعر الصرف الحقيقي من خلالها، إذ يمكن تعريفه على أساس: أسعار الاستهلاك، أو من حيث التبادل الدولي أو على أساس التبادل الداخلي.[1]

❖ **سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك:**

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك، بأنه: "قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار السلع القابلة للاتجار بالعملة الأجنبية مقارنة بالسلع الغير قابلة للاتجار".

و يعتبر سعر الصرف الحقيقي المحسوب على هذا أساس التبادل الداخلي، أفضل مؤشر لمبادلة الموارد الوطنية بين القطاعات المعرضة للمنافسة الأجنبية و القطاعات المحمية، و هو يتطور ببطء مع مرور الزمن، و يتم عبر تغيرات تدريجية.

❖ **سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي:**

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي بأنه:قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار الواردات بالعملة الأجنبية، مقابل أسعار السلع المعدة للتصدير.

يعد سعر الصرف المحسوب على هذا الأساس، أكثر تقلبا من حيث التبادل الخارجي (التجارة الخارجية)، و يظهر حدود التبادل الداخلي،و يعكس المزيد من التغيرات في أسعار الصرف الاسمي على المدى القصير (و من أمثلة ذلك الصدمات النفطية لسنة **1973-1979**)

❖ **سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي:**

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي بأنه: "قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار السلع الأجنبية مقارنة بأسعار السلع المحلية".

و هذا التعريف أكثر شمولية و الأكثر استخداما في الممارسة العملية، لأنه يعتمد على الرقم القياسي للأسعار و الذي يشمل كل من أسعار السلع القابلة للتبادل (الصادرات و الواردات)، و سعر السلع الغير القابلة للتبادل، و هذا الجزء يعتمد على نموذج القوى الشرائية.

2 – سعر الصرف الفعلي :

هناك مفهومين لسعر الصرف الفعلي، مفهوم تقليدي يعبر عن سعر صرف ثنائي يعكس أثر مختلف التدابير الحكومية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية، و هو مفهوم غير شائع الاستعمال نظرا لصعوبة توفر المعلومات اللازمة لحسابه، أما المفهوم المتعدد الأطراف فهو مؤشر مرجح لسعر الصرف الفعلي المتعدد

---

(1) : العديد من المراجع :- عبد المجيد قدي ، **المرجع سبق ذكره**، ص 104 .

- **le taux de change réel** :définitions et interprétation **: perso-univ-rennes1.fr**

- مايا فتني ، **العولمة المالية و آثارها على نظام الصرف**،مذكرة ماجستار غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ،و علوم التسيير ،جامعة باجي مختار، عنابة ،2006 ، ص ص61-62

الأطراف، و الذي يأخذ بعين الاعتبار أثر الأسعار النسبية، و مدى أهمية البلدان الشريكة في التجارة الدولية.

أ- سعر الصرف الفعلي الثنائي:

سعر الصرف الفعلي هو عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة[1] ، من خلال التعريف يعبر سعر الصرف الفعلي التقليدي الثنائي عن السعر المحلى للعملة الأجنبية مع الأخذ في الحسبان مختلف التدابير الحكومية مثل: التعريفات الجمركية، الرسوم، الحوافز أو الإعانات المالية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية.

و تجدر الإشارة أن هذا المفهوم غير شائع الاستعمال نظرا لصعوبة توفر المعلومات اللازمة لحسابه، إلا أنه في الدراسات التجريبية كثيرا ما تجرى المحاولة لحساب سعر الصرف الفعلي للواردات و آخر للصادرات.

و يعرف سعر الصرف الفعلي للصادرات $\mathbf{NEER_x}$ بأنه : عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات، بالأخذ في الاعتبار كل التدابير المالية و الضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات من رسوم تصدير، و إعانات مالية و غيرها.

و يعرف سعر الصرف الفعلي للواردات $\mathbf{(NEER_M)}$ بأنه: عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات، على أن تؤخذ في عين الاعتبار التعريفات الجمركية ، الرسوم الإضافية ،و الفوائد على ودائع الاستيراد ،و غيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

ب- سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف:

سعر الصرف بهذا المفهوم يعبر عن مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى بالاستناد إلى فترة أساس،حيث تدل هذه المؤشرات على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من عملات البلدان الشريكة الأكثر أهمية في التجارة الدولية.

إن الصيغة الأكثر شيوعا المستخدمة في إنشاء مؤشر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف هو متوسط مرجح لأسعار الصرف محسوبا بالنسبة لفترة أساس ،و بما إن الغرض من الترجيح هو التعبير عن الأهمية النسبية لكل عملة أجنبية بالنسبة إلى البلد المعني فان اختبارها الملائم متعلق بالزمن الذي يستخدم من أجله مؤشر سعر الصرف الفعلي.

إذا كان الهدف المقصود هو تقييم أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للبلد المعني، فان الترجيحات المثالية هي عندئذ الآثار النسبية لتغير أسعار العملات الأجنبية في الميزان التجاري للبلد الأصلي، و لا يمكن تقدير هذه الترجيحات إلا بواسطة الطرق الكمية.[2]

---

[1] : محمود حميدات ، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

[2]: للاطلاع أكثر على الفرق بين المؤشرات المرجحة بأرقام التجارة و المرجحة بآثار الميزان التجاري راجع:
Romberg, i**ndices of Effective Exchange Rate**, IMF, staff papers march, 1976, p 88-112.

و من الشائع أيضا حساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي باستخدام حصص التجارة الخارجية الثنائية للترجيحات (حصص الاستيراد، حصص الصادرات أو متوسط الاثنتين).

إن هذه المؤشرات لا يمكن اعتبارها إلا تقريبا لمؤشر يتم إنشاؤه مع تصور الميزان الجاري كهدف.

و من خلال كل ما قلناه سابقا يمكن تلخيص مراحل تحديد سعر الصرف الفعلي فيما يلي:[1]

- اختيار البلدان الشريكة أو المنافسة لاستخدامها في التحضير لحساب المؤشر ،حيث يتم اختيار البلدان ذات التأثير القوي على اقتصاد البلد المحلي.
- تحديد عملية الترجيح، بمعنى تحديد الوزن المحدد لكل بلد في العينة، و تعكس هذه الأوزان الأهمية النسبية لكل بلد في التجارة الخارجية للبلد المعنى و درجة المنافسة في الأسواق الثلاثة.
- اختيار مؤشر الأسعار أو التكلفة، و يتم ذلك من خلال استخدام الرقم القياسي للأسعار و هناك عدة أسعار: أسعار الجملة ،أسعار الاستهلاك ،معدل **PIB** تكلفة الواحدة من اليد العاملة، معدل المتوسط للأجر ،مؤشر قيمة الوحدة من الصادرات ،تكلفة الوحدة من الصناعة المصنعة ...الخ.

3- سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني أو ما يطلق عليه سعر الصرف الحقيقي للتوازن هو ذلك السعر الذي يضمن تحقيق التوازن الداخلي و التوازن الخارجي بشكل متزامن،كما يضمن التخصيص (التوزيع)الأمثل للموارد المتاحة،و قد ظهرت عدة وجهات نظر للعديد من الاقتصاديين حول سعر الصرف التوازني منهم **williamson** الذي اعتبر انه يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي،و في حين ركز **macdonald** على مدى انحراف سعر الصرف عن قيمته التوازنية و نظر اليه **stein** على أنه سعر الصرف الطبيعي ، و رغم اختلاف هذه المفاهيم إلا أنه يمكن تصنيفها إلى منهجين كبيرين هما: منهج الاقتصاد الكلي و منهج الاقتصاد الجزئي.

أ- مفاهيم سعر الصرف التوازني:

لقد احتل سعر الصرف التوازني مكانة هامة،و ذلك لدوره الكبير على مستوى اقتصاديات الدول،مما جعل العديد من الاقتصاديين يسعون لتحديد مفهوم واضح له،و قد أطلق عليه عدة تسميات مختلفة.

فقد أطلق عليه **williamson** [2] اسم سعر الصرف الحقيقي الأساسي **(fondamental equilibriun exchange rate)** سنة **1994** و اعتبر أنه سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يحقق التوازن الداخلي و التوازن الخارجي المتزامن ،في بلد لا يتبع أسلوب الحماية.

إن **FEER** بالإضافة إلى تحقيق ميزة التوازن المتزامن، فان نتائجه تعتمد اعتمادا كبيرا على الهدف في الحساب الجاري.

---

[1] : Adil Hidame,**calcul du taux de change effectif nominal et réel** , mars 2003 , **www.Finance.gove**

[2] : J williamson ,**estimating equilibruim exchange rates**, washington institute for international economies,1994 **www.IMF.org**

و يعتمد هذا المفهوم على عدة فرضيات:

- ✓ وجود فجوة بين الادخار و الاستثمار.
- ✓ الفجوة التي تقوم عليها السيطرة على تدفق رأس المال مبررة.
- ✓ إن تغير **FEER** ناجم عن تعارض رصيد الحساب الجاري مع تدفق رأس المال.

و تعد هذه الفرضيات معيارية مما يجعلها أهم العيوب لـ **FEER** ،إضافة إلى الصعوبة النسبية و عدم الوضوح فيما يتعلق بعلاقة سعر الصرف بالمعنى الإحصائي.

و قد ركز **macdonald و clark** [1] على قضية تقدير تغير سعر الصرف، بمعنى إلى أي مدى يبعد سعر الصرف أو يقترب من قيمته التوازنية من خلال سعر الصرف السلوكي**BEER**،و الذي اهتم بالعلاقات السلوكية في المدى الطويل (التعادل الغير مغطى لسعر الفائدة ،مقارنة بسعر السلع القابلة للتداول على السلع الغير قابلة للتداول، نسبة الإنفاق الحكومي على **PIB** ..... الخ)

و يتميز **BEER**عن **FEER** من حيث السهولة الكبيرة في الاستخدام،كما يمكن تقويمه بمعيار التمثيل الجيد للبيانات التي تم إعدادها،بالإضافة إلى القابلية للتعديل.

و يتم حساب قيمة **BEER** من خلال مجموع اتجاهين ذات التكامل المشترك ، و يتم تفسير النقاط المقدرة على أنها قيم توازنية ، بمعنى أنها تعكس المواءمة الكاملة في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية المعروفة، لذلك يكون المستوى المقدر لسعر الصرف متفق بشكل جيد مع الأوضاع الاقتصادية الأساسية،و حيث أن الحركات غير المفسرة في أسعار الصرف الفعلية هي مقياس لسوء تحديد سعر الصرف، لأنها تعكس سلوك سعر الصرف الذي لا يمكن نسبته للعوامل الأساسية ،و لكن يمكن تفسيره من خلال عوامل مؤقتة و عشوائية.

و من أبرز السمات المثيرة التي يعرضها الشكل هو المدى الذي كان عليه التقويم للدولار خلال الفترة **1980-1986** ،و السمة التي يرجعها **macdonald** و **clark** إلى عمليات المضاربة و التوقعات الناتجة عن استقرار الأحداث.

إن **BEER** مفهوم سلوكي،فليس من الضروري القول أن القيم التي يستند عليها هي في حد ذاتها قيم توازنية،و على العكس من ذلك فان **FEER** نجد أن العوامل الاقتصادية الأساسية يتم تعيينها طبقا لقيم تقابل التوازن الداخلي و الخارجي.

إن التدهور الكبير في العجز المالي و صافي الأصول الأجنبية الأمريكية و الذي حدث بعد عام **1980** ،يبين أن الفجوة بين **BEER** و **FEER** تعكس سوء التحديد الكلي(انظر المنحنى التالي)،حيث إن الفرق بين القيم الفعلية و القيم المقدرة تتضمن آثار ابتعاد القيم الاقتصادية الأساسية عن مسارها الطويل الأجل،سواء

---

[1] : لمزيد من المعلومات أنظر :

clark , bartolini et bayoumi , **exchange rates and economic fundamentals a framework for anglysis** , IMF occasional paper n° 115 .

مستوياتها المتواصلة أو المرغوب فيها،و قد أصبح **BEER** لتقدير سعر الصرف منهجا شائعا بين الاقتصاديين.

إن النموذج الذي قدمه **J.stein** لسعر الصرف،و الذي يرمز له بالرمز **(NATREX)** يختلف عن **BEER**، فان طبيعة **(NATREX)** لا تنطوي على هدف خاص لميزان الحساب الجاري،و سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل للتوازن في كل من سوق السلع و السوق المالي ،رغم اختلاف هذه المفاهيم من حيث التقدير القياسي إلا أنها تعبر عن نفس الشئ ، و يمكن تعريف سعر الصرف التوازني على أنه: " سعر الصرف الحقيقي التوازني الذي يتحدد عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي و الخارجي و في نفس الوقت يحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للتبادل ،و السلع الغير قابلة للتبادل.[1]

ب- نظريات تحديد سعر الصرف التوازني:

بغض النظر عن الاختلافات التي أتت بها المفاهيم السابقة إلا انه يمكن تقسيم نظريات تحديد سعر الصرف التوازني إلى قسمين: المنهج الأول و الذي يعتبر أن سعر الصرف الحقيقي للتوازن يتحدد عن طريق التوازن الاقتصادي الجزئي ، أما المنهج الثاني فهو يرى أنه يتحدد عن طريق التوازن الاقتصادي الكلي و الذي يعتبر سعر الصرف بأنه مؤشر القدرة التنافسية.

❖ **سعر الصرف التوازني في الاقتصاد الجزئي:**

إن جهود **Balassa** الرامية لتعديل نظرية تعادل القوى الشرائية **PPA** أظهرت الحاجة للتمييز بين قطاعين في كل اقتصاد :القطاع الغير محمي **(Exposé)** الذي ينتج السلع القابلة للتبادل والقطاع المحمي**(abrité)** الذي ينتج السلع الغير قابلة للتبادل، و هذا التمييز هو أساس تعريف سعر الصرف الحقيقي ضمن إطار هذا النموذج،مع ذلك ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة السلع في البلدين :(منتجي السلع القابلة للتبادل موضوع المنافسة الدولية و منتجي السلع الغير قابلة للتبادل) ، إضافة إلى ذلك سوق السلع المتبادلة تنقل الثروة، و هذا يترجم إلى الواقع من خلال تراكم العجز و الفائض الخارجي (المديونية) .[2]

ويعرف سعر الصرف التوازني على أنه:"**ذلك السعر الذي يضمن تحقيق التوازن الداخلي**"

ويتم تحديد سعر الصرف التوازني بيانيا من خلال مقابلة منحنى الإنتاج بالاستهلاك كماهو موضح في الشكل التالي:

---

(1) : سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد ،النقود و التمويل الدولي،ترجمة محمود حسن حسنى،دار المريخ للنشر و التوزيع،الرياض،المملكة العربية السعودية ، 2007، ص 250 .

(2) : العديد من المراجع أهمها:

Sobczak Niculas, **le taux de change reel d'Equilibre une introduction**, ministive direction de la prevision, document de travail N0 96-10 , paris , Novembre 1996, **www.goov-fr.**

- سي بول هالوود،رونالد ماكدونالد ، **المرجع سبق ذكره** ، ص ص 101-102.

الشكل رقم (06): سعر الصرف التوازني حسب نموذج الاقتصاد الجزئي

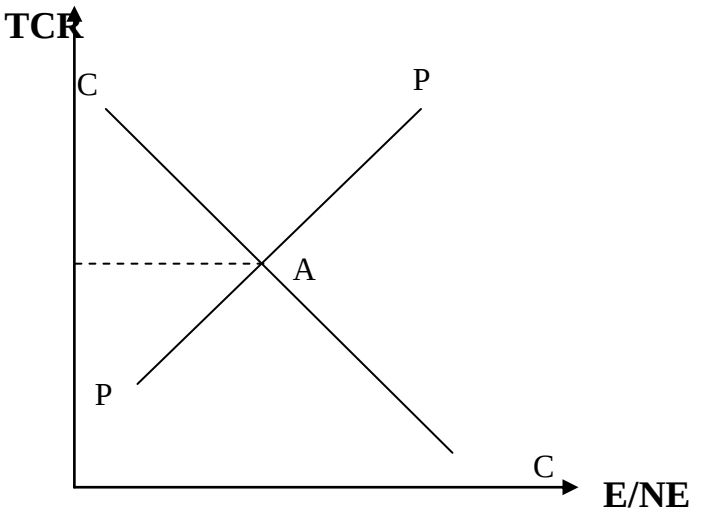

Source : real and nominal effective rates, voir le site : www.finance.gouv

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ انه يتم تحديد سعر الصرف التوازني من خلال مقابلة تفضيلات المستهلكين ونسبة السلع القابلة للتبادل الى السلع الغير قابلة للتبادل في الإنتاج المحلي**(P_E/P_{NE})** و يعبر عنها بالخط**PP** ،و تكون هذه النسبة دالة متزايدة (طردية) في سعر الصرف الحقيقي ،حيث أن الانخفاض في قيمة العملة يزيد من أرباح قطاع إنتاج السلع القابلة للتبادل مقارنة بالسلع الغير قابلة للتبادل في الاستهلاك المحلي **(C_E/C_{NE})** ، وهذا الأخير هو دالة متناقصة (عكسية) مع سعر الصرف الحقيقي بمعنى أن أي انخفاض حقيقي في قيمة العملة يؤدي لزيادة السعر النسبي للسلع القابلة للتبادل و بالتالي تقليل**(C_E/C_{NE})** .

و عند النقطة **A** يتحقق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك **$C_E/C_{NE} = P_E/P_{NE}$** و عند هذه النقطة نجد سعر الصرف التوازني[1].

❖ **سعر الصرف التوازني في الاقتصاد الكلي:**

إن مفهوم سعر الصرف التوازني على أساس المقاربة السابقة (الاقتصاد الجزئي) لا يتزامن مع المفهوم المطبق عمليا في الاقتصاد الكلي،إذ لم يكن أكثر من تقليد في النمذجة التجريبية للكينزيين الجدد،في حين نجد انه حسب **Swan،corden وNeary، salter** ،سعر الصرف التوازني هو مؤشر التنافسية الاقتصادية للبلد،و بالتالي يحقق التوازن الخارجي إضافة للتوازن الداخلي،هذا الأخير الذي اعتبره النموذج السابق أساس تحديد سعر الصرف التوازني.

تعرف نظرية الاقتصاد الكلي سعر الصرف الحقيقي للتوازن كقيمة للتبادل التي تحقق التوازن المتزامن الداخلي و الخارجي للفترة المتوسطة،فالتوازن الداخلي يتوافق مع تحقيق مستوى شرطي محتمل للإنتاجية حيث الناتج المحلي الإجمالي: **$Y = Y(A . TCR)$**

[1] : سي بول هالوود،رونالد ماكدونالد ، **المرجع سبق ذكره** ،ص 103.

حيث: **A** هو الإنفاق أو الاستيعاب .

التوازن الخارجي يعرف بتحقيق هدف الميزان الجاري حيث : **BC=BC(A.TCR)**

إن أسس هذه المقاربة بمثابة الإطار التحليلي لحساب حالات التعادل (التكافؤ) لـ **williamson (1983)**،و الذي حدد من خلالها مفهوم التوازن الأساسي لسعر الصرف **FEER**

الشكل رقم (07): سعر الصرف التوازني حسب نموذج الاقتصاد الكلي

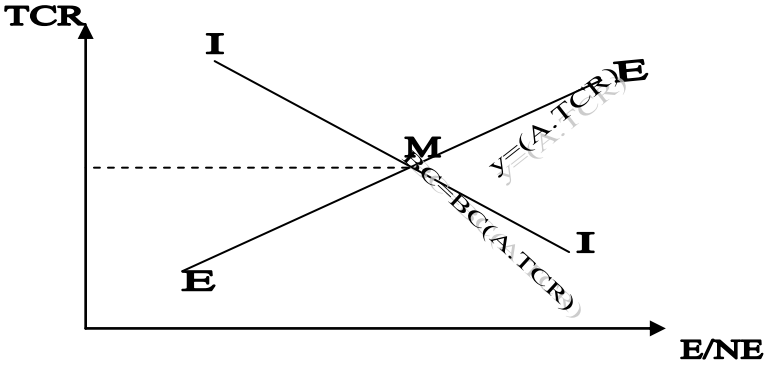

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة

تعبر**BC** عن ميزان جاري يساوي الصفر (لا يوجد فائض أو عجز)،أي عدم وجود تدفقات رأسمالية متواصلة و إلا سوف تكون قيمته مختلفة عن الصفر (سالبة في حالة العجز و موجبة في حالة الفائض).

نلاحظ من الشكل أن دالة التوازن الداخلي ذات ميل سالب،لأنه بافتراض حالة التشغيل الكامل فان حدوث زيادة في الإنفاق (الاستيعاب)المحلي تتطلب حدوث زيادة في سعر الصرف الحقيقي حتى يتم تحويل جزء من الإنفاق المحلي و الأجنبي بعيدا عن السلع المحلية و إلا فان الإنفاق سيزيد من الناتج، و بالتالي يحدث اختلال في التوازن الداخلي.

إن دالة التوازن الخارجي **BC** تنحدر تصاعديا لان زيادة الاستيعاب تؤدي إلى تقليل صافي الصادرات،و هو الأمر الذي يتطلب حدوث انخفاض حقيقي في قيمة العملة من أجل تحويل جزء من الطلب نحو السلع المحلية،و في حالة العجز التجاري والناجم عن غياب الانخفاض الاسمي لقيمة العملة فان عملية التصحيح تحدث تلقائيا بسبب انخفاض الاستيعاب الناتج عن وجود انخفاض في المعروض النقدي الحقيقي أو في الثورة الحقيقية أو كليهما (نتيجة زيادة المديونية).

إن العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري عند أي سعر صرف حقيقي معين سوف تؤدي إلى انتقال دالة الإنفاق (دالة التوازن الداخلي)،حيث زيادة التدفقات الرأسمالية نحو الداخل تؤدي إلى انتقالها نحو اليسار أما في حالة تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات و حصص الاستيراد فإنها تنتقل نحو اليمين ،حيث أن زيادة الطلب على السلع القابلة يجب أن يقابله انخفاض في الإنفاق عند أي قيمة يأخذها **TCR**.

ثانيا–العوامل المؤثرة على سعر الصرف:و تتمثل في:[1]

1– معدلات التضخم:

كقاعدة عامة، فإن الدولة التي لديها معدل تضخم منخفض بشكل مستمر تكون قيمة عملتها متزايدة ، حيث أن قوتها الشرائية تزداد مقارنةً بالعملات الأخرى، أما الدول التي لديها معدل تضخم مرتفع تشهد في العادة تراجع في قيم عملاتها مقارنة بعملات شركائها التجاريين، و هو أمر عادةً ما يرافقه سعر فائدة أعلى.

2 –سعر الفائدة:

ان سعر الفائدة و التضخم و سعر الصرف عوامل مرتبطة ببعضها بشكل قوي فمن خلال تغيير سعر الفائدة، تقوم البنوك المركزية بالتأثير على كلٍ من التضخم و سعر الصرف، و سعر الفائدة المتغير يؤثر على التضخم و على قيم العملات.

فإذا كان سعر الفائدة مرتفع فإنه يقدم للمقترضين في الإقتصاد عوائد أعلى مقارنة بالدول الأخرى لهذا يجذب سعر الفائدة المرتفع رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي لارتفاع سعر الصرف، إلا أن تأثير سعر الصرف المرتفع ينخفض إذا كان التضخم في الدولة أعلى بكثير من الدول الشريكة، أو إذا ما كان هناك عوامل أخرى تؤدي الى خفض قيمة العملة.

3–الحساب الجاري

الحساب الجاري هو ميزان التجارة بين الدولة و شركائها التجاريين، و تعكس جميع المدفوعات بين الدول و العجز في الحساب الجاري يظهر أن الدولة تنفق أكثر على التجارة الخارجية مما تحققه، و أنها تقوم بإقتراض رأس المال من العملات الأجنبية أكثر مما تحصل عليه من خلال بيع الصادرات، و أنها توفر من عملتها أكثر من الطلب الأجنبي على منتجاتها، و الطلب الزائد على العملة الأجنبية يقلل من سعر الصرف للدولة حتى تكون الخدمات و البضائع المحلية رخيصة بما يكفي للأجانب، و الأصول الأجنبية تكون مكلفة جداً لتحقيق المبيعات لما فيه المصلحة المحلية.

4–المديونية

تدخل الدول في عمليات عجز واسع في التمويل من خلال الدفع لمشاريع القطاع العام، و التمويل الحكومي ، و الدول التي لديها عجز عام كبير تكون أقل جاذبية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، و السبب هو أن العجز الكبير يشجع على التضخم.

---

[1]: عوامل تؤثر في سعر الصرف،على الموقع:

http://arab.dailyforex.com/forex-articles/2013/04/6

و لتغطية هذا العجز قد تقوم الحكومة بطباعة المال من أجل دفع جزء من الدين الكبير، و لكن الزيادة في توريد المال تتسبب بشكل حتمي في التضخم، بالإضافة إلى ذلك، إن لم تكن الدولة قادرة على خدمة العجز من خلال الوسائل المحلية (بيع السندات المحلية أو زيادة توريد المال) سوف يتوجب عليها حينها زيادة توريد الأوراق المالية من أجل بيعها للمستثمرين الأجانب، و بالتالي تخفيض أسعارها، و في النهاية من الممكن أن يصبح الدين الكبير مقلقاً بالنسبة للأجانب إذا ما إعتقدوا بأن الدولة ليست قادرة على الوفاء بإلتزاماتها، و بالتالي فالمستثمر الأجنبي سوف يكون أقل رغبة في إمتلاك الأوراق المالية المقومة بتلك العملة إذا كانت إحتمالية عدم القدرة على الوفاء كبيرة لذلك فإن تصنيف دين الدولة يعتبر أمراً حيوياً في تحديد سعر الصرف.

5- معدلات التبادل التجاري

لمعدل التبادل التجاري دور كبير في تحديد قيمة العملة، فإذا ما إرتفع سعر صادرات الدولة بمعدل يفوق سعر وارداتها، تتحسن معدلات التبادل التجاري لصالحها، و تتجلى زيادة معدلات التبادل التجاري من خلال زيادة في الطلب على صادرات الدولة، و ينتج عن هذا الأمر زيادة في العائدات من الصادرات، و التي توفر زيادة في الطلب على عملة الدولة (و زيادة في قيمة العملة)، أما في حالة حدوث العكس أي إذا ما إرتفع سعر الصادرات بمعدل أقل من زيادة سعر الواردات، سوف تتراجع قيمة العملة بالنسبة لشركائها التجاريين.

6- الإستقرار السياسي و الأداء الإقتصادي

يسعى المستثمرون الأجانب عادة للإستثمار في الدول التي تتمع بأداء إقتصادي قوي، و بالتالي فالدولة التي لديها مثل هذه الخصائص الإيجابية تعمل على جذب أموال الإستثمارات من دول أخرى التي يعرف بأن فيها مخاطر إقتصادية أو سياسية، لأن الإضطراب السياسي و الاقتصادي يتسبب بفقدان الثقة في الدولة، و تحرك رؤوس الأموال إلى عملات الدول الأكثر إستقراراً.

ثالثا-نظريات تحديد سعر الصرف

بقى تركيز نماذج تحديد سعر الصرف حتى نهاية الستينات أساسا على توازن الميزان الجاري،و كانت كتابات عقد الستينات تؤيد أسعار الصرف المرنة بقوة وادعت أن المضاربة يمكن أن تكون توازنية مما يجعل تقلبات سعر الصرف مستقرة نسبيا،و مع بداية سنوات السبعينات و تيني نظام التعويم و الذي تميز بالتقلبات العنيفة في سعر الصرف ،بدأت الدراسات لتفسر هذه التقلبات و ابتعد الباحثون في الاقتصاد الدولي عن تحليل تيار الطلب و العرض و اتجهوا إلى منهج الأصول لسعر الصرف ،و كان هذا التحول موازيا للانتقال إلى المنهج النقدي لتحديد سعر الصرف و الذي اعتبر سعر الصرف هو السعر الخاص بالأصول النقدية و من ثم نموذج توازن المحفظة الذي اعتبر سعر الصرف هو السعر الخاص بالأوراق المالية هذا النموذج الأخير اهتم بمعالجة أوجه القصور المصاحبة لعلاقة المخزون و التدفق و التي تضمنتها النماذج النقدية السابقة (النموذج النقدي و النموذج ماندل- فلمج) .

1-المقاربة الحقيقية لسعر الصرف

إن المقاربة الحقيقية لسعر الصرف تعنى بالمحددات الحقيقية لأسعار الصرف، والمتمثلة في الأسعار النسبية للسلع، والخدمات المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ميزان المدفوعات، ويندرج في إطار هذه المقاربة النظريات التالية:

❖ **نظرية تعادل القوة الشرائية**

تعادل القوة الشرائية نظرية وضعها الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل سنة **1920**، وهي طريقة تستخدم في المدى الطويل ،و تعتبر أن سعر الصرف بين عمليتين يكون متساويا عندما تكون قوتهما الشرائية هي نفسها في كلا البلدين، وهي تنص أساسا على أن سعر الصرف بين الدولتين يجب أن يساوي نسبة مستوى سعر سلة ثابتة من السلع و الخدمات في الدولتين.

إن المبدأ الذي تقوم عليه هذه النظرية هو ما يدعى قانون السعر الواحد حيث تقوم الأسواق التنافسية بمعادلة سعر السلعة نفسها في بلدين مختلفين.

وهناك صيغتان لنظرية تعادل القوة الشرائية هما: الصيغة المطلقة و الصيغة النسبية، وهذه الأخيرة تختلف عن الأولى من حيث أنها تعود على نسبة التغيرات في مستويات الأسعار، أي فارق التضخم.

❖ **قانون السعر الواحد:** تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية على أساس قانون السعر الواحد، بمعنى يجب أن تكون أسعار السلع القابلة للتبادل هي نفسها في كل مكان، فقد تحولت مرة واحدة إلى عملة مشتركة، و هذه المساواة تعكس فرضية المنافسة الكاملة في سوق السلع القابلة للتبادل.[1]

- **فرضيات قانون السعر الواحد:** يقوم قانون السعر الواحد على عدة فرضيات ، و بالرغم من كونها مصطنعة إلا أنه يجب توفر شرط المراجحة وتتمثل هذه الفرضيات في : [2]

✓وجود دولتين دولية محلية**x** ، ودولة أجنبية **y**حيث تقوم الدولتان بإنتاج السلع القابلة للتبادل فقط.

✓ أن تكون السلع التي تنتج في الدولتين متجانسة (إذا كانت الدولة **x** تنتج المنتوج **A** فيجب أن يكون هذا المنتوج مطابق للمنتوج **A** الذي يتم إنتاجه في الدولة**y**).

✓ عدم وجود عوائق أمام التجارة الخارجية مثل العوائق الجمركية، أو نفقات المعاملات....الخ .

✓ عدم وجود تدفقات رأسمالية .

✓ تكاليف النقل منعدمة .

✓ الاقتصادان يعملان عند مستوى التوظيف الكامل.

- **صيغة قانون السعر الواحد:**

بالاعتماد على الفرضيات التي تم ذكرها أعلاه يمكن صياغة قانون السعر الواحد كمايلي:

---

[1] : سي بول هالوود،رونالد ماكدونالد ، **المرجع سبق ذكره** ، ص ص 112-113.

[2] : jean – pierre Allégret, Bernard courbis , opcit , P97.

$$P^{A}_{t} = S_t P^{A*}_{t} \text{ ..... (1)}$$

حيث : P^{A*}_{t} ،P^{A}_{t}: هما سعري السلعة **A** في كل من الدولة الأجنبية ، و الدولة المحلية .

St: هو سعر الصرف و الذي يعرف بأنه: عدد وحدات العملة المحلية الأزمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وحسب هذه الصيغة فان سعر السلعة**A** في الدولة المحلية يجب أن يعادل سعرها في الدولة الأجنبية مضروبا في سعر الصرف الأجنبي.

وإذا لم تتحقق المساواة المذكورة في المعادلة [(1)]، سوف يكون من المربح للمراجحين أن يقوموا بعمليات الاتجار وتستمر هذه العملية إلى أن تتحقق المساواة مجددا .

فإذا كانت $S_t P^{A*}_{t} < P^{A}_{t}$ فان المراجحين في الدولة الأجنبية يقومون بشراء السلعة **A** ثم بيعها بسعر أعلى في الدولة المحلية ، كما يقوم المراجحين في الدولة المحلية بتحويل أموالهم إلى العملة الأجنبية و شراء السلعة **A** من الدولة الأجنبية وبيعها في الدولة المحلية ، و تستمر عمليات المراجحة حتى تتلاشى فوارق الأسعار، وبالتالي تلاشى الأرباح وتعود المعادلة **(1)** للتحقق مجددا.

- **سعر الصرف الثابت والعائم وقانون السعر الواحد :**

تتأثر آلية السعر الواحد بنوع نظام الصرف المطبق في الدول ، وذلك لأن قانون السعر الواحد يشترط وجود المراجحة ، وهذا يعني أنه يتأثر بطريقة غير مباشرة عن طريق أسلوب المراجحة بنوعية نظام الصرف المطبق.

فإذا كان سعر الصرف ثابت أو مثبت وكان $S_t P^{A*}_{t} < P^{A}_{t}$ عندئذ سوف تؤدي عملية المراجحة إلى ارتفاع أسعار السلعة **A** في الدولة الأجنبية ، ويتجه سعر السلعة **A** في الدولة المحلية إلى الانخفاض إلى أن تتحقق المساواة (المعادلة**(1)**) ، وهذا يعني أن المساواة تتم بمواءمة الأسعار (تساويها).

أما إذا كان سعر الصرف مرنا فإننا نجد أن المساواة تعود من خلال تغيير سعر الصرف بدلا من مواءمة مستوى الأسعار ، وذلك من خلال ضغط المراجحين المحليين ، وتحويلهم للعملة المحلية إلى العملة الأجنبية من أجل حصولهم على السلعة **A** من الدولة الأجنبية بسعر أقل، وسيؤدي هذا إلى حدوث انخفاض في سعر الصرف (أي ارتفاع قيمة **S**) لذلك فسعر السلعة **A** سوف يظل ثابتا في كلا البلدين.

وعلى هذا الأساس ففي نظام الصرف الثابت يمكن استعمال تعادل القوة الشرائية **(PPA**) لتفسير التغيير الذي يحدث في احتياطات الدولة بسبب التغيرات التي تحدث في تبادل السلع دوليا، أما في ظل نظام الصرف المرن فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تحدد سعر الصرف.[(1)]

❖ **تعادل القوة الشرائية المطلقة:**إن أساس فكرة الصيغة المطلقة هو قيمة العملة، و تحديدها بمقدار السلع و الخدمات التي يسمح باقتنائها في الدولة المحلية ،مقارنة بالتي يمكن شراؤها من الخارج ، بمعنى هناك

[(1)] : **La parité des pouvoir d'achat, Finance international** ,2007. www.imf.org

سعر صرف بين العمليتين يضمن مساواة القوة الشرائية بين البلدين ، من خلال قانون السعر الواحد الذي يساوي بين مستويات الأسعار بين الدول.

ومن هنا يمكن الحصول على الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية ، من خلال إعادة ترتيب المعادلة رقم **(1)** التي تخص قانون السعر الواحد، وتجميع كل الأسعار باستخدام نفس الأوزان التي تستخدم عند حساب مستوى الأسعار في كل دولة.

ومنه يمكن كتابة الصيغة المطلقة ل **PPA** على النحو التالي[1]:

$$S = \frac{\sum_{a=0} \alpha^a P_t^a}{\sum_{a=0}^{n} \alpha P_t^a}$$

يعبر α عن الأوزان التي تم الترجيح من خلالها، وفي أغلب الأحيان يفترض $\alpha=1$.

- **تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية:** رغم أن انفتاح الاقتصاديات على التجارة الخارجية ، وانخفاض تكاليف النقل ، والحواجز الحمائية ، وزيادة التقدم التكنولوجي ، وتزايد المنافسة في الأسواق الدولية عوامل تشجع وتساعد على الأقل جزئيا على تقارب أسعار السلع القابلة للتبادل دوليا ، مما يدعم نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة ،إلا أنها تبقى في واقع الأمر صعبة التحقق وذلك لعدة أسباب أهمها : [2]

✓ وجود تكاليف النقل والتأمين المراجحة في فترة واحدة لسعر كل سلعة في السوق الدولية.

✓ السلع المنتجة في جميع الدول ليست بدائل تامة لبعضها البعض لتتم المقارنة على أساس السعر ، بل اختلافات النوعية (الجودة) بين السلع تؤدي إلى الحد من فرص المراجحة لتقريب الأسعار.

✓ في القطاعات التي تتميز بالمنافسة غير الكاملة تعمل المؤسسات في كثير من الأحيان على تمييز الأسعار من بلد إلى آخر تبعا لدرجة المنافسة السائدة، وذلك من خلال تأثير المنافسة على الطلب والعرض خاصة، وبالتالي التأثير على أسعار هذه السلع.

✓ توجد في كل الدول السلع والخدمات المحلية الغير قابلة للتبادل دوليا والمشاركة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فأسعار هذه السلع والخدمات غالبا ما تنتج باستخدام تكنولوجيا العمل المكثف ، وتعتمد على إنتاجية العمالة المحلية بدلا من المنافسة الدولية ، وإنتاجية العمالة العالية تتطلب المزيد من الأجور ، وبالتالي تصبح أسعار السلع الغير قابلة للتبادل عالية جدا.

---

(1) : Henri Bourguinat,**finance internationale**,Thémis économie Didier thémonier,p 379 .

(2) : P .De Grauwe . **la monnaie internationale Théories et perspectives**.De Boeck université , 1999 ,P134 .

- ✓ إن مستوى الأسعار الملاحظ نظامي **(systématique)** فهو في البلدان الغنية أعلى من البلدان الفقيرة، وهذا حسب أثر **Balassa samuelson .**

❖ **نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية:**

إذا كانت الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية تقوم بربط سعر الصرف بالمستوى المطلق للأسعار ، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية تستخدم للتغلب على مشاكل الصيغة الأولى وذلك من خلال الاعتماد على نسبة التغير في مستويات الأسعار ، أي فارق التضخم بين البلدين[1] ،إذ نجد أنه في فترة التضخم السريع (مثلما حدث خلال سبعينات القرن **20**)، من المرجح أن تتغير مستويات الأسعار النسبية بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى حدوث تغيير في سعر الصرف كذلك ، وهنا يجب معرفة المقدار الذي ينبغي أن يتغير به سعر الصرف .

ومن الناحية العملية المعادلة **(2)** (**PPA** المطلقة) ليست الصيغة الملائمة لمعرفة ذلك، لأن التغيرات في مستويات الأسعار النسبية ستنعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار،لذلك يمكن كتابة المعادلة **(1)**

(PPA المطلقة**)** في صيغة اللوغاريتم الطبيعي كمايلي :

$$Ln s_t = ln p_t - ln TC^*_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ومن خلال المعادلة **(3)** يمكننا الحصول على التغير النسبي في سعر الصرف ΔTC_t كدالة في الفرق بين التغيرات التناسبية للأسعار المحلية والأجنبية ،و بالتالي نحصل على المعادلة:

$$\Delta St = \Delta Pt - \Delta Pt^* \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

وباستعمال هذه المعادلة يمكننا الوصول إلى المعادلة التي يتحقق سعر التوازن عندها وذلك عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار ، وإذا وجدت معدلات مختلفة في التضخم المحلي فإن سعر الصرف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ويمكن كتابة ذلك بالصيغة التالية: $S1 = S0 \times P1/P1^*$

حيث :P_1^*, P_1 التغير في مؤشر الأسعار المحلية والأجنبية بين الفترتين t_1 , t_0 .

S_0 :سعر الصرف الأولي.

[1] : نظريات تحديد سعر الصرف : **www. Business. Maktoob**

إن الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية توصلت إلى نتيجة مفادها أنه إذا تضاعفت الأسعار النسبية في الدولة المحلية بين سنة الأساس وسنة أخرى فإن سعر الصرف سوف يتغير بنفس النسبة أي أن معدل انخفاض عملة الدولة المحلية – حسب هذه الصيغة– تساوي زيادة معدل تضخمها بالنسبة للدولة الأجنبية.

❖ **فرضية بلاسا– ساموبلسن و نظرية تعادل القوة الشرائية**

هناك مشكلة تبرز عند تطبيق تعادل القوة الشرائية لحساب سعر الصرف بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة، فهناك انحراف منتظم بين أسعار الصرف الثابتة الإسمية ،وأسعار الصرف الحقيقية.[1]

وتعرف هذه المشكلة بإسم فرضية "**Balassa Samuelson**"، وهي تعتمد على افتراض أن أسعار السلع القابلة للإتجار هي التي تحدد سعر الصرف التوازني، [2] وأن كلا من الدول المتقدمة، والمتخلفة تنتجان سلعا قابلة للإتجار، وأخرى غير قابلة للإتجار، وعلى هذا الأساس فأثر بلاسا ساموبلسون يشرح لماذا الدول النامية رغم ارتفاع معدلات النمو بها إلا أن سعر الصرف الحقيقي يميل للمغالاة بإستمرار خلافا لإستنتاجات نظرية تعادل القوة الشرائية، ووفقا لبالاسا هذه الظاهرة تتعلق بإختلاف تطور انتاجية العمل بين القطاع المحمي"قطاع السلع الغير قابلة للإتجار"، والقطاع الغير محمي "قطاع السلع القابلة للإتجار" للدول المختلفة، فالبلدان ذات معدلات النمو المرتفعة تتميز بزيادة إنتاجية العمل في القطاع الغير محمي (قطاع السلع القابلة للإتجار) أسرع من البلدان ضعيفة النمو.[3]

لاحظ بلاسا سنة **1964** أن الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للإتجار تكون أعلى في الدول المتقدمة مقارنة بالدول المتخلفة، بينما تكون مستويات الإنتاجية متماثلة بين مجموعتي الدول في قطاعات السلع غير القابلة للإتجار، بل وتشير التقديرات إلى أن انتاجية قطاع السلع الغير القابلة للإتجار ضعيفة في الدول

---

(1) : Paul Krugman, Maurice Obstfeld,**Economie internationale**, 3 ème édition, de Boeck et Larcier . s . a, 2001, p 482.

(2) : Riadh El Ferktaji , Ferhat Mihoubi **, Les effets Balassa-Samuelson peuvent-ils expliquer la dynamique de l'économie Tunisienne** ?, **2008** ,P3, voir le site : www.tn.refer.org/CEAFE/Oral_presentations/Elferktaji

(3) Virginie Coudert **(**: **Comment évaluer l'effet Balassa-Samuelson dans les pays d'Europe centrale et orientale?** 2008, voir le site : www.banque-france.fr/fileadmin/user...de.../bdf_bm_122_etu_1.pdf

النامية، والمتقدمة على حد السواء ، وذلك لأن التقدم التقني قد يكون جد محدود، وتراكم رأس المال جد ضعيف.[1]

ووفقا لـ بالاسا فإن قانون السعر الواحد صالح لقطاع السلع قابلة للإتجار على الأقل بشكل نسبي ، فعند القياس بعملة مشتركة، فإن أسعار السلع غير القابلة للإتجار سوف تكون أقل لدى الدولة المتخلفة عنها لدى الدول المتقدمة بينما تتعادل أسعار السلع القابلة للإتجار فيما بينهما، ونتيجة لذلك نجد أن سلة مرجحة بأوزان معينة، وتضم سلًعا قابلة للإتجار وأخرى غير قابلة للإتجار سوف تكون أرخص لدى الدول ذات مستويات الأجور المنخفضة، وبإفتراض أن سعر الصرف الإسمي يتحدد من خلال الأسعار النسبية للسلع القابلة للإتجار، سوف يكون هناك اختلاف بين أسعار الصرف الإسمية والحقيقية.[2]

فمن وجهة نظر الدول المتقدمة يكون سعر الصرف الإسمي أضعف من سعر الصرف الحقيقي، بمعنى أن يرتفع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة لسعر الصرف الإسمي، وتكون عملة هذه الدولة ذات قوة شرائية أكبر لسلة واسعة، من سلع الدول المتخلفة، وذلك بالقياس إلى سلة تحتوي على السلع القابلة للإتجار فقط، ومع افتراض وجود فروق في الإنتاجية، فإن هذه النتيجة تأتي من وجود مستوى أجور منخفضة بشكل عام لدى الدول المتخلفة.[3]

ومع افتراض بأن الأجور تتعادل في القطاعات المتناظرة في كل دولة، حيث من المفترض أن عنصر العمل المتجانس يتمتع بقدرة تامة على الإنتقال بين القطاعات داخل نفس الدولة، وهذا الإفتراض مبني على أساس أن كثيرا من السلع الغير قابلة للإتجار هي في الأصل" خدمات "، وأن الفروق الدولية في الإنتاجية ليست كبيرة جدا بشكل عام.

إن الدولة الغنية هي غنية بسبب ارتفاع إنتاجية عنصر العمل لديها، وأن هذه الميزة متوفرة لاسيما في قطاعات السلع القابلة للإتجار مثل الصناعة التحويلية، وأحد مضامين هذه السمات هو أن نسبة أسعار السلع غير القابلة للإتجار إلى السلع القابلة للإتجار تكون أعلى في الدولة المتقدمة عنها في الدولة المتخلفة،

---

(1) :Romain Duval,**Taux de change Reel et Effet Balassa Samuelson** ,Economie international (N° 85) ،2001,P 101 .

(2) : Hervé Joly, Celine Prigent, Nicolas Sobczac ,**Le taux de change réel d'équilibre une introduction** ,Document de travail (N° 96/10),P 6.

(3): سي بول هالوود، روناد ماكدونالد ،**المرجع سبق ذكره** ، ص 226 .

ولكن لكي نذهب إلى أبعد من ذلك نحتاج إلى تحويل جميع الأسعار إلى عملة مشتركة، بإستخدام سعر الصرف الإسمي " e_t" ، وهنا سوف نفترض أن الدولة المعنية مثلا هي دولة متقدمة ، وأن الدولة الأجنبية هي دولة متخلفة، وسوف نفترض أن الدولة المحلية هي دولة متقدمة، وأن الدولة الأجنبية هي دولة متخلفة، وسوف نفترض أن سعر الصرف الإسمي "**e**" معبر عنه بعدد وحدات العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ونفترض أن الأرقام القياسية للأسعار في الدولتين هي كما يلي:

الرقم القياسي لأسعار الدول المتقدمة: $P_t = \text{ø}\, P_t^E + (1-\text{ø})\, P_t^N$ ..... **(1)**

الرقم القياسي لأسعار الدول المتخلفة: $P^*_t = \text{ø}\, P_t^{E*} + (1-\text{ø})\, P_t^{N*}$ ..... **(2)**

حيث **ø** تمثل نسبة السلع القابلة للإتجار في الرقم القياسي للأسعار، والتي نفترض أنها متساوية في كلتا الدولتين.

فإذا افترضنا أن سعر الصرف الحقيقي هو:

$$TCR = e\, P^*/P \quad \text{.....(3)}$$

وبإحلال معادلتي الرقم القياسي للأسعار في معادلة سعر الصرف الحقيقي نجد:

$$TCR = \frac{\text{ø}\, e_t\, P_t^{E*} + (1-\text{ø})\, e_t\, P_t^N}{\text{ø}\, P_t^E + (1-\text{ø})\, P_t^{N*}} \quad \text{.....(4)}$$

حيث أن: $P_t^E = e\, P^{E\,*}$ ، و أن $P_t^N > e\, P_t^{N\,*}$ بسبب الأجور المنخفضة لدى الدولة المتخلفة بالمقارنة بالأجور لدى الدولة المتقدمة لكن مع افتراض نفس الإنتاجية، لذلك فمن المعادلة الأخيرة لسعر الصرف الحقيقي يجب أن يكون هذا الأخير أقل من واحد صحيح.

إن كل ما قيل سابقا يطرح تساؤل جد مهم و هو: ما هي العلاقة بين سعر الصرف الإسمي الثنائي، والحقيقي للدولة المتقدمة في مقارنة بالدولة المتخلفة؟

إن فرضية بلاسا ساموبلسون تفترض أن سعر الصرف الإسمي يتحدد من خلال المراجحة السلعية في قطاع السلع القابلة للإتجار أي:

$$e_t = P_t^E / P_t^{E*} \quad \text{..... (5)}$$

حيث يفترض بشكل ضمني أن سعر الصرف الحقيقي يعادل الواحد صحيح، لكن سابقا تم ايجاد قيمة سعر الصرف الحقيقي تكون أقل من الواحد إذا كانت القوة الشرائية الحقيقية للعملات المختلفة متعادلة بالنسبة لسلة واسعة من السلع ،بحيث تتضمن هذه الأخيرة سلعاً قابلة للإتجار وأخرى غير قابلة للإتجار.

و على هذا الأساس نجد أن سعر الصرف الإسمي عندما يتحدد من خلال أسعار السلع القابلة للإتجار، سوف يزيد عن سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي هذا الأخير يكون أقل من سعر الصرف الإسمي، أي تكون قيمته مرتفعة.[1]

وفي الأخير يمكن القول أنه من الناحية العملية نظرية تعادل القوة الشرائية بعيدة عن التحقق لاسيما في صيغتها النسبية ،فسعر الصرف الحقيقي لبلد ما مقارنة بآخر من الصعب أن يبقى ثابت لاسيما على المدى الطويل.

و قد ركزت الدراسات مؤخرا على اختبار استقرارية سعر الصرف الحقيقي لإيجاد علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الإسمي، والأسعار المحلية، والأجنبية وحسب **Rogoff** و **Froot** يبدو أن سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل جدا لا يتبع مسار عشوائي ،غير أنه لم يؤكد تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية.

❖ **نظرية الأرصدة**

تلعب المعلومات المستمرة عن ميزان المدفوعات دورا مهما في تفسير مستوى سعر الصرف، وذلك لأن ميزان المدفوعات يقوم بإحصاء الصفقات الإقتصادية بصفة شاملة بين الدولة المحلية، وباقي دول العالم بمعنى أنه يسجل منهجيا كل الأسباب أو الدواعي التي من أجلها يصبح كل من العرض والطلب على الصرف قابل للتغيرفي سوق الصرف.[2]

إن نظرية الأرصدة تقوم على إعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى إنخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود، ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، و السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى

(1) :Hervé Joly, Celine Prigent, Nicolas Sobczac , op.cit ,p 7.

(2) : Simon Yves, Samir Mannai, **Techniques financière internationales**, *Ed.Economica* , 7eme édition, 2002,p 173.

أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[1]

2-المقاربة المالية لسعر الصرف

ترتكز هذه المقاربة على الجانب المالي، و أهم النظريات التي تندرج تحت هذا الإطار هي:

أ- نظرية تكافؤ أسعار الفائدة:

اكتشف صانعوا السياسة المالية منذ عهد استخدام معيار الذهب أن أسعار الصرف قد تأثرت بتغيرات السياسة المالية،فزيادة إحدى الدول لأسعار الفائدة يتبعه عادة ارتفاع سعر عملة تلك الدولة،و العكس صحيح و يدل ذلك على أن سعر الأصول يلعب دورا في تقلبات أسعار الصرف.

و قد طور كينز سنة **1923** حالة تعادل سعر الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تكافؤ أسعار الفائدة، حيث ربط بين سعر الصرف وسعر الفائدة و معدل التضخم ، فهو يعتمد على سلوك الترجيح إذ أن اختلاف أسعار الفائدة بين عملتين ينعكس من خلال أسعار الصرف الحالية (الفورية) و المستقبلية(الآجلة) .

و تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات و هي:[2]

- ✓غياب تكاليف المبادلات .
- ✓حركية تامة لرؤوس الأموال .
- ✓استبدالية تامة للأصول .

وتعبر الفرضيتان الأخيرتان على حيادية الأعوان اتجاه الخطر.

و هناك صيغتان لهذه النظرية هما:تعادل أسعار الفائدة المغطاة و التي تربط بين أسعار الصرف و أسعار الفائدة في السوق الفوري و الآجل ،و تعادل أسعار الفائدة الغير مغطاة التي تربط بين السوق الفوري و سعر الصرف المتوقع بأسعار فائدة اسمية، فعلاقات التكافؤ تسعى لشرح التطورات القصيرة الأجل لسعر الصرف من خلال سلوك المراجحين، و المضاربين في سوق الصرف .

❖ **تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة:**

تعتمد نظرية تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة على أن سعر الصرف المتوقع في المستقبل غير مؤكد، فيسعى المستثمرون للحماية من خطر تقلبات سعر الصرف، وذلك من خلال سوق الصرف الآجل، إذ يجوز الاكتتاب في هذا السوق لمدة زمنية معينة (الفترة **t**)، وينص العقد (الآجل) على أنه في الفترة **t+1** يمكن بيع العملة بالسعر المتفق عليه عند توقيع العقد، ويتم تحديد السعر المدون في العقد بناءا على مجموعة توقعات.

---

[1]: عبد المجيد قدي، **المرجع سبق ذكره** ،ص ص 123-124.

[2] : Henri Bourguinat , op.cit , p 332 – 336 .

وبالتالي فالإستثمار مغطى تماما اتجاه خطر تقلبات أسعار الصرف.[1]

وقد قامت عدة دراسات بإختبار مدى كفاءة نظرية تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة، ويتم الحكم على مدى كفاءتها من خلال عملية التغطية من مخاطر الصرف ،فإذا كانت عملية تغطية مخاطر الصرف تامة فهي كفأة ، والعكس صحيح، وللقيام بالترجيح يجب التأكد من هذا التكافؤ[2]

❖ **تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة:**

ترتكز نظرية تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة على أن سلوك المستثمر تحدده العوامل التي تؤثر على ربحية الإستثمار كحصيلة العائد بين الدولة المحلية والأجنبية، تغيرات أسعار الصرف عند الإستثمار في الخارج، وعند إعادتها إلى أصول محلية، ولعل العائد هو أكثر عامل يهتم به المستثمر، ونظرا لارتباط العائد بالمخاطرة نجد بعض المستثمرين يسعون لحجم أكبر من المخاطر للحصول على عائد أكبر، ومن هنا تم اعتماد تكافؤ أسعار الفائدة الغير مغطاة.

إضافة إلى تعادل أسعار الفائدة المغطاة و الغير مغطاة ظهر مفهوم جديد لتعادل أسعار الفائدة دوليا، و قد حصل على كثير من الاهتمام و هو **تعادل أسعار الفائدة الحقيقة**، و هذا الأخير يرتكز على ثلاث شروط و هي:

- تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة.
- توقع تعادل القوة الشرائية.
- شروط فيشر المتعلقة بالدولة المحلية و الأجنبية.

و حسب هذه الشروط فان تغيير النشاط الاقتصادي الحقيقي يتوقف على تغيير سعر الفائدة الحقيقي.

ب- نموذج توازن المحفظة المالية:

لقد أتى هذا النموذج ليغطي الثغرات التي تميز بها النموذج السابق،حيث نجد أن النماذج النقدية قد أهملت المضامين الخاصة بالتدفقات إضافة إلى إهمال مضامين الثروة الناجمة عن أي اختلال،كما أنه عند تحديده لسعر الصرف يكون محدود بالطلب الكلي للنقود المحلية دون إن يميز بين أسواق السلع و أسواق الأوراق المالية،و قد جاء هذا النموذج ليعطي لهذا التميز أهمية كبيرة.

و يعود جذور هذا النموذج إلى بحوث و دراسات العديد من الاقتصاديين أواخر الستينات مثل:

Mckinnonو **oates** سنة **1966**، **Mckinnon** و **branson** سنة **1968**، غيرهم من الاقتصاديين

و قد تم تطوير هذا النموذج في سنوات السبعينات بعد ملاحظة سلوك أسعار الصرف أثناء أول صدمة بترولية من طرف **branson**، **Isard**، **kenen**، **Dornbuck** و **Fishen** .

---

(1) : Mourice Byé, **relations économiques internationales**, collation dalloz, 5 édition,paris, 1987, P 229.

(2) : **la théorie de la parité des taux d'interét couverte,** voir le site : www.latribune.fr

و يقوم النموذج على عدة خصائص تتمثل في:

- ✓ يحتفظ المواطنون المحليون بالثروة في شكل عملة محلية ،سندات محلية ،سندات أجنبية مقيمة بعملة أجنبية ،بمعنى إدراج الثروة كمتغير للقياس.
- ✓ الاستبدالية التامة بين الأوراق المالية (السندات) المحلية و الأجنبية.
- ✓ بما أن النموذج يفترض أن السندات من الأصول القصيرة الأجل بصورة اكبر من السندات الحكومية فانه لا يأخذ بعين الاعتبار المكاسب و الخسائر الناجمة عن تغير أسعار الفائدة.
- ✓ إن الطلب على الأصول يعتمد على أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية،و التي من المفترض أن تحدد خارج النموذج.
- ✓ توضح معاملات التفضيل أن زيادة معدل العائد الخاص بأي أصل يؤدي لزيادة الطلب عليه ،في حين زيادة معدل العائد على أصل آخر سيؤدي لانخفاض الطلب على الفاصل الأول.
- ✓ نسبة كبيرة من زيادة الثروة المحلية يتم الاحتفاظ بها في شكل سندات محلية أكثر من السندات الأجنبية.
- ✓ الأسعار مرنة باستمرار ،و الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل.
- ✓ الدخل الممكن للدولة المحلية التصرف فيه ، يفترض أن يعادل الدخل الناجم عن إنتاج السلع القابلة للتبادل السلع غير القابلة للتبادل مضاف إليها متحصلات الفائدة عن السندات.
- ✓ مستوى الأسعار يكون في شكل دالة كوب دوقلاس.
- ✓ الحساب الجاري لميزان المدفوعات يعبر عن الفرق بين استهلاك و إنتاج السلع القابلة للتبادل (الميزان التجاري) مضاف إليه متحصلات الفائدة الناجمة عن حيازة الأصول الأجنبية .
- ✓ حساب رأس المال لميزان المدفوعات يمثل التراكم من الأصول الأجنبية عبر فترة زمنية.
- ✓ يرتبط فائض (عجز) الميزان الجاري بعمليات الادخار و فك المدخرات، فان كان للأعوان الاقتصادية مستوى مرغوب ثابت من الثروة الحقيقية عندئذ نستطيع التعبير عن المدخرات على أنها زيادة في المستوى المرغوب، عن المستوى الفعلي للثروة، و منه عندما تكون الثروة الحقيقية اقل من المستوى المرغوب يقوم الأعوان بعمليات الادخار، و عند حدوث العكس يقوم الأعوان بفك المدخرات ففائض (عجز) الميزان الجاري يعادل الادخار (فك المدخرات).

❖ **نموذج توازن المحفظة على المدى القصير:**

حسب هذا النموذج فان أي زيادة في سعر العملة الأجنبية يؤدي إلى زيادة الثروة من خلال إعادة تقييم الأصول الأجنبية ، وذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على كل من النقود والسندات ، مما يؤدي لاستعادة

التوازن في المحفظة فعند زيادة الطلب على النقود مقارنة بالعرض ، يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وذلك للحفاظ على توازن سوق النقد .[1]

الشكل رقم (08) : آلية عمل نموذج توازن المحفظة على المدى القصير

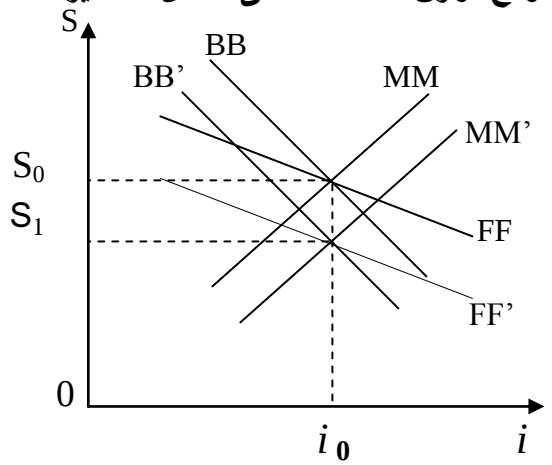

MM– :توازن السوق النقدي

FF – : توازن سوق الأصول الأجنبية.

BB – : توازن سوق الأصول المحلية.

المصدر: سي بول هالوود، روناد ماكدونالد ،**المرجع سبق ذكره** ، ص **297**.

يكون ميل المنحنى **MM**موجبا أما ميل المنحنى**BB** فيكون سالب لأن زيادة الطلب على السندات مقارنةبعرضها يؤدي إلى رفع أسعارها و تخفيض أسعار الفائدة.

ميل المنحنى**FF** سالب لان انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة جاذبية الأصول الأجنبية و إلى زيادة سعر الصرف.

المنحنى**BB** أكثر انحدارا من**FF** لان الطلب على السندات المحلية أكثر استجابة للطلب المحلي على الأصول أجنبية، و ذلك عند حدوث تغيرات في أسعار الفائدة المحلية.

إن المنحنيات الثلاث سوف تنتقل من مكانها استجابة لوجود اضطرابات في الأصول ، فحدوث انخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انتقال**MM** نحو اليمين ، فبالنسبة لأي قيمة يأخذها سعر الصرف يجب أن ترتفع أسعار الفائدة لاستعادة توزن المحفظة.

إن حدوث انخفاض في عرض السندات يؤدي إلى انتقال **BB**نحو اليسار فبالنسبة لأي قيمة يأخذها سعر الصرف ، يجب أن ينخفض سعر الفائدة على السندات ،و ذلك بالنسبة للعرض الذي يبقى ثابت،وحدوث انخفاض في الأصول الأجنبية **F** يؤدي إلى صعود المنحنى **FF**، فبالنسبة لأي قيمة من سعر الفائدة يجب حدوث انخفاض في سعر الصرف للحفاظ على توازن المحفظة.

إذا أدى تغيير معين إلى استرجاع التوازن في سوقين من هذه الأسواق الثلاثة ، فان السوق الثالث يتوازن تلقائيا.

[1] : Maurice bye , op.cit , p330.

❖ **نموذج توازن المحفظة على المدى الطويل:**

يتوافق هذا النموذج مع شروط توازن الحافظة على المدى القصير ، لكن الأثر الذي ينفذه على الحساب الجاري يؤدي تغيرات في حيازة الأصول الأجنبية من طرف الأعوان المقيمين و اختلال الحافظة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف لإيجاد وضعية توازن جديدة ،و يقوم نموذج توازن الحافظة على المدى الطويل على فكرة أساسية تتمثل في ضرورة ارتفاع عملة بلد مصدر لصافي رؤوس الأموال حتى تتراجع تنافسيته و السماح بظهور عجز في الميزان التجاري ،أما البلد المستورد لها في رؤوس الأموال فيجب إن يحقق فائض تجاري ليتمكن من مواجهة مدفوعات الفوائد و بالتالي يجب ان تنخفض عملته.

و يمكن توضيح إلية عمل هذا النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09) :آلية عمل نموذج المحفظة على المدى الطويل:

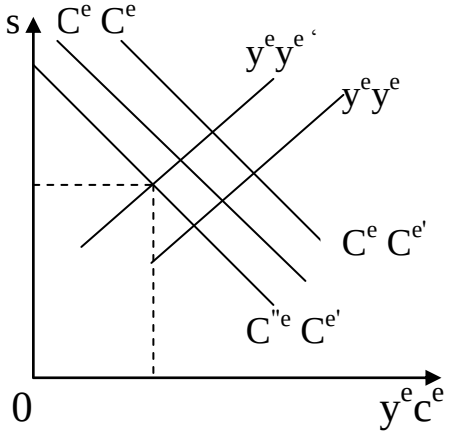

المصدر: سي بول هالوود، روناد ماكدونالد ،**المرجع سبق ذكره** ، ص **298** .

إن حدوث زيادة في سعر السلع القابلة للتداول يؤدي لانخفاض الاستهلاك ، حيث يتحول تفضيل المستهلكين من السلع القابلة للتداول إلى السلع الغير قابلة للتداول،فيحاول رعايا الدولة المحلية استعادة ثروتهم الحقيقية بزيادة معدل الادخار،مما يؤدى لارتفاع منحنى $c^e\ c^e$ نحو اليمين ، و مع زيادة ثروتهم الحقيقية و عودتها إلى مستواها المبدئي، تنخفض الرغبة في الادخار فتعود $c^e\ c^e$إلى وضعها المبدئي تدريجيا.

إن تحول الطلب نحو السلع الغير قابلة للتداول ،يؤدي لارتفاع أسعرها مما يجعل $c^e\ c^e$ يتجه تدريجيا نحو اليسار و يبتعد عن الوضع المبدئي ، و ذلك لان حدوث تغير في أسعار السلع القابلة للتداول بالنسبة لقيمة معينة لسعر الصرف سوف يؤثر على سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمةs)،ومن جهة أخرى فان زيادة سعر السلع الغير قابلة للتداول يؤدي إلى إعادة تخصيص كل من الإنتاج و الاستهلاك بين السلع القابلة للتداول و الغير قابلة للتداول، بمعنى إنتاج اقل من السلع القابلة للتداول و هذا يؤدي إلى انتقال $y^e\ y^e$إلى اليمين .

وهكذا يظهر وضعا توازنيا جديدا ، تشهد فيه الدولة عجزا في الميزان التجاري، ويفسر هذا العجز بأنه إذا كان السعر المبدئي للسلع القابلة للتداول و السلع الغير قابلة للتداول متساويا فإننا نجدان السعر النسبي ينخفض عند الوضع التوازني الجديد وذلك لأن زيادة عرض النقود لا يؤدي إلى زيادة تناسبية في مستوى

الأسعار ، مما يمكن الدولة من إحداث تراكم في الأصول الأجنبية ، فعند الوضع التوازني الجديد يجب إن تكون حصيلة الفوائد على الأصول الأجنبية أكبر من التي كانت عند الوضع التوازني المبدئي ، و حيث أن رصيد الميزان الجاري معدوم فان وجود متحصلات فائدة موجبة يجب إن يعادله عجز الميزان التجاري ، و دليل ذلك حدوث انخفاض في سعر الصرف الحقيقي بمعنى إن أسعار السلع الغير قابلة للتداول ترتفع مقارنة بأسعار السلع القابلة للتداول .

3-المقاربة النقدية

يعتبر سعر الصرف في هذه النماذج ظاهرة نقدية بحتة، وقد ظهرت هذه النماذج سنوات السبعينات، وطورت في مدرسة شيكاغو من طرف **Mundell** و**Frankel** ، والصفة المشتركة بين هذه النماذج هي الإحلال التام بين الأوراق المالية المحلية، والأجنبية مع و جود تعادل أسعار الفائدة الغير مغطاة.

يعرف هذا النموذج ثلاثة أسواق: السوق النقدي المحلي، السوق النقدي الأجنبي، وسوق الأوراق المالية (المحلية و الأجنبية)، وليتم التوازن بين السوق المحلي و الأجنبي يجب التوازن في سوق الأوراق المالية.

أ- النموذج النقدي بالسعر المرن (FLMA) :

يعد هذا النموذج امتدادا لنظرة تعادل القوة الشرائية لأسعار الصرف، و هو في الأساس بمثابة إضافة لنظرية تحديد مستوى الأسعار لمعادلة **PPA**، من أجل تفسير سعر الصرف كما يعتمد أيضا على نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة.

يعتمد هذا النموذج على العديد من الفرضيات أهمها :[1]

- غياب القيود على التجارة الخارجية.
- اعتماد النموذج على صيغة الدولتين، حيث تقوم كل من الدولة المحلية و الأجنبية بإنتاج سلع وتعد هذه السلع بدائل تامة لبعضها البعض.
- احتياطات الصرف معدومة.
- النقود غير قابلة للإحلال محل بعضها البعض، في حين نجد السندات تعد بدائل تامة لبعضها.
- حركية تامة لرؤوس الأموال.

إن تنبؤات المنهج النقدي بالسعر المرن يمكن توضيحها باستخدام متغيرات الدولة المحلية الموجودة في المعادلة **(10)** و المتمثلة في عرض النقود،الدخل ،أسعار الفائدة و أثر تغير كل منها على سعر الصرف.

❖ **تغير عرض النقود:** إن المعروض النقدي له علاقة طردية مع قيمة سعر الصرف،فزيادة عرض النقود المحلية بنسبة **10**٪ مثلا يؤدي إلى زيادة مماثلة في قيمة **S** أي بنسبة **10**٪، و هذا يعني انخفاض في

[1] : j .p.allegret et courbis.op. cit,p101-110.

قيمة العملة المحلية بنفس النسبة ،فالدول التي تزيد كتلتها النقدية بمعدل أعلى من المنافسين، و بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنها ستشهد انخفاضا في القيمة الخارجية لعملتها.

- **تغير أسعار الفائدة:** إن تحقيق فروقات في أسعار الفائدة لصالح البلد المحلي يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على النقود مقارنة بالخارج،و هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية في المدى الطويل،و لهذا فزيادة أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الفائضة التي امتصت من طرف النفقات.
- **تغير الدخل:** لتغير الدخل علاقة طردية مع قيمة سعر الصرف فحدوث زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات،و مع ثبات عرض النقود الاسمي فانه لا يمكن حدوث توازن في سوق النقد إلا إذا حدث انخفاض في مستوى الأسعار المحلية و هذا لن يحدث إلا إذا تغير سعر الصرف،لذلك يحدث ارتفاع في سعر الصرف من أجل استعادة التوازن (تساوى الطلب الحقيقي على النقود مع العرض الحقيق للنقود) .

$$S_t = Z_t \cdot 1/1+\alpha_2 + S_{t+1} \cdot \alpha_2/1+\alpha_2 \ldots\ldots\ldots 13$$

ب- النموذج النقدي بالسعر الجامد (SPMA) :

لقد قدم هذا النموذج سنة **1976** من طرف **Dornbusch** ، و يتميز هذا النموذج بنفس خصائص النموذج النقدي بالأسعار المرنة على المدى الطويل، لكنه يختلف عنه كلية في الخصائص القصيرة الأجل، و ذلك بسبب افتراضه جمود الأسعار، هذا الأخير الذي يعطى مفهوم جديد و هو التحديد المرتفع لسعر الصرف.[1]
و تتمثل افتراضات هذا النموذج فيمايلي:

- ✓ ثبات مستوى الأسعار الأجنبية، مما يؤدي إلى إهمال القطاع النقدي الأجنبي.
- ✓ تعادل أسعار الفائدة يفترض استمرارها دائما، بمعنى أن أسواق الأصول تتوازن بشكل مستمر .
- ✓ ثبات (جمود) أسعار السلع يعني أن أسواق السلع لا تتوازن بشكل مستمر في الأجل القصير رغم أنها تتوازن باستمرار في المدى الطويل.
- ✓ إضافة إلى أن عدم تحقق تعادل القوة الشرائية في المدى القصير ينجم عنه ثلاث نتائج، والتي تمثل أهم الاختلافات الجوهرية بين النموذج النقدي بالسعر المرن و الجامد ، وهذه الاختلافات هي :

- انتهاك شرط تساوي سعر الصرف مع الفرق بين الأسعار المحلية، والأجنبية في المدى القصير .

---

[1] : لمزيد من المعلومات أنظر :
Dornbusch ,**Ex pectations and Ex change raté dynamique** , journal of political Economics.vol 84, **1976.**

- ضرورة استخدام صيغة بديلة للتعبير عن التغير المتوقع في سعر الصرف على المدى القصير، حيث حسب هذا النموذج من المفترض أن التغير المتوقع في سعر الصرف يعادل مقدارا ثابتا، ويتمثل هذا الأخيرة في الفرق بين سعر الصرف التوازني في المدى الطويل، وسعر الصرف الحالي .
- ضرورة وجود معادلة تصف تطورات مستوى الأسعار الحاصلة (من التوازن في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل)، لذا يفترض تكييف مستوى الأسعار بشكل يتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي .

وعلى ضوء الفرضيات السابقة يمكن توضيح عمل النموذج باستخدام الشكل التالي المأخوذ عن دراسة قام بها **Dornbush** [1]

الشكل رقم (10): النموذج النقدي بالسعر الجامد لـ"Dornbush " .

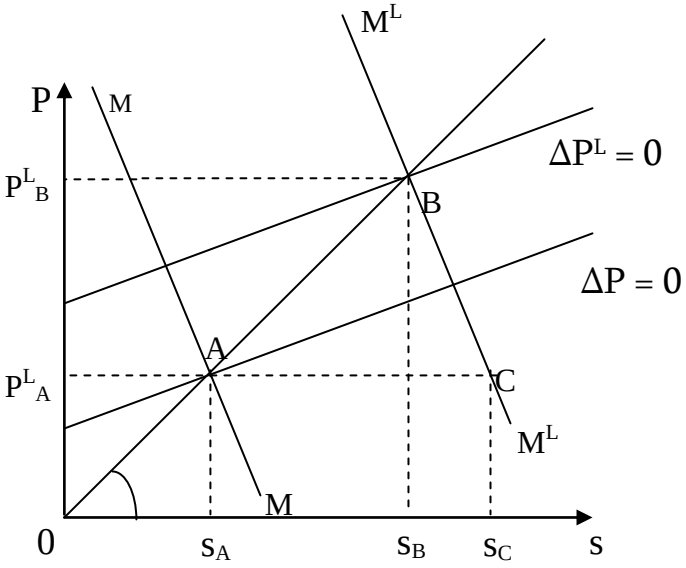

source: Dornbusch, op.cit .

يبين خط **45º**معامل التناسب في الأجل الطويل بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، وتحت هذا الخط يكون سعر الصرف قد ارتفع مقارنة بمستوى الأسعار المحلية، لذلك فهناك زيادة في الطلب على السلع المحلية أما فوق هذا الخط تكون هناك زيادة في عرض السلع المحلية.

يمثل المنحنى **MM** التوازن في سوق النقد لإقتصاد مفتوح، ويكون ميل هذا المنحنى سالب بسبب العلاقة العكسية بين دالة الطلب على النقود و أسعار الفائدة.

[1] : سي بول هالوود، روناد ماكدونالد ،**المرجع سبق ذكره** ، ص260 .

النقطة**A** هي نقطة توازن مبدئية، فحدوث ارتفاع في مستوى الأسعار بقدر أكبر من p_A^L يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وذلك لضمان توازن السوق النقدي، ولكن في ظل فرضيات النموذج، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية و ثبات أسعار الفائدة الأجنبية يمكن تحقق ذلك فقط عند انخفاض سعر الصرف إلى حد أدنى من S_A^L ،وهو سعر الصرف التوازني في المدى الطويل.

يعبر $\Delta P = 0$ عن توازن سوق السلع في الأجل القصير بمعنى أن زيادة الطلب على السلع يساوي الصفر، ويعد ميل هذا المنحنى موجبا بسبب فرضية التشغيل الكامل، وحقيقة أن ارتفاع الأسعار يجب أن يعوضه ارتفاع سعر الصرف، بإعتبار أن التجانس النقدي من خصائص النموذج فان تغير سعر الصرف، ومستوى الأسعار يجب أن يتناسب مع عرض النقود.

عند حدوث وضع توازني جديد عند النقطة **B** انتقل المنحنى **MM** نحو اليمين ،وتغير مستوى الأسعار نحو الأعلى، وبما أن الأسعار ثابتة في الأجل القصير فإن التوازن لا يتحقق فورا في سوق السلع، ونجد أن سوق النقد يتوازن في المدى القصير عن طريق انخفاض أسعار الفائدة ، وهذا ممكن الحدوث لأن ΔS^e_{t+1} لا تساوي الصفر، لذا يمكن لسعر الصرف الحالي أن يتحرك، بما يسمح بإحداث تباين بين أسعار الفائدة المحلية، والأجنبية، إذ يقفز سعر الصرف إلى النقطة **C** على المدى القصير، ويتحدد سعر الصرف عند مستوى مرتفع عند الوضع التوازني الجديد في المدى الطويل أي أن $S_C > S^L_B$ ذلك تبعا لتعادل أسعار الفائدة غير المغطاة، والتي تتضمن أن أسعار الفائدة المحلية تكون أقل من أسعار الفائدة الأجنبية إذا كانت هناك توقعات بارتفاع سعر الصرف، ويمكن حدوث هذا إذا كان سعر الصرف الفوري يتحرك أسرع من سعر الصرف الآجل.

ولكي تكون النقطة **B** وضعا توازنيا جديدا في الأجل الطويل ينبغي أن لا تكون زيادة الطلب في سوق السلع معادلة للصفر، لذا فإن منحنى $\Delta P^L = 0$ يجب أن يتقاطع مع منحنى $M^L M^L$ عند النقطة **B** .

إن تكيف الأسعار عند الانتقال من النقطة **B** إلى **C** يحدث من خلال تأثير انخفاض سعر الصرف عند النقطة **C** على تغير شروط التجارة الخارجية، وانخفاض سعر الفائدة المحلي مما يشجع الطلب الكلي، وبما أن الناتج ثابت عند مستوى التوظيف الكامل، فيجب أن تكون الأسعار متزايدة، والأرصدة النقدية متناقصة، وهذا يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة للحفاظ على توازن سوق النقد بشكل مستمر،ولكي يحدث التوازن المتزامن بين سوق النقد و سوق السندات فإن سعر الصرف يرتفع،لذا فإنه حسب هذا النموذج أسعار الفائدة المرتفعة تكون مصحوبة بحدوث ارتفاع في سعر الصرف.

إن التحديد المرتفع لسعر الصرف في نموذج **Dornbush** هونتيجة التفاوت في سرعات المواءمة في أسواق السلع، وأسواق الأصول، ففي أسواق السلع نجد الأسعار لا تتكيف بسرعة مع ظروف العرض، والطلب على المدى الطويل، في حين تتكيف أسعار الأصول بشكل فوري مما يجعل التوازن يحدث بشكل مستمر في هذه الأسواق .

ولفهم النموذج بشكل أوضح يمكن إعطاء التمثيل البياني التالي، والذي يبين سلوك كل من سعر الصرف، وسعر الفائدة، و مستوى الأسعار الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية

الشكل(11) : ميكانيزمات ردة الفعل لسعر الصرف في نموذج Dornbush

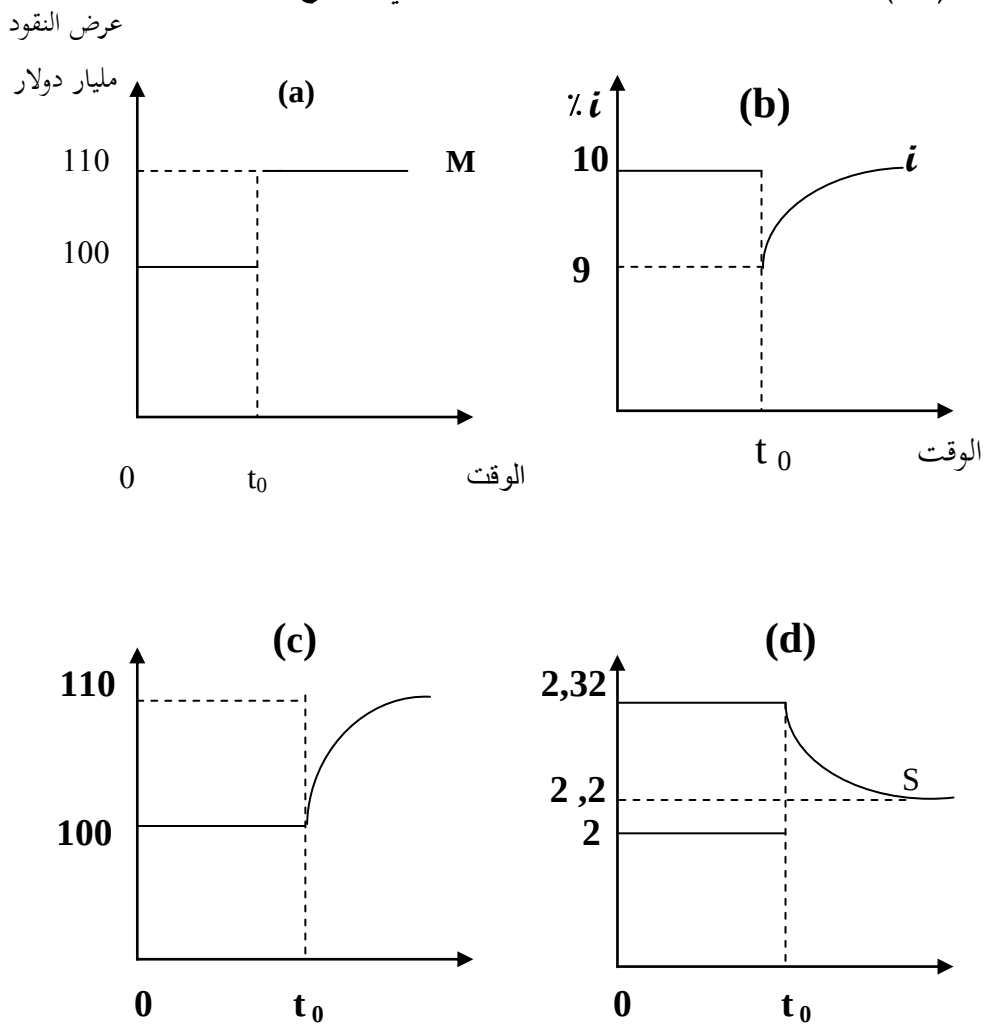

Source : D . Salvatore, international economy,7eme edition, john Wiley and son, new york,2001,p 533.

الجزء(a): الشكل يظهر الزيادة غير المتوقعة في اللحظة "t_0 " لعرض النقود من طرف البنك المركزي الأمريكي، حيث انتقل من **100** إلى **110** مليار دولار أي بنسبة زيادة تقدر بنسبة **10**٪.

الجزء(b): يبين أن هذه الزيادة في عرض النقود يصاحبها انخفاض آني في اللحظة"t_0 " لمعدل الفائدة الأمريكي من **10**٪ إلى **9**٪ .

الجزء(c): يبين أنه ليس لمؤشر الأسعار الأمريكي ردة فعل آنية بسبب الزيادة في عرض النقود،و هذا راجع لفرضية عدم مرونة الأسعار، إذ أنه يرتفع تدريجيا بالزيادة إلى أن يصل في المدى الطويل إلى القيمة **110** مليار دولار، وهي خاصية في النموذج النقدي الطويل الأجل، فزيادة عرض النقود بنسبة **10**٪ تؤدي إلى زيادة مؤشر السعر بنفس النسبة في المدى الطويل.

الجزء(d): يظهر ردة فعل سعر الصرف اتجاه التغيرات السابقة الذكر كما يلي :

إن انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية يجعل المستثمرين يعدلون في تعاملاتهم، وصفقاتهم فيتخلون عن الأوراق المالية الأمريكية، ويطلبون العملات الأجنبية إذ يبيعون الدولار مقابل حصولهم على الأوراق الأجنبية مما ينتج عنه انخفاض في قيمة الدولار، الأمر الذي يبين أن العملة الأمريكية تنخفض آنيا بنسبة أكبر من **10**٪ و هي **16**٪ ، قبل أن يعود تدريجيا في المدى الطويل إلى هذه النسبة أي من **2$/1£** إلى **2.32 $/1£** في اللحظة t_0 .

تفسير ردة فعل سعر الصرف(la sur réaction)

حسب نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة، فإن معدل الفائدة المحلي يساوي معدل الفائدة الأجنبي مضافا إليه معدل الإنخفاض المتوقع في العملة المحلية،لذا فزيادة عرض النقود في الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي، وهذا الفرق ينبغي أن يعوض بتوقع ارتفاع الدولار في المستقبل، والتوقع الوحيد هنا هو أن الدولار ينخفض آنيا بنسبة أكبر من **10**٪ لتعود تدريجا هذه النسبة على المدى الطويل إلى **10**٪ ، وذلك احتراما لتعادل القوة الشرائية.[1]

وهذا ما يلاحظ في الجزء **(d)** عندما انخفض الدولار بنسبة **16**٪ ثم بدأ بالإرتفاع تدريجيا إلى أن وصل إلى انخفاض قدر بنسبة **10**٪ .

ويمكن الحصول على هذه النتيجة من خلال تحليل التدفقات التجارية،فإنخفاض قيمة الدولار يعني زيادة الصادرات الأمريكية مقارنة بوارداتها، وهذا التحسن في الميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الدولار إلى أن يصل إلى مستوى التعادل مع مؤشر الأسعار في المدى الطويل.

و في الأخير يمكن القول بأن النموذج النقدي بالسعر المرن يهتم بإبراز العلاقة الوطيدة بين أسعار الصرف الإسمية و الحقيقية ، وهي ميزة واضحة خاصة في ظل نظام الصرف الحالي (المعوم) ،أما النموذج

[1] : j . p Allegret et courbis, op.cit , p p 103 – 106.

النقدي بالسعر الغير مرن يوضح سبب ارتباط أسعار الصرف الإسمية و الحقيقية، ويرجع هذا الارتباط إلى التفاعل بين التحديد المرتفع لسعر الصرف الإسمي، وبين الأسعار الغير المرنة (الجامدة).

ج- نموذج ماندل-فلمنج

نموذج ماندل- فلنمج هو نموذج ناجم عن دراسة قام بها كل من **Robert Mundell** سنة **1963**، و**Fleming Marcus** في وقت سابق من خلال دراسة قام بها سنة **1962**، ويساعد هذا النموذج على فهم أثر السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية و السياسة المالية) في ظل اقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة عالمي معين،وهو نموذج في المدى القصير.

إن الإفتراضات التي اعتمد عليها النموذج جد مهمة لفهمه، و أهم هذه الإفتراضات ما يلي:[1]

✓وجود أربعة أنواع من الأصول في ظل هذا النموذج هي: السندات المحلية، والأجنبية، والتي تعد بدائل تامة لبعضها البعض ولها نفس آجال الاستحقاق ،إضافة إلى النقود المحلية، والأجنبية، والتي لاتعد بدائل تامة لبعضها البعض.

✓الأسعار والأجور غير مرنة ليس فقط في الإقتصاد المدروس،ولكن أيضا في الإقتصاديات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

✓ الإقتصاد مبدئيا في حالة توازن على المدى الطويل ومستقر،وهذا الإفتراض يمكن من دراسة الصدمات في نموذج **IS/LM** .[2]

✓التوقعات ساكنة بمعنى أن التغير المتوقع في سعر الصرف يساوي الصفر (نظام الصرف ثابت).

✓ تؤدي عمليات المراجحة إلى تعادل عوائد السندات بشكل دائم و مستمر.

✓ سعر الفائدة المحلي يجب أن يتكافأ بشكل مستمر مع سعر الفائدة الأجنبي،و هذا يعني أنه في ظل افتراض التوقعات الساكنة، فان شرط تكافؤ سعر الفائدة غير المغطاة يعبر عن القدرة التامة لرؤوس الأموال على التنقل.

✓ في ظل غياب التوقعات فان الأعوان الاقتصاديين يتعاملون في الوقت الحالي دائما، مما يجعل المتغيرات المعتمدة في النموذج تشير إلى الفترة الحالية.

ويمكن ادراج آلية عمل النموذج في ظل القدرة التامة لانتقال رؤوس الأموال من خلال الشكل التالي:

---

[1] : Henri Bourguinat , op.cit , pp 410 – 411 .

[2]: لمزيد من المعلومات حول منحنى **IS/LM** أنظر:
ضياء مجيد الموسري، **النظرية الإقتصادية"التحليل الإقتصادي الكلي"**،الطبعة الرابعة،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2009، ص ص 209-281.

الشكل رقم (12):آلية عمل نموذج ماندل – فلمنج

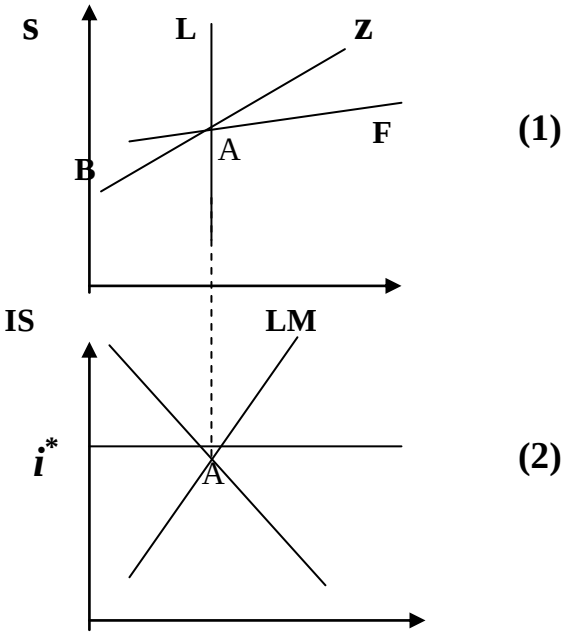

المصدر : هويشار معروف،**تحليل الاقتصاد الدولي** ،دار جرير ،عمان،الأردن،2006 ، ص346 .

نلاحظ أن الشكل يتكون من جزئين:[1]

الجزء الأول:يعبر المنحنى **Z** عن العلاقة بين سعر الصرف، ومستويات الدخل التي من خلالها يتحقق التوازن في سوق السلع، وهو ذو ميل موجب لأنه يعبر عن العلاقة الطردية بين الدخل،وقيمة سعر الصرف، فزيادة الدخل نتيجة ارتفاع عرض السلع يتطلب ارتفاع في قيمة سعر الصرف (انخفاض قيمة **S**)، وذلك للحفاظ على توازن سوق السلع مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري نتيجة لتحول الطلب نحو السلع المحلية لانخفاض أسعارها.

في حين يمثل المنحنى **L** العلاقة بين سعر الصرف، والدخل التي تحقق التوازن في السوق النقدي، وهناك مستوى واحد للدخل[2] مما يجعل ميل المنحنى معدوم،وعلى يمين المنحنى **L** ينبغي حدوث انخفاض في الدخل،حتى يتحقق التوازن في السوق النقدي.

المنحنى **F** يمثل الثنائيات **(y.s)** التي تتوافق مع وضع التوازن في ميزان المدفوعات، وهو منحنى ذو ميل موجب لأنه يعبر عن العلاقة بين الدخل وقيمة سعر الصرف، فحدوث زيادة في الدخل تؤدي إلى تدهور

---

[1] : هويشار معروف،**تحليل الاقتصاد الدولي** ،دار جرير ،عمان،2006، ص 346 .

[2] : يكون هناك مستوى واحد للدخل بالنسبة لسعر فائدة معين يتحقق عنده توازن سوق النقد و ذلك من منطلق افتراض ثبات مستوى الأسعار.

الميزان الجاري مما يتطلب حدوث زيادة في قيمة سعر الصرف (أي انخفاض قيمة S)، وذلك للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

إن حدوث زيادة في تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج يجعل المنحنى **F** ينتقل نحو الأعلى بحيث يكون الفائض الحاصل في الميزان التجاري قادر على تمويل التدهور الذي يحصل في حساب رأس المال.

يكون المنحنى **Z** أكثر انحدارا من المنحنى **F** ، وذلك يعكس الاستقرار المفترض توفره في الإقتصاد،لذا فعند النقطة **B** سوف يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، ويتم علاج ذلك بزيادة الإنتاج المحلي.

الجزء الثاني: نلاحظ من خلال الشكل أنه يعتمد على المنحنى **IS وLM** حيث يعبر **IS** عن العلاقة بين أسعار الفائدة، والدخل التي يتحقق من خلالها التوازن في سوق السلع، والمنحنى **LM** يشير إلى العلاقة بين أسعار الفائدة والدخل التي يتحقق من خلالها التوازن في سوق النقد،[1]، أما المنحنى **F** ، والذي يمثل منحنى التوازن الخارجي، يعبر عن الثنائيات **(i ,y)** التي تتوافق مع وضع التوازن في ميزان المدفوعات.

إن المنحنى **F** تام المرونة، وهو يجسد فرضية القدرة الكاملة على انتقال رؤوس الأموال لذا يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن عندما يكون سعر الفائدة المحلي مساويا لسعر الفائدة الأجنبي،وإذا كان سعر الفائدة المحلي أكبر من سعر الفائدة الأجنبي لأي سبب من الأسباب فإن تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل يؤثر بشكل كبير على الحساب الجاري وخاصة الميزان التجاري.

❖ **أثر السياستين النقدية و المالية في ظل نموذج ماندل -فلمنج:**

بالعودة إلى نموذج ماندل- فلمنج، فإن إثر كل من السياسة النقدية، والمالية على الإقتصاد يمكن ملاحظته من خلال نوعية نظام الصرف السائد في الإقتصاد، فرغم أن نموذج ماندل-فامنج يفترض أن يكون نظام الصرف ثابت إلا أنه يمكن ملاحظة أثر السياستين النقدية، والمالية في ظل نظام الصرف العائم، وذلك للقيام بعملية مقارنة.

- **أثر السياسة النقدية في ظل نموذج ماندل-فلمنج**

يمكن ملاحظة أثر السياسة النقدية التوسعية في ظل كل من نظام الصرف العائم، ونظام الصرف الثابت كما يلي :

إن تطبيق سياسة نقدية توسعية من خلال السوق المفتوحة التي يقوم من خلالها البنك المركزي بشراء سندات مقابل زيادة الائتمان المحلي يؤدي إلى انتقال المنحنى **LM** إلى **'LM** (أنظر الشكل رقم**07**) ، وذلك

---

[1]: السعيد بريبش،**الاقتصاد الكلي** ،دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة الجزائر،2007،ص 186 .

لأن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة السيولة، ومع افتراض ثبات الأسعار، وتحقق التوازن في ميزان المدفوعات عندما تتساوى أسعار الفائدة المحلية مع الأجنبية، فإن استعادة التوازن في السوق النقدي يكون من خلال زيادة في الدخل أي انتقاله من **Y1** إلى **Y2** ، وهذا يمكن حصوله لأن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية، وتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج، وهذا سيؤدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

إن هذا الانخفاض سيزيد من صادرات البلد المحلي مما يحسن من وضعية الميزان التجاري، وبالتالي زيادة الدخل نتيجة تحول الطلب نحو السلع المحلية، وسيستمر الدخل في الزيادة مما يجعل منحنى **IS** يتحرك نحو اليمين حتى يتم استرجاع التوازن في سوق النقد،كما أن المنحنى **F** سوف ينتقل نحو الأعلى[1]، و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (13) : السياسة النقدية التوسعية في ظل نظام الصرف المعوم

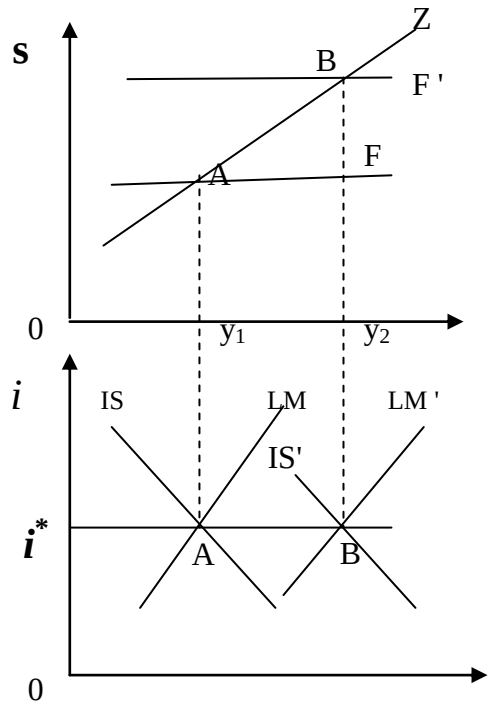

المصدر: هويشار معروف، **المرجع سبق ذكره** ، ص 347.

-آثار التوسع النقدي القصير و الطويل الأجل على ميزان المدفوعات

[1]: بسام حجار ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 87.

إن التوسع النقدي يؤدي في حال ثبات الأسعار إلى تخفيض سعر الصرف، ونمو الدخل (تم التطرق له في العنصر السابق) ،غير أن التوسع النقدي في حال تغير الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وارتفاع الأسعار دون أن يحدث أي تأثير على القدرة التنافسية للسلع المحلية.[1]

الشكل رقم (14) : أثر التوسع النقدي على ميزان المدفوعات

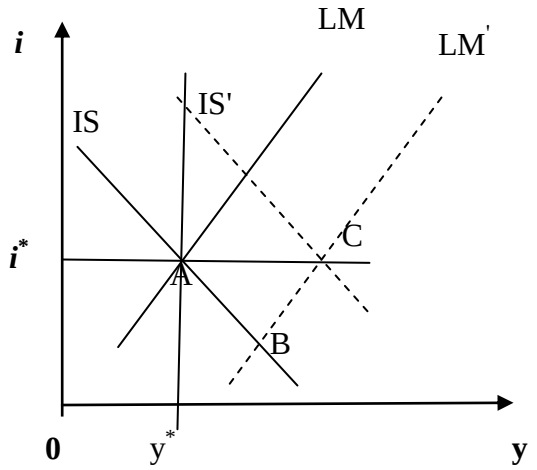

Source : **Le modèle du mundell-Fleming** ,voir le site :www.fr.wikipedia.org.

من خلال التمثيل البياني وعند مستوى التشغيل تمثل النقطة **A** التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت التوازن في سوقي السلع والنقود، وتؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى نقل المنحنى **LM** إلى **LM'** ، وتعتبر النقطة **B** عن التوازن الجديد في السوقين النقدي، والسلعي لأن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، وتخفيض سعر الصرف، وهذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية فينتقل المنحنى **IS** إلى **IS'**، وتنتقل نقطة التوازن إلى **C** ، ويزداد الإنتاج ، وينخفض سعر الصرف، ويصبح الإنتاج المحلي أكثر تنافسية،إلا أن العملية لا تتوقف عند هذا الحد، ففي النقطة **C** يكون الإنتاج أعلى من مستوى التشغيل الكامل لذلك ترتفع الأسعار، وتنخفض القيمة الفعلية للنقود **M/P** ، ويبدأ المنحنى **LM** بالإنتقال نحو اليسار، ومع هذا الانتقال يبدأ سعر الفائدة بالارتفاع، وينتج عن ارتفاع سعر الفائدة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل فيرتفع سعر صرف العملة، وتنخفض على إثره القدرة التنافسية للسلع المحلية، ويبدأ كل من المنحنيين **LM** و **IS** بالتحرك إلى الخلف حتى بلوغ النقطة التوازنية الأولى **A** ،وفي هذه النقطة يعود سعر الفائدة، والأسعار إلى مستواهما الأولي.

-التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت

[1]: بسام حجار ، **المرجع سبق ذكره** ،ص ص 86-87.

إن تطبيق سياسة نقدية توسعية في حالة النظام الثابت لا تؤدي إلى زيادة الدخل كما هو الحال في نظام الصرف العائم لأن الانخفاض في سعر الفائدة المحلية، وتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج لا يمكن أن تؤثر على الدخل و ذلك لأن سعر الصرف لم يعرف أي تغيير لأنه ، وفي ظل نظام الصرف الثابت فإن الدولة تتدخل لدعم العملة الوطنية، وذلك للحفاظ على قيمتها.[1]

- **أثر السياسة المالية في ظل نموذج ماندل-فلمنج**

يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، حيث يختلف أثر هذا الأخير حسب نظام الصرف المطبق في الاقتصاد.

- السياسة المالية التوسعية في نظام الصرف الثابت

إن زيادة الإنفاق الحكومي في نظام الصرف الثابت يؤدي إلى انتقال المنحنى **Z** إلى **Z'** ،والمنحنى **IS** إلى **IS'** في كل من الجزء **1** و **2** (أنظر الشكل رقم**16**). [2]

إن انتقال منحنى **IS** سوف يكون له أثر فعال على رفع الدخل، فزيادة الإنفاق الحكومي بسبب ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية هذه الأخيرة التي قد تؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال نحو الداخل، مما يؤدي إلى تغيير الاحتياطات، وبالتالي انتقال المنحنى **LM** نحو اليمين.

و بما أن أسعار الفائدة الأجنبية، وسعر الصرف ثابت، فإنه سوف يكون لدينا ارتفاع في الدخل.

الشكل رقم (15) : السياسة المالية التوسعية في نظام الصرف الثابت

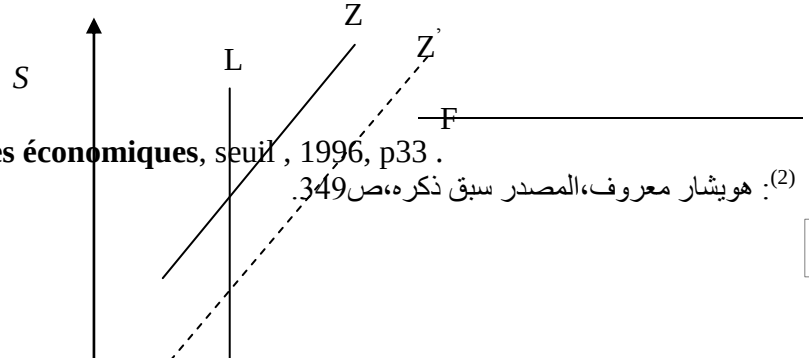

(1) :Jacques gènèreux, **les politiques économiques**, seuil , 1996, p33 .

(2): هويشار معروف،المصدر سبق ذكره،ص349.

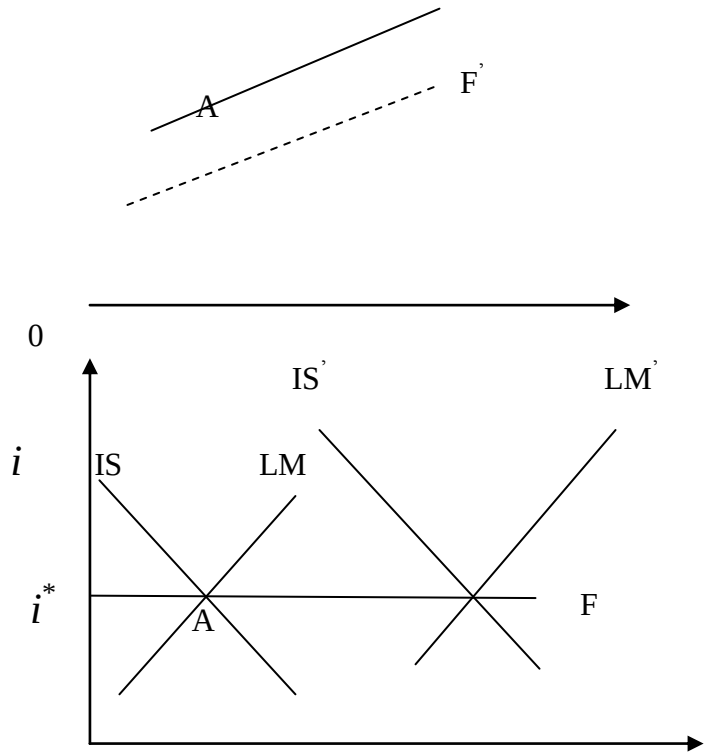

المصدر: هويشار معروف، **المرجع سبق ذكره** ،ص 348.

- السياسة المالية التوسعية في نظام الصرف العائم

إن زيادة سعر الفائدة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى حدوث ارتفاع في قيمة العملة، وهذا يجعل الصادرات المحلية تنخفض، والطلب على الواردات يرتفع مما يؤدي لتدهور الميزان التجاري، وهذا يدفع منحنى **IS'** للعودة مرة أخرى إلى مستواه الأول مع عدم حدوث أي تغير في الناتج المحلي.

رابعا – **سوق الصرف الأجنبي:**

سوق الصرف الأجنبي هو المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا و شراءا، إذ تغطي عمليات بيع و شراء العملات مختلف الفضاءات النقدية،بحيث يتم تبادل العملات من خلال سعر الصرف.

و يعرف سوق الصرف على أنه:"الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الاموال، و ما تجدر الاشارة اليه ان سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية، و الكوابل الهاتفية للبنوك و المؤسسات المالية.[1]

و قد شهدت عمليات الصرف الأجنبي نموا كبيرا بداية من سنوات الستينات و أوائل السبعينات،بسبب نمو التجارة الدولة و تحرير حركة رؤوس الأموال ،بين المراكز المالية الدولية المختلفة.

[1]: الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة،الجزائر،2005،ص109.

و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق يتم التعامل فيه،و إنما تتم العمليات بين المتعاملين إما مباشرة أو من خلال وسطاء.

1- المتدخلون في سوق الصرف: يتدخل في سعر الصرف عدة أطراف كوسطاء من المتخصصين سواء كانوا بنوك(بنوك تجارية ،البنك المركزي)،صيارفة،أو سماسرة.

أ- البنوك: يعتبر أهم وسيط في عمليات الصرف الأجنبي،إذ تتدخل البنوك التجارية أو البنك المركزي في سوق الصرف لمحاولة تحقيق ربح عن طريق عمليات المضاربة على العملات الأجنبية،أو لتقوم بتغطية مراكزها المكشوفة بالعملات الأجنبية أو تقوم بعمليات مضاربة لصالح عملائها.

إن تدخل البنك المركزي في أسواق صرف العملات ببيع و شراء العملات المختلفة للتأثير على أسعار الصرف ارتفاعا و انخفاضا، و ذلك للمحافظة على استقرار أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى خاصة في ظل تعويم أسعار الصرف[1] ،ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية يقوم البنك المركزي بزيادة عرض العملة المحلية،و هذا يجعل العرض أكبر من الطلب على العملة المحلية مما يؤدي لانخفاض قيمتها حتى تصل إلى مستواها السابق ،و العكس في حالة انخفاض سعر الصرف.

ب- الصيارفة: يقوم الصيارفة بعمليات الصرف في السوق الفوري ما بين البنوك سواءا استجابة لطلب الزبائن أو لحساب البنك،و من جهة أخرى صيارفة الإيداع يتدخلون في الأسواق النقدية الدولية من خلال الاقراض و الاقتراض لمختلف الآجال بعملة معينة،حيث يكون معدل الفائدة للاقراض أكبر من معدل الاقتراض.

يعمل الصيرفي كوسيط بين طرفي التعامل بهدف تقريب الاتصال بينهما و جعل السوق أكثر فعالية فإذا تم الاتفاق على السعر و قيمة الصفقة فانه يتقاضى عمولة أو رسم.[2]

ج- السماسرة: يقوم السماسرة بدورين أساسيين يتمثل الأول في جمع الطلبات و العروض و الموافقة بينهما،فهم يهتمون بالمشاريع التي تتعامل بالعملات من مبلغ واحد مليون دولار فما فوق مع البنوك التجارية إلى جانب المستثمرين المتدخلين في هذا السوق،أما الثاني فهو القيام بدور إعلامي.

2- طريقة التسعير في سوق الصرف:

هناك طريقتان للتسعير في سوق الصرف وهما الطريقة الأوروبية و الطريقة الأمريكية.

أ- الطريقة السعرية:

---

[1] : صادق مدحت ،**النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**،دار غريب ،1997 ،ص 121.

[2] : jean pierre Allegret et courbis bernard, **Monnaie,Finance et mondialisation**, collection dyna'sup (vuibert),paris,2003,pp 53 – 54 .

تسمى أيضا بالطريقة الأوروبية و التي تعبر عن عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (عملة قيادية)، و تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا في المراكز المالية،إذ تسعر أغلبية العملات الرئيسية على شاشات « رويتر» و فق هذه الطريقة.[1]

ب- الطريقة الكمية:

و تسمى بالطريقة الأمريكية،و يعبر حسب هذه الطريقة عن وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية،و هذه التقنية تستعمل في بعض المراكز المالية فقط،إذ يسعر الجنيه الإسترليني،الأورر،الدولار الاسترالي،الجنيه القبرصي،والدولار النيوريلاندي وفقا لهذا الأسلوب.

3- معاملات أسواق الصرف:

هناك عدة أنواع من المعاملات في أسواق الصرف ويمكن تصنيفها إلى قسمين كبيرين:

أ- عمليات الصرف الفورية:

تعرف بأنها عقود شراء و بيع العملات الأجنبية التي يتم تبادلها بين طرفين، حيث يتم الاستلام و التسليم خلال يومي عمل،و يتم التعامل على أساس سعر يتفق عليه اليوم،و هو الذي اعتمد فيه سعر الصرف للعملتين المتبادلتين،إذ يعلن المتعامل المسؤول عن الفارق بين سعر الشراء و البيع.

و تشكل العمليات الفورية الجانب الأكبر من النشاط في سوق الصرف الأجنبي[2].

تتم الصفقات باستخدام «تاريخ التسوية الفوري» على أن لايصادف هذا التاريخ يوم عطلة البنوك في أي من بلدي العملتين،كذلك لاتتم التسوية إذا وافق تاريخها يوم عطلة في نيويورك حتى لو كان الدولار غير مشارك في الصفقة و ذلك لاستعمال تقنية الأسعار المتقاطعة.

❖ **الأسعار المتقاطعة:**

لكل بلد أسعار صرف فورية بقدر ما له من شركاء تجاريين- لهم عملات مستقلة-و تقيم معظم عملات هؤلاء الشركاء في أهم المراكز المالية مقابل الدولار الأمريكي،و يعد السعر التقاطعي المعيار الأساسي الذي يتم من خلاله التسعير بعملات أخرى[3].

ب- عمليات الصرف الآجلة:

و هي العمليات التي تتم من خلال السعر الذي على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق من تاريخ إبرام الصفقة ،و هناك أهمية كبيرة لسعر الصرف الآجل لان هناك ثلاث فيئات رئيسية من المتعاملين تقوم باستخدامه:

---

(1): عرفان تقي الحسين،**المرجع سبق ذكره**،ص 162 .

(2) : jean pierre Allegret et courbis bernard,op.cit,p89.

(3) : ANNE KRUEGER , **la détermination des de change**.

✓ المتعاملون في التجارة الخارجية (من السلع و الخدمات) قد يستخدمون السوق الآجل من أجل التغطية، حيث يعرف المصدر قيمة ما سيحصل عليه في تاريخ السداد بصرف النظر عن تقلبات سعر الصرف،كما إن المستورد سيعلم المبلغ الذي سيدفعه بالعملة الاجنبية.

✓مدراء المحافظ المالية الذين يمارسون عمليات المراجحة المغطاة على سعر الفائدة،حيث يكون معدل العائد خال من خطر الصرف.

✓ مدراء المحافظ المالية الذين يقبلون تحمل مخاطرة المضاربة عن طريق اتخاذ مواقف مكشوفة بالعملات الأجنبية.[1]

❖ **تحديد السعر الآجل:**

إن تحديد سعر الصرف الآجل يكون ببساطة بدلالة سعر الصرف الفوري و معدلات الفائدة للعملتين المعنيتين، هذا يعني انه سوف يختلف عن سعر الصرف الفوري،و عادة ما يكون الفارق بينهما بدلالة تلك المعدلات المعمول بها.

يتناسب السعر الآجل عكسيا مع سعر الفائدة و كلما زاد الفرق بين أسعار الفائدة للعملتين، و زادت مدة العقد الآجل كلما أدى هذا لزيادة الفرق بين السعر الفوري و السعر الآجل.

إن الفرق بين السعر الفوري و الآجل يعبر عن العلاوة الآجلة أو ما يسمى تكلفة التغطية حيث أن:

$$i - i^* = F\text{-}S / S$$

i : معدل الفائدة للعملة المحلية

***i :** معدل الفائدة للعملة الأجنبية

F: السعر الآجل

S: السعر الفوري

– إذا كان **i > i*** هذا يجعل سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف الفوري **F-S/S** موجب بمعنى وجود علاوة تقديم **Report .**

– إذا كان $i < i^*$ هذا يجعل سعر الصرف الآجل اقل من سعر الصرف الفوري و **F-S/S** سالب بمعنى هناك خصم تأخير **Deport** .

– إذا كان $i^* = i$ هذا يجعل سعر الصرف الآجل يساوي سعر الصرف الفوري و **F-S/S = 0** أي هناك تعادل **Au pair** و هذه الحالة نادرة الحدوث.

و الصيغة العامة لحساب سعر الصرف الآجل هي:

$$F = S + \left[S. \frac{i - i^*}{1 + (i^*. \frac{n}{36000})} \times \frac{n}{36000} \right]$$

n :مدة الصفقة

[1] : سي بول هالوود، روناد ماكدونالد ،**المرجع سبق ذكره** ، ص 54.

4- أنشطة سوق الصرف:

تتمثل أهم الأنشطة التي يتضمنها سوق الصرف في:

أ- المضاربة: يقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين و بيعها في تاريخ آجل بسعر أعلى بناءا على توقعات المضارب الذي يتخذ وضعية مفتوحة بالنسبة للعملة التي يضارب عليها ،و يطلق عليه إذا توقع ارتفاع قيمة العملة بالمضارب على الصعود " **Bull** "، و يطلق عليه إذا توقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط " **Bear** " و المصاربون عادة هم الأفراد و الشركات ذات الثروات الكبيرة اصافة للبنوك،و يمكن التمييز بين نوعين من المضاربة،الأول على مستوى السوق الفوري، و الثاني على مستوى السوق الآجل .[1]

ب- المراجحة:

يقصد به شراء العملات من مكان ما و بيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح،و تعمل المراجحة على تعديل أو مساواة الشروط ما بين المناطق المختلفة و المؤدية لفعالية الأسواق،إذا فعمليات المراجحة هي الاستفادة من فروقات الأسعار بين سوقين أو أكثر و تشمل مراجحة العملات و مراجحة أسعار الفائدة.

ج- التغطية:

إن التقلبات في أسعار صرف العملات يؤدي إلى عدة مخاطر مما أدى إلى ظهور عدة وسائل يمكن الاستعانة بها للحماية من هذه المخاطر.

و تتمثل هذه المخاطر في: مخاطر تتعرض لها المعاملات،مخاطر تتعرض لها التحويلات،مخاطر تتعرض لها الاقتصاديات.[2]

- **التقنيات الداخلية للتغطية:**يمكن تسميتها بالتغطية الذاتية و تستخدم هذه الوسائل لتغطية أخطار تباين أسعار الصرف وتتمثل في:

- **اختيار عملة الفوترة:** إن اختيار عملة الفوترة يطرح إشكالية كبيرة ليس فقط في الاختيار بين العملة المحلية و الأجنبية ،و إنما في موافقة الطرف الأخرى في العقد على العملة المختارة[3] ، و هذا ما يكون مستحيلا في كثيرا من الحالات مما يفرض قيام طرفي العقد بتنازلات و مفاوضات مرهقة قد يتوصلان من خلالها إلى اتفاق،يرضي إلى حد ما الطرفين،غير أن الطرف الأقوى يطالب بتعويضات أو تنازلات كبيرة لقبول عملة الفوترة مثل تخفيض الثمن أو إطالة مدة تسوية التزاماته المالية.

---

(1) : jean pierre Allégret et courbis bernard,opcit, p 92 .

(2) : سرمد كوكب الجميل،**الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**،الحامد للنشر و التوزيع ، العراق ، 2001،ص 114 .

(3) : Henri Guitton**, la monnaie** , dalloz,3 édition,paris,1974,p509-512.

إذا اتفق المتعاقدان أن تكون عملة الفوترة هي عملة بلد المستورد فان هذا الأخير لا يتعرض لمخاطر الصرف لان المصدر هو الذي يتحمل كافة المخاطر،و العكس في حالة اختيار عملة البلد المصدر كعملة فوترة، لكن هذا لا يعني التزام المتعاقدين بعمليتهما فقط بل يمكن اختيار عملة أخرى كعملة فوترة، و هناك عدة معايير يتم استخدامها لاختيار هذه العملة،فبالنسبة للمصدر مثلا يسعى لاختيار العملة القوية أو عملة ممثلة لمجموعة من العملات كحقوق السحب الخاصة مثلا[1] أو عملة يكون معدل فائدتها أقل من معدل فائدة العملة المحلية،أو نفس عملة فوترة وارداته،أما بالنسبة للمستورد فيعتمد نفس المعايير السابقة مع بعض الاختلافات إذ يسعى للفوترة بعملة ضعيفة أو عملة ذات معدل فائدة مرتفع.

- **ادخال شرط الصرف في العقد:** و هنا يتم التمييز بين عملة الإحالة و التي تستخدم كوحدة قياس التزامات العقد،و عملة الدفع التي تستخدم كوحدة تجسيد هذه الالتزامات،بمعنى التمييز بين عملة دفع فاتورة السلع و الخدمات التي تم تبادلها دوليا،و عملة التسوية الفعلية[2].

إن إدخال شرط الصرف في العقد أمر صعب و ذلك لتضارب مصالح طرفي العقد،كما أنه لايوفر حماية كافية من الانخفاض المحتمل في العملة مما يجعل اللجوء لهذا الأسلوب أمرا نادرا.

- **التسريع و التأخير في عمليات الدفع:**

تستخدم هذه التقنية في حالات توقع اتجاه تغير العملة،فنجد أن المستورد الذي عليه التزامات بالعملة الأجنبية و يتوقع حدوث انخفاض في قيمة العملة المحلية يقوم بتسريع عملية تسديد التزاماته حتى يتغلب على أثار انخفاض قيمة العملة، أما المصدر الذي لديه نفس التوقعات،فانه يتباطأ في تحويل حصيلة العملة الأجنبية التي لديه حتى يستفيد من الارتفاع المتوقع في قيمة العملة الأجنبية،و نلاحظ أنه في كلتا الحالتين تمت المراهنة على حدوث انخفاض في قيمة العملة المحلية،و في بعض الأحيان يمكن أن تؤدي عمليات التسريع و التأخير في الدفع إلى حدوث اختلالات حادة في التدفقات في أسواق العملات الأجنبية،و هذا يؤدي إلى حدوث مشكلة أمام السلطات التي تدير الصرف.

- **المقاصة:** تسمح هذه العملية بتقليص عدد و مبلغ التحولات مابين فروع المجمع،و يحدد التاريخ كل أسبوع لتنفذ خلاله كل التسويات و تتخذ المقاصة شكلين:المقاصة بتحويل المبالغ ،المقاصة دون تحويل المبالغ .

- **المقاصة بتحويل المبالغ:**

يتم من خلالها تسوية الحقوق و الالتزامات الناتجة عن الصادرات و الواردات ، بمعنى استخدام العملات الصعبة المحصل عليها من الصادرات للوفاء بالتزامات الواردات(بنفس العملة)،و يقوم هذا

---

(1) : Bruneel Didier , **la monnaie** ,la revue Banque éditeur,paris,1992 , p 182 .

(2) : عبد الباسط وفا محمد، **المخاطر الناشئة عن تقلبات في الأسعار في سوق الصرف**،دار النهضة العربية،القاهرة ،1998،ص 7.

الأسلوب بإنقاص العمولات التي تتحصل عليها البنوك من تحويل العملات من جهة إلى أخرى ،كما تقلل عدد التسويات و قيمتها و تخفيض مخاطر الصرف.

- **المقاصة دون تحويل المبالغ:**

و تكون بين مؤسستين بينهما علاقات تجارية، كأن تصدر المؤسسة الأولى للثانية سلع تامة و تستورد منها المواد الأولية حيث لا يحول إلا الرصيد الذي يمثل الفرق بين الصادرات و الواردات، و هذا الأسلوب يحد من مخاطر الصرف المتعلقة بالعمليات الآجلة.

- **التقنيات الخارجية للتغطية:** و يقصد بها إدخال طرف خارجي لتغطية مخاطر الصرف ، و تتمثل هذه الأساليب الخارجية في :

- **التغطية الآجلة:**

تعتبر هذه التقنية من الأساليب التقليدية جدا إلا أنها فعالة، فهي تسمح ببيع و شراء العملات بمبلغ ثابت و بتاريخ مستقبلي ضمن تعاقدات خاصة منفردة قد تكون آجالها:شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، أو حتى سنة.[1]

يمكن إرجاع السبب الرئيسي للجوء لعمليات الصرف الآجلة إلى الرغبة في تجنب تقلبات أسعار صرف العملة المحددة في عقد الصفقة، سواء كانت ذات طبيعة تجارية أو مالية خلال الفترة الممتدة من إبرام العقد إلى تاريخ تنفيذ تعليمات السداد،فإذا انخفضت قيمة العملة موضوع العقد قبل تاريخ التسوية فانه يمكن تجنب الخسارة.

و رغم ما تحققه هذه التقنية من مزايا إلا أنها لا تخلو من العيوب التي تتمثل في:

- ✓تكلفة الخصم في مجال التصدير و العلاوة في مجال الاستيراد.
- ✓تكلفة الفرصة البديلة، في حالة ما إذا اتضح أن السعر السائد في تاريخ الاستحقاق أكثر تميزا من السعر المحدد في العقد الآجل.

- **التغطية عن طريق خيارات العملة:**

برزت تقنية التعامل بخيارات العملة للوجود كأداة للتغطية من مخاطر أسعار الصرف سنة **1982** في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تتيح الفرصة لشراء و بيع عملات على أساس خيار العملات و الذي يعرف على أنه : " عقد قانوني يعطي لمشتريه حق شراء أو بيع حجم معين من العملات بتاريخ متفق عليه يسمى بتاريخ الاستحقاق و بسعر محدد مسبقا يسمى سعر التنفيذ ،و ذلك مقابل علاوة تدفع لبائع العقد " [2] بالنسبة لسعر التنفيذ فانه يتم الاتفاق عليه انطلاقا من السعر الفوري بالنسبة للخيارات الأمريكية أو السعر الآجل بالنسبة للخيارات الأوروبية .

---

[1] : Corino Pasco, **commerce internationale**, 3eme Edition, Du nod, 2001 , p 130 .

[2] : J.P.Allegret et b.courbis,op cit p 91.

و يأخذ سعر العقد ثلاث قيم[1] :

•قيمة متعادلة: عندما يكون سعر التنفيذ معادلا لقيمة العملة في السوق الفوري.

• قيمة داخلية: عندما يكون سعر التنفيذ أقل من قيمة العملة في السوق الفوري أو الآجل – حسب نوع الخيار– بالنسبة " لخيار الشراء " أو أعلى منه بالنسبة " لخيار البيع".

•قيمة خارجية: عندما يكون سعر التنفيذ أعلى من قيمة العملة في السوق الفوري أو الآجل بالنسبة لخيار الشراء أو أقل منه في خيار البيع.

إن بائع الخيار تدفع له علاوة منذ تحرير العقد و تصبح حقا مكسبا حتى لو لم يتم تنفيذ الخيار،و تعطي الخيارات سواء حق البيع **puts** أو حق الشراء **calls** حماية من مخاطر الصرف ،فإذا توقع المصدر استلام مبلغ معين من عملة معينة في المستقبل و قام بشراء خيار البيع،فهذا يجعله يملك حق بيع هذه العملة في تاريخ استحقاق العقد بالسعر المتفق عليه إذا كان ذلك لصالحه،أما إذا انخفضت أسعار العملات في غير صالح المصدر فانه يسقط حقه في الخيار و يقوم ببيع العملة في السوق بالسعر المرتفع،و العكس بالنسبة للمستورد.

- **التغطية عن طريق عمليات المبادلة:**

تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما و بيعها في نفس الوقت، بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء و الآخر عقد بيع، وقيمة كلا العقدين واحدة إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلفين و يفصل بينهما فترة زمنية[2] ،ويمكن التميز بين عمليات المبادلة العامة و التي يتم من خلالها البيع و الشراء مع نفس الجهة المتعامل معها،و يتم تحديد سعري التبادل(الفوري و الآجل) من ثم إجراء عملية التبادل كاملة مع نفس الجهة ،أما عمليات المبادلة الموجهة تتم بين جهتين منفصلتين،تتعلق كل منها مع جهة مختلفة فقد يقوم بمفاوضة أحد الأطراف بشراء عملة معينة على أساس تسليم آجل،و بعدها بفترة قصيرة يقوم بمفاوضة طرف آخر لبيع نفس العملة على أساس التسليم الفوري، و ليس من الضروري تساوي المبلغين تماما لإيجاد وضع آجل مقابل وضع آجل آخر[3]

تستخدم عمليات المبادلة من أجل تغطية مخاطر الصرف أو تقلبات أسعار الفائدة أو كليهما،فإذا تم اتفاق بين طرفين على سعر صرف معين بين عملتين يتم تثبيته خلال فترة سريان العقد ، كما يوجد اتفاق آخر على تبادل التزامات الفوائد لعملتين مختلفتين،فسوء كانت الفوائد مدفوعة على مبالغ مقترضة أو فوائد محصلة كعائد على الاستثمار،فان العقد هنا يغطي مخاطر الصرف و الفائدة معا، و يحقق فائدة من طرفي التعاقد.

---

[1] : عبد الباسط وفا محمد، **المرجع سبق ذكره**، ص 79.

[2] : صادق مدحت، **النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي**، دار غريب ،1999، ص 154.

[3] : توفيق عبد الرحيم ،يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية** ،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2004،ص 199.

❖ **أساليب أخرى للتغطية :**

هناك عدة أساليب أخرى للتغطية وتتمثل أهمها في:

- **العقود المالية المستقلة:** و هي اتفاق بين طرفي التعاقد من خلال قاعة تداول المستقبليات يتم بموجبه شراء أو بيع عملة معينة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد على أن يتم الاستلام أو التسليم بتاريخ محدد في المستقبل،و يعتبر سوق العقود المالية المستقبلية امتداد للسوق الفوري.[1]
- **الاقتراض قصير الأجل:** يعتبر من وسائل تغطية مخاطر العملة الأجنبية المقومة بها المستحقات أو المدفوعات الآجلة ، بشرط توافر التمويل الائتماني،فإذا استحق لأحد المصدرين مبالغ بعملة أجنبية معينة تستحق بعد شهرين مثلا فيقوم بالحصول على قرض بنفس العملة لمدة شهرين بحيث المستحقات المالية الآجلة تغطي قيمة القرض و فوائده،و في نفس الوقت يحول قيمة القرض إلى عملة طبقا للسعر الفوري ثم يقوم بإيداع الحصيلة في وديعة لمدة شهرين،فعندما يقوم بتحصيل مستحقاته من المستورد يقوم بسداد القرض و فوائده.[2]
- **الحصول على ضمانات حكومية:** تقدم بعض الوكالات الحكومية ضمانات لتغطية مخاطر الائتمان المتعلقة بالتصدير،و كذلك تغطية مخاطر الصرف،و ذلك لتشجيع الصادرات فهي تقوم بتحمل الخسائر الناجمة عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر ،وذلك مقابل عمولة بسيطة.
- **شركات تحصيل الديون:** هو أن تبيع المؤسسة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل لها عن نسبة من المستحقات، و تصبح في هذه الحالة شركة تحصيل الديون دائنا و عليها تحصيل مستحقاتها من المدين من دون الرجوع إلى البائع.

---

(1) : الطراد إسماعيل إبراهيم ، **إدارة العملات الأجنبية** ،مكتبة الروزنا،عمان،2001،ص 349.

(2) : صادق مدحت،مرجع سبق ذكره،ص 191 .

المحور الخامس: النظام النقدي الدولي

يتشكل نظام الصرف من مجموعة من القواعد و الآليات القادرة على إصدار، و تسيير العملات الدولية بمعنى أخر هو الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف،والإلية التي تنظم المبادلات بين مختلف العملات،هده الآليات كانت في شكل متفق عليه ضمنيا عندما سادت قاعدة الذهب،و التي كانت من خلالها الدولة لا تتمتع بحرية تحديد أسعار الصرف،فهي ملزمة بتكثيف اقتصادها مع ما يسمح لها بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات،لكن بعد أزمة الكساد وعدم توفر آليات تصحيح كافية تم عقد اتفاقية **بروتن وودز** التي جعلت من نظام الصرف قائم على الدولار ودلك من خلال وضع نظام تعادل ثابت و قابلية تحويل العملات فيما بينها،غير آن هدا النظام قد انهار بمجرد إعلان الولايات المتحدة عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى دهب، و بدلك انتزعت الصفة النقدية عن الذهب وعومت أسعار الصرف.[1]

أولا- نظام الصرف الثابت:

لقد عرف هدا النظام مرحلتين هما:نظام الصرف الثابت في ظل معيار الذهب، ونظام الصرف الثابت في ظل معيار الصرف بالذهب.

1- نظام الصرف الثابت في ظل معيار الذهب:

ساد هدا النظام في معظم دول العالم إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى و سميت هده الفترة "الفترة الذهبية لمعيار الذهب"،حيث تعرف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب و يتم تداول هدا الأخير داخل الدول باعتباره الوسيلة العالمية للدفع،و تصدر الدولة عماتها بموجب ما تملكه من احتياطات من الذهب.

وعندما تتخذ جميع الدول هدا النظام فان أسعار الصرف بين عملاتها ستكون ثابتة تقريبا إذ لا تتغير إلا في حدود ضيقة جدا ما بين دخول و خروج الذهب،و بالتالي يكون لخروج الذهب أو دخول علاقة وثيقة بالميزان التجاري و ميزان المدفوعات. [2]

إن تسديد المدفوعات بين بلدين يتم عن طريق النقل المادي لدهب بمجرد أن يرتفع أو ينخفض سعر الصرف عن سعر التعادل القانوني.

إذا في هدا النظام تعديل ميزان المدفوعات يكون في إطار اقتصادي داخلي بواسطة تباطؤ و تسريع النمو الاقتصادي ،فالانخفاض في الكتلة النقدية (الذهب) يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات و دلك يؤدي بدوره إلى ظهور ضغوطات تضخمية تتمثل في انخفاض الأسعار و تباطؤ النمو الاقتصادي، و بالتالي

---

[1] : pegeraad Jostte, **gestion financier international**,2éme edition,paris,1989,p25.

[2] : دومنيك سالفدور،**الاقتصاد الدولي**،ترجمة محمد رضا علي العدل،ماكجرميل للنشر،مصر،2002،ص212.

اكتساب صادرات الدولة قدرة تنافسية في الأسواق الخارجية، و هدا يؤدي لزيادة الصادرات، و انخفاض الواردات ، و منه دخول الذهب و تحقيق فائض.

أما في حالة زيادة الكتلة النقدية (الذهب) فيكون لها اثر عكسي، أي ارتفاع الأسعار و تسارع معدل النمو.

إن هدا المعيار يهدف إلى تحقيق الاستقرار الخارجي، لكن مع نهاية الحرب العالمية الأولى و ظهور عملات قوية غير الجنيه الإسترليني أصبح الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية هو تحقيق الاستقرار الداخلي و هكذا انهار نظام معيار الذهب.

2- نظام الصرف الثابت في ظل معيار الصرف بالذهب:

في ظل هدا النظام تصبح العلاقة بين النقد الورقي و الذهب علاقة غير مباشرة ،و دلك من خلال نقد أجنبي أخر قابل للتحويل إلى الذهب ، و قد طبق هدا النظام بعد الحرب العالمية الأولى تبعا لتوصيات مؤتمر جذوة **1922.**

و من خلال هدا النظام يتم مايلي:[1]

- ✓ تفضيل بعض العملات العالمية لتلعب دورا مهما و تسمى بالعملات المركزية و التي يمكن اعتبارها كقطب تدور حواه باقي العملات ، و تم اختيار كل من الجنيه الإسترليني و الدولار الأمريكي للعب هدا الدور ن و من هنا أصبحت العملة النقدية العالمية ثنائية القطب.
- ✓ تقوم السلطات النقدية بإصدار النقود الورقية و تتعهد لحاماها بإبدالها عند الطلب بما يقابلها من النقد الأجنبي بالسعر القانوني المحدد،كما تحتفظ باحتياطي من النقد الأجنبي لمواجهة طلبات الإبدال ، و كدا الاحتفاظ بالذهب (كاحتياطي).
- ✓ إن العمل بهدا النظام مكن من المحافظة على الذهب و استعمالاته في مجالات نقدية ،كما ساعد على تامين حاجات التداول من النقود في حين مازال فيه للنقود صلة بالذهب ،غير أن استعمال كمية من الذهب لتغطية عدة دوليشكل عبئا ثقيلا على الدول التي تستعمل عملتها كتغطية أد يجب على البنوك المركزية لهده الدول أن تكون مستعدة لتلبية طلبات البدال لجميع النقود التي استعملت عملتها كتغطية لها ،كما أن تبني هدا النظام يفقد الدول الكثير من استقلالها السياسي و الاقتصادي و يجعلها تتحمل جزءا من المشاكل والأزمات الاقتصادية و النقدية للدول الأخرى.

---

[1] : مدحت صادق،**النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة و النشرو التوزيع ،القاهرة ،1997،ص14.

- ✓ إن الهدف الرئيسي من هده القاعدة هو المحافظة على الذهب و الاقتصاد في استخداماته النقدية ، غير ان تزايد المضاربة بسبب لامركزية المالية الدولية أدى إلى تضخم كبير في الكتلة النقدية فبدا التدبدب النقدي العالمي و الذي أدى في النهاية إلى ظهور أزمة الكساد سنة **1929.**

3-مزايا و عيوب نظام الصرف الثابت:

تتمثل أهم مزايا نظام الصرف الثابت فيما يلي:[1]

- ✓ توفير إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية و تشجيعها و بالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية،و استقرار الأسعار مما يؤدي إلى توزيع امثل للموارد و بالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين و بقية العالم.
- ✓ إمكانية التحكم قي النقود لان الإصدار النقدي محدود بإنتاج الذهب.
- ✓ يجعل العملة قابلة للتحويل و استقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها ، و هدا لارتباطها بعملة أجنبية تتمتع بنوع من الاستقرار ،مما يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.
- ✓ إن سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تحقيق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي.
- ✓ تقوم الدول ذات معدلات التضخم العالية بالبحث عن أداة للحد من التضخم و امتصاصه و تقليل تكاليفه بتثبيت أسعار صرفها.

رغم أن الثبات في سعر الصرف سمح للدول ذات العجز والفائض برسم هيكل لمعاملاتها الخارجية بما يتناسب مع حالة ميزان المدفوعات، لكن هدا لا ينفي وجود العديد من العيوب في هدا النظام و المتمثلة فيما يلي:

1- حاجة الدول إلى قدرة كبيرة للاحتفاظ بكميات كافية من الاحتياطات من اجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التغيير،بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هده الاحتياطات بشراء العملة الوطنية في حالة اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض، و قد يتطلب دلك من السلطات النقدية التدخل في حدود تفوق احتياطاتها لهدا يجب الاستفادة من حالات ارتفاع قيمة العملة المحلية من اجل تراكم و زيادة الاحتياطات.

---

[1] : احمد محمد جاهين ،**سياسة الصرف الاجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر**، دار النهضة العربية 2001 ص20.

2- سمح هدا النظام لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطر لان البنك المركزي مجبر على الدفاع عن سعر الصرف الثابت،وتكون خسائر المضارب محصورة في هامش التغييران استطاع البنك المركزي إعادة الاستقرار.

3- السياسة النقدية المتبعة فبهذا النظام تتمتع بأقل حرية واستقلالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

4- سياسة إعادة التوازن لميزان المدفوعات ترتكز على سياسة انكماشية أو تضخمية لان الدولة تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي ،و بالتالي التعارض مع السياسة الاقتصادية الداخلية.

5- سعر الصرف الثابت قد لا يعكس الوضعية الاقتصادية الحقيقية أو قد لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة، كما أن القوة الاقتصادية تكون لصالح البلد دو العملة القوية (المركزية) و تبعية الاقتصاديات الأخرى.

إن قاعدة الذهب فرضت انضباطا ماليا قاسيا على الاقتصاديات المحلية، و قد نجم عن دلك التضحية بأهداف تحقيق التوازن الداخلي لصالح تحقيق التوازن الخارجي و هدا شكل دافعا قويا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لاقتراح نظام جديد يكون مرتبطا بالذهب لضمان تحقيق الاستقرار في الأسعار، و يقوم بتثبيت أسعار التبادل الخاصة بالعملات المختلفة.

ثانيا- نظام الصرف الثابت القابل للتعديل:

أمام الفوضى النقدية التي شهدها العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية دعت الدول صاحبة القرارات إلى عقد مؤتمر بروتن وودز في **22** جويلية **1944**، و دلك لتحديد قواعد جديدة تضبط النظام النقدي الدولي وتم تصميم مخططين،مخطط البريطاني كينز ومخطط الاقتصادي الأمريكي **وايت** [1]،و قد تأثرت هده الخطط بدرجة كبيرة بتجربة عقد الثلاثينات من القرن العشرين ،و التي شهدت العديد من الأحداث الاقتصادية و لعل أهمها الكساد العظيم ،و تقلبات أسعار الصرف،الحماية التجارية ،و التخفيضات التنافسية لقيم العملات.

و قد تمخض عن مؤتمر بروتن وودز انشاء صندوق النقد الدولي -الذي بدأ العمل سنة **1947** بهدف إرساء نظام استقرار أسعار الصرف الثابتة -،و تحديد أهداف النظام النقدي الدولي الجديد و المتمثلة في :

- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف.
- اعطاء الثقة للدول من خلال اتاحة موارد صندوق النقد لتمويل حالات العجز القصيرة الأجل في موازين مدفوعات من خلال القروض الممنوحة،مع اتخاد التدابير الكافية من اجراءات الوقاية.

[1] : عبد العزيز قادري ،**دراسات في القانون الدولي** ،دار هومة الجزائر ،2002، ص6.

- تشجيع التعاون النقدي الدولي و التعاون في حل المشاكل النقدية الدولية
- تسيير عمليات النمو المتوازن في التجارة الخارجية للوصول لمستويات مرتفعة من التشغيل و الدخل الحقيقي.
- إعادة حرية التحويل إلى جميع عملات الدول الأعضاء.
- انشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات لاسيما تلك المتعلقة بالحساب الجاري من جهة، و محاولة تضييق درجة الاختلال في ميزان المدفوعات من جهة اخرى.
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف

1- آلية عمل نظام بروتن وودز:

كانت الدول الاعضاء مطالبة بتحديد قيم تعادل عملاتها بالدهب ، وبعد دلك تتدخل في سوق الصرف الاجنبي للحفاظ على سعر الصرف السوقي داخل نطاق في حدود **1%** من سعر التعادل ،لكن عمليا كانت الدول تحدد سعر تعادل عملاتها بالدولار الامريكي ،و كانت الولايات المتحدة الامريكية تقوم بتحويل الدولار الى دهب عند سعر يعادل **35** دولار للأوقية ،و هدا ما سمي بقابلية الدولار كأصل مالي للتحويل ،ان آلية عمل نظام بروتن وودزتميزت على الأقل في السنوات الأولى بخصائص نظام قاعدة الصرف بالدهب . [1]

و هكدا أصبح الدولار الأمريكي مهيمنا كأصل للاحتياطي لدرجة أن بعض الاقتصاديين وصفوا النظام النقدي الدولي بـ "قاعدة الدولار".

لقد استمرت الشروط الاساسية الضرورية لتشغيل النظام خلال الفترة **1959-1971** فقط حيث تحققت قابلية الحساب الجاري للتحويل بنسبة كبيرة سنة **1959** ،ثم توقف تحويل الدولار الى دهب سنة **1971** ،في حين أعلنت الدول الرئيسية عن أسعار تعادل جديدة لعملاتها سنة **1973.**

و يمكن القول ان أوج نظام بروتن وودز كان قبل عقد الستينات اد شهد العالم فترة نمو سريع في الانتاج و التجارة الدولية،لكن آثار الاضطرابات الناجمة عن حركة رأس المال القصيرة الاجل ادت لقلق كبير خاصة تلك المتعلقة بالعملات الرئيسية مثل الجنيه الاسترليني و الدولار الامريكي.

فقد أدى تراكم الدولار الأمريكي إلى زعزعة الثقة فيه حيث كان يتداول قبل سنة **1960**على مستوى الدول معطى بما يعادله من الذهب ، غير انه ابتداءا من هده السنة بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يعرف عجزا إجماليا كبيرا،فقد تراجع المخزون الرسمي من الذهب ليصبح اقل من مجموع الدولارات المتداولة في الخارج من قبل الهيئات الرسمية و المؤسسات الخاصة و بدلك تزعزعت الثقة في إمكانية تحويل الدولار إلى الذهب

[1] :سي بول هالوود، رونالدو ماكدونالد ،**المصدر سبق ذكره،** ص ص 529-535

على المدى الطويل [1] ،مما دفع بمجموعة من البنوك المركزية للمطالبة بتحويل رصيدهم من الدولار الى ذهب ليصبح الدولار موضوع مضاربة مما أدى الى تناقص المخزون الرسمي من الذهب بالولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(07) : تناقص المخزون الرسمي من الذهب بالولايات المتحدة :

السنة	المخزون الرسمي من الذهب	الدولارات الموجودة بالخارج
1960	**18.8**	**18.7**
1965	**14.1**	**24.8**
1968	**10.9**	**30.1**

المصدر: ضياء المجيد الموسري،**الاقتصاد النقدي**، دار الجزائر للنشر،الجزائر،1993،ص 339.

لقد أدت الشكوك المتعلقة بأوضاع موازين مدفوعات الدول التي تستخدم عملاتها كعملة احتياطي الى حدوث عمليات مضاربة من خلال تدفقات رأس المال القصيرة الاجل ،مما ادى الى العديد من الاضطرابات في النظام،وفي سنة **1960** كان الاقتصادي **Triffin** قلقا بسبب عدم كفاية السيولة الدولية ،حيث انخفظت نسبة الاحتياطات الدولية الى قيمة الواردات العالمية من **73%** سنة **1954** الى **51%** سنة **1961** ،ثم انتقلت الى **35%** سنة **1968** ،و محاولة منه لاعادة الاستقرار قام صندوق النقد الدولي بالتوسع في استخدام موارده لمساعدة الدول الاعضاء للتغلب على المشاكل التي يسببها خروج رأس المال القصيرة الاجل ،كما استخدم ما يسمى" بالترتيبات العامة للاقتراض "،لكن نتيجة تطبيق هدا الاخير أدت الى ايقاف مفعول قاعدة العملة النادرة .

و من جهتها اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدة إجراءات للحد من هده المشاكل نذكر منها: [2]

- ✓ **إجراءات الحفاظ على الغطاء الذهبي :**

أعطت لبريطانيا صلاحية بيع الذهب في سوق لندن عند سعر **35** دولار للأوقية لكن هدا الإجراء باء بالفشل لدا تقرر إنشاء معسكر الدهب سنة **1962** لتثبيت سعر الذهب و إيقاف أسعاره ن لكن زيادة الطلب على الذهب أدت إلى خسارة دول المعسكر إلى حوالي **2.5** مليار دولار خلال **6** أشهر من تم تقرر إلغاءه في مارس **1962.**

---

[1] : بكري كامل، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الإسكندرية 2001، ص 367.

[2] : الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة للنشر و التوزيع،الجزائر، ،1996 ص90.

✓ **إجراءات لتفادي تحويل الدولار إلى ذهب :**

و من خلال هدا الإجراء تقوم البنوك المركزية الأجنبية الحائزة على أرصدة من الدولارات بالاكتتاب في سندات الخزينة الغير قابلة للتفاوض لمدة تتراوح بين **12**الى**24** شهر ، و دلك لتفادي تحويله إلى الذهب في اوت**1971** ، إضافة إلى عقد مؤتمر واشنطن في ديسمبر **1971** حيث تم تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب إلى **7.89%** بمعنى ارتفاع قيمة الدولار من**35**الى **98** دولار و عملات أخرى بمقادير صغيرة بالنسبة للدولار ،إضافة إلى دلك تم زيادة شريط تقلب أسعار الصرف أد اصبح**2.25%** ، غير أن هده القرارات أثبتت عدم جدواها اد انخفضت قيمة الدولار مرة ثانية في فيفري **1973** بنسبة **10%** و هدا ما جعل اليابان يقوم بتعويم عملته ، و من هنا بدأت أسعار الصرف تفقد ثباتها ،و بينما كان الاضطراب النقدي الدولي يحدث كانت المناقشات داخل صندوق النقد تدور حول تصميم دستور نقدي جديد و يتمثل في إنشاء حقوق السحب الخاصة سنة **1969** من طرف **FMI**، والتي تعد جوهر الإصلاح الذي خضع له نظام بريتن وودز .

ثالثا– نظام تعويم أسعار الصرف:

لقد أعطت صدمة النفط لسنة **1973**،و ما صاحبها من اضطراب في النظام النقدي الدولي المبرر للانتقال لمبدأ التعويم المدار لأسعار الصرف حيث تمنح السلطات النقدية صلاحية التدخل في أسواق الصرف الأجنبية للحد من التقلبات القصيرة الأجل في أسعار الصرف دون المساس باتجاهاتها في المدى الطويل و قد فرض هدا النظام نفسه على العالم بعد انهيار نظام بريتن وودز ، ودلك من اجل مواجهة الفوضى في اسواق الصرف العالمية و الحد من المضاربة الكبيرة و قد تم الاعتراف رسميا بنظام التعويم في اتفاقية جاميكا سنة **1976** ، حيث تم الغاء السعر الرسمي للدهب ،و قد دخلت حيز التنفيذ سنة**1978** .[1]

1– التعويم الحر:

بموجب هذا النظام بتم تحديد سعر الصرف عملة الدولة مع العملات الأجنبية الأخرى على ضوء العرض و الطلب، و يقوم على الحرية لسوق الصرف دون أي تدخل للبنك المركزي، مما يسمح لقيمة العملة أن تتغير صعودا و هبوطا حسب قوى السوق.[2]

ويتحدد سعر صرف عملة ما في نظام أسعار الصرف الحرة بتفاعل قوى العرض والطلب على تلك العملة في سوق الصرف الاجنبي، و لنفرض أنه سيتم تحديد سعر الصرف بين الأورو مقابل الدولار .

ينشأ الطلب على الأورو مقابل الدولار من خلال:

---

[1]: سي بول هالوود ، رونالدو ماكدونالد ،**المرجع سبق ذكره،** ص59-62.

[2] : Bruneel Didier, **la monnaie**, larevue banque éditeur, paris,1992,p182.

- ✓ طلبات التحويل من المصدريين المحليين
- ✓ طلبات الموردين الأمريكيين
- ✓ طلبات المستثمرين الأمريكيين

ينشأ عرض الأورو مقابل الدولار من خلال:

- ✓ طلبات التحويل من المصدريين الأمريكيين
- ✓ طلبات الموردين المحليين
- ✓ طلبات السواح المحليين في الولايات المتحدة
- ✓ طلبات المستثمرين المحليين

الشكل رقم (16) :آلية تحديد سعر الصرف في ظل نظام التعويم الحر

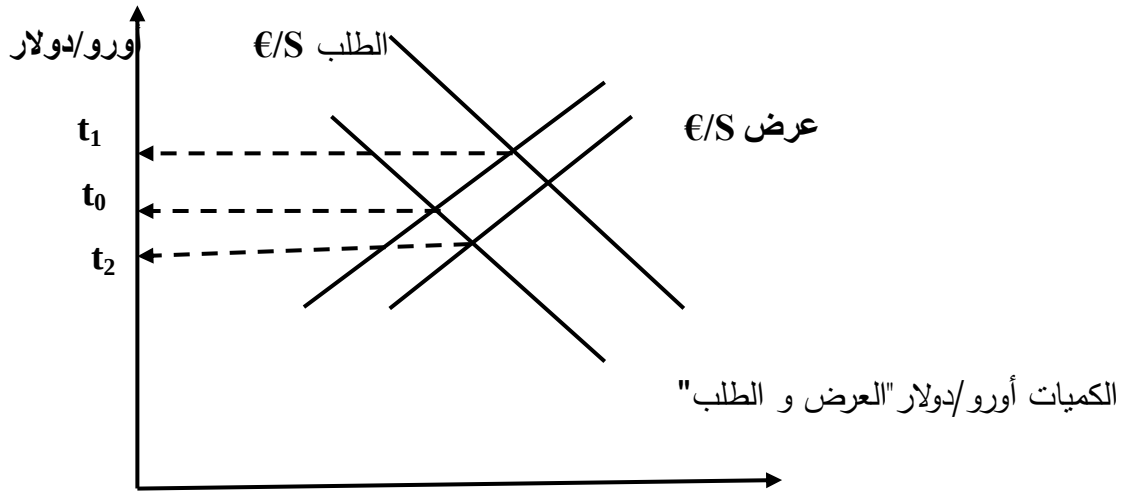

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

كما هو الحال في أي سوق ،سوق الصرف الأجنبي لديه منحنى عرض متزايد و منحنى طلب متناقص ،و نلاحظ من الشكل أن سعر الصرف أورو مقابل دولار تزايد ،فمثلا في t_0،t_1 بالنسبة للأوربيين هناك انخفاض نسبي في أسعار السلع و الخدمات الأمريكية ،و بالتالي زيادة في مشترياتهم مما يؤدي لزيادة

عرض الأورو مقابل الدولار ،في حين و من جهة أخرى نتيجة الزيادة النسبية في أسعار السلع و الخدمات الأوربية فهدا يؤدي للحد من الطلب على الأورو مقابل عرض الدولار ،و هده التغيرات في العرض و الطلب على الأورو مقابل الدولار تؤدي لاحداث تغير في سعر الصرف.

فادا كانت المعاملات بين الدولتين تظهر عجز في منطقة الاورو فان الطلب على الدولار مقابل الأورو يرتفع،و بالتالي تحرك المنحنى نحو اليمين و ظهور سعر صرف جديد للتوازن في t_2 وهو ما يعكس انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار، لدلك عند ظهور علاقات اقتصادية مع بقية دول العالم سوف يؤدي لاختلال التوازن مما يدفع القيمة الخارجية للعملة نحو الارتفاع أو الانخفاض حسب وضعية الخلل "عجز أو فائض".[1]

أما في حالة نظام الصرف الثابت فانه لايترك المجال لميزان المدفوعات لاستعادة التوازن تلقائيا بل يقوم البنك المركزي بالدفاع عن السعر الرسمي ،ففي حالة العجزيسعى البنك المركزي للتصدي لاتجاه السوق من خلال احتياطاته من العملة الأجنبية حيث يقوم بعرض الدولار مقابل طلب الأورو ،و دلك يؤدي لبقاء عند مستواه الأولي ،حيث ينتقل منحنى الطلب أورو مقابل دولار نحو اليمين و العجز في السعر الرسمي ينتقل من t_0الى t_2 في هده الحالة يتمثل دور البنك المركزي في حث منحنى الطلب الأورو مقابل دولار على الانتقال نحو اليمين.

2- التعويم المراقب:

هذا النوع من التعويم يتراوح مابين طرفي التثبيت الجامد و التعويم الحر، حيث ترفض البنوك المركزية التغيرات غير المراقبة لأسعار الصرف فتتدخل لإبقاء العملة في المستوى الذي يكون فيه سعر الصرف معقول بالنسبة لبقية العملات الأخرى و تحقيق التذبذبات في سعر الصرف ، والقصد منه تجنب التقلبات الخطيرة لأسعار الصرف التي تضر التبادل الدولي، و يتم هذا التدخل بغرض تعويم التقلبات التي قد تحدث في سعر صرف العملة نتيجة لأسباب مؤقتة و عابرة ،و ليست لأسباب اقتصادية ناتجة عن اختلالات مرنة طويلة الأجل،و هكذا يتضح أن تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف ليس تدخلا مطلقا حيث لا يمكنها أن تمنع كل حركة في أسعار الصرف و هذا من شانه أن يؤدي إلى إمكانية تحقيق ما يسمى بمخاطر الصرف.

[1]:Christian BIALÈS, **LE TAUX DE CHANGE** www.Christian BIALÈS

3-مزايا و عيوب نظام الصرف العائم:

تتمثل أهم مزايا نظام الصرف العائم فيما يلي:[1]

- سعر الصرف العائم يعطي أكثر حرية للدول التي تتبع هذا النظام،لأنه يستطيع أن يسير السياسة الداخلية دون قيود خارجية و منه الاستجابة للأهداف المسطرة على التشغيل الكامل مثلا.
- يقوم كحاجز للمضاربة (عكس نظام الصرف الثابت) كلما تزايد الطلب على العملة يرتفع سعرها فيتقلص شراء هده العملة لأغراض المضربة بشكل ملحوظ.

في إطار إلغاء تدخل البنك المركزي في الحفاظ على قيمة العملة المحلية ،تصبح الاحتياطات الرسمية تستغل بأفضل شكل.

لكن هدا لا ينفي وجود العديد من العيوب في هدا النظام و المتمثلة فيما يلي:

- يتعلق أول عيب بالمستوردين والمصدرين الذين لايستطعون تطوير عملياتهم التجارية عندما تكون قيمة عملاتهم تتغير من يوم لآخر ،إن نظام الصرف المرن لا يلغي خطر الصرف لا في المدى الطويل و لا حتى في المدى القصير ، إلا أن للمتعاملين التجاريين إمكانية التغطية لأجل (أي في مدى الطويل)،المر الذي يقلص هذه المخاطر لكنه يؤدي بالمقابل إلى تكلفة إضافية يمكن أن تؤثر في الأسعار.
- يدفع هذا النظام إلى التقهقر والأنانية الوطنية لمبدأ "الريب والشك" على العلاقات الاقتصادية الدولية و بالتالي تراجع مبدأ التضامن الدولي (أي كل دولة تعوم سعر صرفها بالطريقة التي تساعد اقتصادها دون اي مراعاة لمصالح الدول الأخرى و هو الأمر الذي حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية مما وضع النظام النقدي تحت إصلاحاتها الحقيقية.

[1] : وفاء محمد عبد الباسط ،**المخاطر الناشئة عن تقلبات الاسعار في سوق الصرف الأجنبي**، دار النهضة العربية،القاهرة،1998،ص7.

المحور السادس :المنظمات الدولية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت أوروبا منهكة القوى وخسرت معظم بنيتها التحتية إلى جانب المراكز الصناعية والتجارية، كما خسرت معظم مستعمراتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي حصدت كل المكاسب وتصدت لقيادة العالم وظهر النظام العالمي الذي تسيطر عليه أمريكا منذ ذلك الوقت.

وبدأت الولايات المتحدة إعادة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس تؤمن لها استمرار السيطرة الاقتصادية والقيادة، ودعت إلى مؤتمر دولي عرف فيما بعد باسم مؤتمر (بريتون وودز) كان من أهم نتائج هذا المؤتمر ظهور مرحلة جديدة في النظام العالمي.

وتأسس استناداً إلى مؤتمر بريتون وودز مؤسستان عالميتان هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عملهما في سنة **1945**، وكان سبب عدم ظهور المنظمة العالمية للتجارة معارضة الكونغرس الأمريكي لقيامها في ذلك الوقت، لأنها لا تخدم مصالح الأمريكيين. ولكن تم تأسيس منظمة مؤقتة في سنة **1947** لمتابعة شؤون التجارة الدولية عرفت باسم (**الغات Gatt**).

أولا–صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة "أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن ووزد سنة**1944** للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصد العالمي، وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي ، وأطلق عليه اسم صندوق حتى يتمكن أن يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات.[1]

و يمكن القول أن صندوق النقد الدولي هو المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار، وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه،[2]ويقع مقره في واشنطن ويبلغ عدد أعضائه 184 دولة،[3]واضافة لتقديم العون للدول

---

[1]: كريمة محمد الزكي، **آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي** ، منشأة المعارف،الاسكندرية، 2004،ص15 .

[2]: عبد الحميد عبد المطلب ،**النظام العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 2002 ، ص84

[3]: مورد خاي كريانين ، **الاقتصاد الدولي** ، ترجمة محمد ابراهيم منصور وآخرون ، دار المريخ للنشر ، القاهرة ،2004 ، ص 37 .

الأعضاء والتي تعاني من خلل أو من مشاكل في ميزان المدفوعات يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي عن طريق تشجيع البلدان المتخلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما يهدف الى تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.[1]

1- نشأة صندوق النقد الدولي

إن النتائج المترتبة عن الانهيار الاقتصادي الذي ساد خلال الثلاثينيات و كذا الدمار الناجم عن الحرب العالمية الثانية أرغم الدول المتحالفة على الاتفاق من اجل وضع أسس جديدة للتعاون الدولي بسبب انهيار الشبكة العالمية للتبادل و نهيا نظام المدفوعات المتعدد الأطراف.

فمن سنة **1941** شرعت الحكومة الأمريكية في إعادة البناء الاقتصادي لما بعد الحرب وفق منظور ليبرالي، و قد ترجم هذا التطور من خلال اتفاق التعاون المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في **23** فيفري **1942**، و نظرا لهذه الأسباب بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث الأمم المتحدة بعقد مؤتمر اقتصادي عالمي لمناقشة و تحليل الأفكار المطروحة، هذه الأخيرة وجهت الدعوى إلى **44** دولة، و عرض في المؤتمر التمهيدي أهم المقترحات التي وردت في مخططي كينز و هوايت و كان ذلك في **15** جوان **1941.**

ثم كان مؤتمر بريتون وودز من **1** إلى **22** جويلية **1944** الذي تم فيه التشاور و مناقشة المشروعين بصفة رسمية، حيث وضع ممثلو البلدان المشاركة اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي، و تمخض عن هذه الأخيرة إنشاء كل من:

- صندوق النقد الدولي.
- البنك العالمي للإنشاء و التعمير.

2-أهداف صندوق النقد الدولي :تضمنت المادة الأولى من اتفاقية تأسيس الصندوق الأهداف القانونية من نشأته ، و هي كمايلي:[2]

- تعزيز و تكثيف التعاون النقدي الدولي بإنشاء مؤسسة دائمة تضمن التعاون و التشاور في حل مختلف المشاكل النقدية الدولية.

---

[1]: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني،**النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2010،ص 298.

[2]: لطرش ذهبية،**دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية و الاقتصادية العالمية**،الملتقى الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس،سطيف، يومي21/20 اكتوبر2009،ص3.

- تسهيل و تيسير النمو و التوسع المتوازن في التجارة الدولية للمساهمة في تحقيق مستويات عالية من العمالة، و الدخل القومي.
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات و مساعدة الدول الأعضاء على إحداث التصحيحات المنتظمة لاختلالات ميزان المدفوعات.
- المساهمة في إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف خاص بالمعاملات الجارية، و التخفيف من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسببت في عرقلة نمو التجارة الدولية.
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم لاستخدامها في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات قد تضر بالاقتصاد القومي للبلد أو الاقتصاد العالمي.
- تقديم المشورة و المساعدة الفنية، و التدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء ،و بنوكها المركزية، وبث الثقة لدى الأعضاء بأن موارد الصندوق تحت متناولهم مع ضمانات كافية بما يتهيأ لهم من تصحيح في موازين المدفوعات.

3- وظائف صندوق النقد الدولي:و لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بالوظائف التالية:[1]

- ✓ توفير السيولة الدولية من خلال تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة.
- ✓ عمليات بيع الذهب و توزيع أرباحها على الدول النامية الأعضاء لعلاج خلل موازين مدفوعاتها.
- ✓ التمييز في أسعار الفائدة و أجل الائتمان الذي يوفره الصندوق للدول الأعضاء و التي تتفاوت من تسهيل إلى آخر مما يؤثر على حجم المعروض النقدي العالمي و على توجيه حركة رؤوس الأموال
- ✓ توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التي لديها فائض في موازين مدفوعاتها إلى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، و التي تقوم بسداد ما تحصل عليه من موارد مالية بعد ذلك ، عندما يحدث تحسن في موازينها و هو ما يمكن اعتباره مصدر من مصادر السيولة الدولية.
- ✓ التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات بعلاج الاختلال في

---

[1]: الطاهر برباص ، **أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة ماجستار غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009 ، ص ص15-16

التوازن الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل، و يمثل ذلك تداخلا كبيرا مع اختصاصات، و وظائف البنك الدولي.

- ✓ الرقابة على تثبيت أسعار الصرف، حيث يقوم الصندوق بالرقابة الشديدة على سياسات الصرف التي يتبعها الأعضاء.

4-التزامات الدول الأعضاء تجاه الصندوق:

و لتحقيق الوظائف السابقة فإن على الدول الأعضاء الالتزام بما يلي:

- تبادل المعلومات بينها بحيث تلزم كل دولة عضو بتقديم معلومات دقيقة و وافية عن حالة ميزان مدفوعاتها للصندوق، و تقدم عرضا عن حال احتياطاتها، و استثماراتها، و كذا مستوى الدخل الوطني، و تقديم معلومات حسب مستوى الأسعار، و النفقات، و بالمقابل يضع كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء، كما يلزم بتقديم مساعدته الاستشارية فيما تعلق بالأنظمة النقدية.
- إزالة العقبات التي تحول دون التشجيع الحسن للتجارة الدولية برفع الحواجز الجمركية، و سن القوانين الداخلية تسهل عملية نق السلع و الخدمات.
- استخدام الدول الأعضاء لموارد الصندوق بفرض تصحح الاختلالات في موازين مدفوعاتها لأن ذلك قد يؤثر سلبا على باقي الدول الأعضاء.
- تحقيق حرية تحويل العملات بتجنب الرقابة على أسعار الصرف داخل الدول الأعضاء.

5-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي من:

أ -**الأجهزة المسيرة:** حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي و قد أجريت عليه ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر **1945**، و هي تنص على التركيبة التنظيمية التالية: - مجلس المحافظين – المجلس التنفيذي – المدير العام – اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية.

- ❖ **مجلس المحافظين:** يعد مجلس المحافظين الجهاز الموسع الذي يضم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.اد يعد السلطة الإشرافية العليا، التي تضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء ، و يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ – عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد –

ومحافظ مناوب،،ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي لاتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.[1]

وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة و إبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق و منها:

- الفصل في انضمام الأعضاء الجدد.
- مراجعة الحصص و أشكال الدفع.
- تعديل اتفاقيات الصندوق أو حلها.
- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه ... الخ.

❖ **المجلس التنفيذي:** يعد بمثابة مجلس الإدارة في الصندوق فهو يسير عملياته النقدية ، ويحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية وآليات قرض،كما يشرف على المشاورات التي تجريها الدول الأعضاء بشكل منتظم مع مصالح الصندوق لتبرير سياستها الاقتصادية والمالية.

و يتكون من **24** مدير تنفيذي يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم و هي: الو.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إلى جانب **3** آخرين يعينون بشكل واقعي يمثلون روسيا، الصين، و المملكة العربية السعودية،[2]

و ينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي، و بعمل المجلس على مراقبة سياسات أسعار الصرف، و تحديدا المساعدات المالية و الفنية المطلوبة تقديمها، و إجراء المشاورات مع أعضائهن و القيام بالمراقبة عن طريق إرساليات للبلدان المعنية بذلك، و تحديد الميزانية الإدارية و المصادقة عليها، و اختيار المدير العام للصندوق، و تتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعا لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر "أهم عنصر في العلاقات المالية، و التنظيمية بين العضو، و صندوق النقد الدولي.

❖ **المدير العام:** ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، وهو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق، و ذلك بنص اتفاق الصندوق، و هو الذي يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوت فيه ذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس، ومدة عهدته

---

[1]: جيرمي كليفت ،**ما هو صندوق النقد الدولي ؟** ، منشورات الدراسات الاقتصادية،2008، على الموقع :www.imf.org

[2]: عبد العزيز قادري ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، **المرجع سبق ذكره** ،ص34

خمس سنوات قابلة للتجديد ، ولا توجد اشتراطات خاصة فيما يعين مديرا للصندوق ومع هذا فقد اتفق ومنذ إنشاء الصندوق على أن يكون مديره غير أمريكي ، و في سنة **1949** أنشئ منصب نائب مدير الصندوق يعينه مجلس المحافظين أيضا ، وذلك لكي يتولاه أمريكي على الدوام، و عادة ما يعين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد و الائتمان.[1]

ب- **الأجهزة الاستشارية:** وتنقسم إلى أجهزة تعمل داخل الصندوق ، وأجهزة تعمل خارجه.

❖ **الاجهزة التي تعمل داخل الصندوق:** تتمثل الأجهزة التي تعمل داخل الصندوق فيما يلي:

- **اللجنة النقدية والمالية الدولية:**يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر[2] **1999** ، وتقوم هده اللجنة بتقديم آراء وتقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي، وتكييفه، و اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام.
- **لجنة التنمية:** وهي لجنة مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، أنشأت في سنة **1974** و تتكون من **64** عضو هم وزراء المالية يمثلون أعضاء في مجلس المدراء التنفيذيين المعنيين للبنك و الصندوق، و تقوم هده اللجنة برفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس المحافظين.[3]

و من مهامها دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية ، وتقديم المشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تقديم تلك الموارد .

❖ **الأجهزة التي تعمل خارج الصندوق :** تنقسم إلى مجموعات الدول الأعضاء وهي:

- **مجموعة الخمسة** :وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الو.م.أ، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، اليابان.
- **مجموعة السبعة** :تضمنت مجموعة الخمسة مضافة إليها كندا وإيطاليا، وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم، والتي أصبحت روسيا تشارك فيها.

---

[1]: زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي :نظرة عامة على بعض القضايا** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية،1999،ص163

[2]: جيرمي كليفت ،**المرجع سبق دكره.**

[3]: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى، 2010، ص 468 .

- **مجموعة الأحدى عشر:** و هي التي كانت تضم ، عند إنشائها سنة **1962** عشرة دول فقط وتضم وزراء مالية فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة و كل من بلجيكا وهولندا والسويد وانضمت لها سويسرا في سنة **1984** وبقي اسمها على حاله القديم، وتهدف المجموعة لدعم صندوق النقد بعملاتها عند الحاجة وهو نوع سياسي من دعم القطاع الخاص، و مهامها أنها تقوم بدور الناطق باسم بلدان منظمة التعاون التنمية الاقتصادية لدى الصندوق.
- **مجموعة الرابعة والعشرون** :تمثل البلدان النامية العضوة في الصندوق.

6-موارد الصندوق:

لقد بدأ الصندوق عند التأسيس برأسمال قدره **8.5** مليار دولار، و بلغ بعد إنشائه حوالي **8.7** مليار دولار بلغت حصة الولايات المتحدة **% 31.4** و إنجلترا**14.9%** .[1]

و تتكون موارد الضندوق من:

أ- **اشتراكات حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق:** حيث تعتبر من الالتزامات الأساسية للأطراف،والهدف من الحصص هو أن يكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها ، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق.

و نتيجة انضمام كل دولة إلى الصندوق يجب أن تسدد حصتها بالشكل التالي:

- **25 %** من الحصة تسدد بالذهب قبل العمل بنظام حقوق السحب الخاصة منذ سنة **1978** .
- **75 %** من الحصة تسدد بالعملة الوطنية للدولة .[2]

وخشية الحصول على انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت اتفاقية بريتن وودز على الاحتفاظ بالعملات الوطنية في بنوكها المركزية و تكون تحت تصرف صندوق النقد الدولي ، وتبلغ موارد الصندوق الكلية المستمدة من الحصص حوالي **238** مليار وحدة حقوق السحب الخاصة(حوالي **327** مليار دولار أمريكي) في الوقت الراهن. [3]

---

[1]: أمين رشيد كنونة ، **الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة ، بغداد ، العراق ، 1980 ، ص263

[2]: مروان عطوان ، **أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية** ، دار الهدى ، عين مليلة ، ص78

[3]: لمحة عن صندوق النقد الدولي،**صحيفة الوقائع**، على الموقع:

http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm

و من الممكن تعديل مبالغ حصص الدول الأعضاء في الصندوق بحسب تغير أوضاع، و ظروف هذه الدول، و قد نص اتفاق الصندوق على إعادة النظر في الحصص كل خمس سنوات، و تعديلها إن وجد مبرر ، مع ضرورة توفر **% 85** من الأصوات كي يتم تعديل تلك الحصص.[1]

وجدير بالذكر أن آخر تعديل للحصص كان في نهاية جويلية **2006** ليرتفع رأسمال الصندوق نتيجة لهذا التعديل إلى **317** مليار دولار ، حيث بقيت الولايات المتحدة كأكبر المساهمين في الصندوق رغم تراجعها الطفيف من **% 17.08**إلى**% 16.79**، و كان هذا التعديل في الحصص في إطار الإصلاحات التي عرفها الصندوق التي تقتضي زيادة حجم مساهمة أربعة من أعضائه و بالتالي زيادة حقهم في التصويت ،و هم أصحاب اقتصاديات تنمو بمعدلات كبيرة و سريعة و الدول الأربعة هي : الصين ، تركيا كوريا و المكسيك على أن يتبع هذا الإصلاح إصلاح آخر بعد عامين من التاريخ المذكور آنفا أي في جويلية**2008** .

و بحسب التعديلات الجديدة للدول الأربعة التي تعززت مواقعها أصبحت المساهمات و حقوق التصويت لأبرز أعضاء الصندوق كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(08) :حقوق التصويت و المساهمات الجديدة للدول الأعضاء بناءا على تعديل سنة 2006

الدول	نسبة الحصص قبل 2006	نسبة الحصص بعد سنة 2006
الولايات المتحدة الأمريكية	**17.08**	**16.79**
اليابان	**6.13**	**6.02**
ألمانيا	**5.99**	**5.89**
فرنسا	**4.95**	**4.86**
بريطانيا	**4.95**	**4.86**
الصين	**2.94**	**3.67**
إيطاليا	**3.25**	**3.20**
كندا	**2.94**	**2.89**
روسيا	**2.38**	**2.70**
هولندا	**2.74**	**2.34**
بلجيكا	**2.13**	**2.09**
الهند	**1.92**	**1.89**
إسبانيا	**1.41**	**1.39**
البرازيل	**1.41**	**1.39**
المكسيك	**1.20**	**1.44**
كوريا الجنوبية	**0.76**	**1.33**
تركيا	**0.45**	**0.55**

المصدر : مازن حمود ، **صندوق النقد الدولي : هوية جديدة أم هوية بدل عن ضائع** ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد 311 ، بيروت ، لبنان ، أكتوبر 2006 ، ص154 .

[1]: عبد العزيز قادري ، **دراسات في القانون الدولي الإقتصادي** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر، 2003 ، ص51

ب- الاقتراض: بحيث يجوز للصندوق الاقتراض بصفة مؤقتة عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، وتمثل" الاتفاقات الجديدة للاقتراض **(New Arrangements to Borrow –"NAB")** " أهم مصدر مساند لحصص العضوية، حيث تم توسيع نطاقها في سنة**2011** ، ويمكنها إتاحة موارد مكملة تصل إلى **370** مليار وحدة حقوق سحب خاصة(حوالي **515** مليار دولار أمريكي).

وفي منتصف سنة **2012** تعهدت البلدان الأعضاء أيضا بزيادة موارد الصندوق عن طريق الاتفاقات الثنائية للاقتراض، وهناك حوالي **370** مليار دولار أمريكي(**270** مليار وحدة حقوق سحب خاصة) أصبحت متاحة حاليا، وسوف تزداد موارد الصندوق من حصص العضوية بمقدار الضِعف عند دخول المراجعة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ وينتهي جميع البلدان الأعضاء من سداد زيادات الحصص المقررة، وفي نفس الوقت سيتم في المقابل تخفيض الموارد المتاحة من خلال الاتفاقات الجديدة للاقتراض بالنسبة للبلدان المشاركة فيها.[1]

ج- وحدة حقوق السحب الخاصة: وهي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق سنة 1969، نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية.[2]

حقوق السحب الخاصة هي عبارة عن قيود دفترية تقيد لحساب الدول الأعضاء كل حسب حصته لدى الصندوق و يجوز استعمالها لتسوية المدفوعات الخارجية متعددة الأطراف بين الدول ، و تشكل إضافة صافية لاحتياطي الدول الأعضاء ، دون الحاجة إلى استخراج الذهب أو تحقيق عجز دائم في ميزان المدفوعات الأمريكي.

7-استخدامات الصندوق:

تتمثل استخدامات الصندوق في تقديم قروض بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، وتختلف شروط،و مدة السداد حسب طبيعة التسهيلات المقدمة، حيث يجوز للبلد العضو أن يطلب من الصندوق مساعد مالية إذا كان يواجه احتياجا فعليا أو محتملا في ميزان المدفوعات أي إذا كان ينقصه أو قد ينقصه التمويل الكافي بشروط معقولة لسداد مدفوعاته الدولية الصافية(كالواردات واسترداد الديون الخارجية) مع الاحتفاظ بقدر كاف من الأرصدة

---

[1]: لمحة عن صندوق النقد الدولي،**صحيفة الوقائع**، على الموقع:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm

[2]: محمود إبراهيم وآخرون، **المؤسسات المالية و المحلية والدولية**، دار المسيرة،عمان، الطبعة الاولى، 2010.، ص307.

الاحتياطية للمستقبل، وتتيح موارد الصندوق هامشا وقائيا يعمل على تيسير سياسات التصحيح والإصلاحات التي يتعين على البلد العضو تنفيذها لمعالجة المشكلة التي تواجه ميزان مدفوعاته، ويساعد على استعاد الأوضاع المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قوي.[1]

والغرض من تقديم هذه القروض للدول الأعضاء هو توفير الثقة لديها بشكل يكفل معالجة أية اختلالات مؤقتة بالموارد المتاحة دون اللجوء إلى وسائل قد يترتب عليها تقويض الرخاء القومي والدولي، كذلك تقصير أمد فترات الاختلال والحد من درجتها.[2]

وتميزت قروض الصندوق بدرجة عالية من التذبذب عبر مختلف الفترات الزمنية، فقد حدثت زيادات حادة في قروض الصندوق عقب صدمة النفط في السبعينات وأزمة الدين في الثمانينات، وشهدت التسعينات طفرات أخرى في الطلب على موارد الصندوق إثْر بدء عملية التحول في أوروبا الوسطى والشرقية والأزمات التي لحقت باقتصاديات الأسواق الصاعد.

وظل الطلب على هذه الموارد مرتفعا بسبب الأزمات العميقة التي تعرضت لها أمريكا اللاتينية وتركيا في أوائل الألفينات، ومنذ أواخر سنة **2008** ، عاد مستوى الإقراض إلى الارتفاع من جديد عقب وقوع الأزمة المالية العالمية.

أ-أدوات الإقراض :

تم تصميم العديد من الأدوات المختلفة التي يستخدمها الصندوق في الإقراض بحيث تتلاءم مع مختلف أنواع الاحتياجات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات(سواء كانت فعلية أم مرتقبة أم احتمالية؛ وسواء كانت قصير الأجل أو متوسطة الأجل)، بالإضافة إلى الظروف التي تمر بها البلدان الأعضاء على اختلافها.

و تتمثل أدوات الإقراض-حسب التعديلات الأخيرة – فيمايلي: [3]

- **اتفاقات الاستعداد الائتماني(SBA):** اتفاقات الاستعداد الائتماني هي الأداة التي يستخدمها الصندوق منذ نشأته لتقديم معظم المساعدات التي تتاح للبلدان الأعضاء بأسعار السوق، وهي مصممة بحيث تساعد البلدان على معالجة المشكلات التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير، وتوضع أهداف البرامج ذات الصلة بحيث تعالج هذه المشكلات، كما تكون عمليات صرف الموارد

---

(1): **الإقراض من صندوق النقد الدولي**، صحيفة الوقائع،مارس 2016، على الموقع:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/howlend.htm **:**

(2): السعيد خويلدي ، **أجهزة "آليات" النظام الاقتصادي الدولي**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد9،2013،ص 341.

(3): الإقراض من صندوق النقد الدولي، **المرجع سبق ذكره .**

للبلد العضو مشروطة بتحقيق هذه الأهداف الشرطية، وعادة ما تتراوح مدة هذه الاتفاقات بين **12** و **24** شهرا ، على أن يتم السداد في غضون**3.25** الى**5** سنوات بعد الحصول على القرض.

- **خط الائتمان المرن(FCL):** يختص" خط الائتمان المرن "بالبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات، والسياسات الاقتصادية، والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات، ويوافق الصندوق، بناء على طلب البلد العضو، على استخدام خط الائتمان المرن إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة سلفا، وتبلغ مدة الاستفادة من هذا التسهيل إما سنة واحدة أو سنتين، مع إجراء مراجعة مرحلية بعد سنة واحدة للتأكد من أن شروط الأهلية لا تزال مستوفاة ، وتتقرر الموارد التي تتاح من خلال هذا الخط حسب كل حالة على حد ، ولا تخضع لحدود الاستفادة الاعتيادية، كما أنها تصرف في دفعة واحدة، وليس على أساس مرحلي، وعلى عكس اتفاقات الاستعداد الائتماني، لا يشترط للحصول على موارد هذا التسهيل تنفيذ شروط معينة بشأن السياسات الاقتصادية، لأن البلدان المستوفية لشروط الاستفادة منه تكون قد أثبتت قدرتها على تحقيق سجل أداء موثوق في تنفيذ سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي، وتتطابق شروط السداد في حالة خط الائتمان المرن مع الشروط المقررة في اتفاقات الاستعداد الائتماني.
- **تسهيل الصندوق الممدد (EFF) :** يساعد هذا التسهيل التمويلي البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات، وتعكس تشوهات كبيرة تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية، وقد زاد استخدامه زيادة كبيرة في فترة الأزمة الأخيرة ، مما يعكس الطابع الهيكلي الذي تتسم به مشكلات ميزان المدفوعات لدى بعض البلدان، وعادة ما تكون الاتفاقات التي تعقد في ظل تسهيل الصندوق الممدد أطول أجلا من اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات عند الموافقة في الأحوال العادية .غير أنه يمكن الموافقة أيضا على مدة قصوى تصل إلى **4** سنوات، استنادا إلى وجود احتياج لتمويل ميزان المدفوعات يتجاوز مدة الثلاث سنوات، والطابع المطول للتعديل المطلوب حتى يعود الاستقرار الاقتصادي الكلي، ووجود ضمانات كافية حول قدرة البلد العضو واستعداده لتنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة ومستمرة ، ويستحق سداد المسحوبات في غضون **4** سنوات و نصف الى**10** سنوات من تاريخ الصرف .
- **خط الوقاية والسيولة(PLL) :** يتاح "خط الوقاية والسيولة" للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة، مع سجل أداء سابق فيما يتصل بتنفيذ هذه السياسات، وقد تواجه البلدان المستوفية لشروط الاستفادة من" خط الوقاية والسيولة" مواطن خطر متوسطة وقد لا تستوفي معايير التأهل

للاستفادة منه، لكنها لا تتطلب تعديلات كبيرة في سياساتها الاقتصادية مقارنة بما تتطلبه اتفاقات الاستعداد الائتماني.

وتبلغ مدة الاستفادة من هذا الخط إما ستة أشهر أو فترة تتراوح بين سنة وسنتين، وتخضع اتفاقات خط الوقاية والسيولة لمراجعات نصف سنوية،وفي الظروف العادية، ينبغي ألا تتجاوز الموارد المتاحة لاستخدام البلد العضو **% 125** من قيمة حصته في حالة الستة أشهر، لكن هذا الحد يمكن تجاوزه ليصل إلى **% 250** من قيمة الحصة في الظروف الاستثنائية إذا كانت الصدمات الخارجية، بما فيها أن ازدياد الضغوط الإقليمية أو العالمية هي السبب وراء احتياج العضو إلى تمويل ميزان المدفوعات، أما في حالة اتفاقات" خط الوقاية والسيولة "التي تغطي سنة أو سنتين، فيبلغ الحد الأقصى للموارد التي تتاح سنويا للبلد العضو **% 250** من قيمة حصته، على أن تخضع كل الاتفاقات من هذا النوع لحد أقصى تراكمي قدره **% 500** من قيمة الحصة، وهناك مرونة في السحب من خط الائتمان أو التعامل معه على أساس وقائي، كما يتم السداد بشروط تماثل المعمول بها في حالة اتفاقات الاستعداد الائتماني.

- **أداة التمويل السريع (RFI)** : جاءت أداة التمويل السريع لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ وتوسيع نطاق تطبيقها، وتقدم الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدود لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة، وتخضع الموارد المتاحة من خلال أداة التمويل السريع لحد أقصى سنوي**37.5 %**من قيمة حصة البلد المعني، بحد أقصى تراكمي قدره **75%**من قيمة الحصة.
- **التسهيل الائتماني الممدد (ECF)** :هو أداة الصندوق الأساسية لتقديم الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية لفترة مطولة، ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن ، مع فترة سماح مدتها5 سنوات و نصف، وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات.
- **تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)** يتيح مساعدات مالية للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية احتمالية أو قصيرة الأجل، ويمكن استخدام هذا التسهيل في مجموعة كبيرة من الظروف المتنوعة، بما في ذلك الاستخدام على أساس وقائي، ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن، مع فترة سماح مدتها **4** سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته **8** سنوات.

- **التسهيل الائتماني السريع (RCF)** :يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة، ويأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق، ويمكن استخدامه بمرونة في مجموعة كبيرة من الظروف، ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل بدون فوائد في الوقت الراهن ، مع فترة سماح مدتها**5** سنوات و نصف ، وأجل استحقاق نهائي مدته**10** سنوات.

ثانيا– البنك الدولي:

هو أحد المنظمات التي أنشئت بموجب اتفاقية بروتن وودز من أجل بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية،و تظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك، و هو البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و لقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة إعمار الدول الأوروبية، و بعد أن تمكنت الدول الأوروبية من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساندة الدول الفقيرة في العالم، و التي عرفت بالدول النامية، و لقد حصلت هذه الأخيرة منذ نهاية عقد الأربعينات على أكثر من 330 مليار دولار، و هكذا أصبح للبنك الدولي هدفا أساسيا جديدا، و هو تشجيع النمو الاقتصادي، و الاجتماعي في الدول النامية من خلال مساعدتها على زيادة إنتاجيتها، و رفع مستوى معيشتها.[1]

1– تعريف البنك الدولي:

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه:" المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية و الاستثمارات ، و سياسات الإصلاح الهيكلي ، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام و الخاص، و كذالك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال".[2]

2–مؤسسات البنك الدولي: ينقسم البنك الدولي إلى قسمين رئيسيين هما البنك الدولي للإنشاء و التعمير و رابطة التنمية الدولية التي أنشئت سنة **1960** لتقديم المساعدات المالية للدول النامية الفقيرة التي لا تستطيع

---

[1]: محمد سيد عايد،التجارة الدولية، **المرجع سبق ذكره**،ص409.

[2]: عبد المجيد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحاث 11 سبتمبر ، الإسكندرية ، 2003،ص94.

الوفاء بشروط البنك الدولي، و يرافق هاتين المؤسستين على الرغم من انفصالهما قانونيا و ماليا بعض المؤسسات الأخرى.[1]

و تتمثل هده المؤسسات فيمايلي:

أ- **الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار:** بدأت عملها سنة **1988**، و يبلغ عدد أعضاؤها **157** ، و هدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة في الدول النامية ، و هذا من خلال تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر غير التجارية أي ضد المخاطر السياسية و غير ذلك ، وتعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.[2]

ب-**المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:** أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في سنة **1966**بهدف تسوية منازعات الاستثمار ، الناتجة عن الاستثمار تحت رعاية البنك الدولي ، و تشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير تسهيلات دولية للتوفيق و التحكيم في منازعات الاستثمار بين الدول و الأطراف المتعاقدة مع مواطني الدول الأخرى ، ويهدف المركز من جراء ذلك إلى المساعدة على إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول و المستثمرين الأجانب ، كما يمارس المركز أنشطة بحث و نشر في مجالات قوانين التحكيم و قوانين الاستثمار الأجنبي ، و يبلغ عدد الدول الأعضاء فيه **134** عضو.[3]

ج- **هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي:** أنشأ البنك الدولي في سنة" **1986** هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي "التي تمارس نشاطاتها في مختلف أنحاء العالم، وتقدم مشورتها للحكومات في أكثر من **40** بلدا بشأن كيفية الحصول على تدفقات متزايدة من رأس المال الأجنبي.

كما تقدم الهيئة يد المساعدة للبلدان الراغبة في تحضير مناخ جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بتقديم المشورة للحكومات في مجال سن القوانين واللوائح ورسم السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي.

وللهيئة دور في مساعدة الحكومات على إنشاء إطار مؤسساتي كفء للتعامل مع المستثمرين الأجانب ، ولاستحداث استراتيجيات لترقية الاستثمار الأجنبي بصفة عامة.

---

[1]: محمد سيد عايد،التجارة الدولية، **المرجع سبق ذكره**،ص409.

[2]: Michel Bélanger "I**nstitutions économiques internationales :la mondialisation économique et ses limite"** : 6 éditior.économica.paris,1997 , p52.

[3]: بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ،2003، ص 193.

د- مؤسسة التمويل الدولي:و هي مؤسسة تستهدف تحقيق الربح ،و أنشئت سنة **1956**، و ذلك لتشجيع تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية ،و يبلغ عدد أعضائها **172** عضوا.[1]

3-أهداف البنك الدولي: تتمثل أهداف البنك الدولي فيمايلي:[2]

- ✓ **التعمير:**و يقصد به المعاونة في تنمية أقاليم الدول الأعضاء عن طريق تعمير المناطق التي دمرتها و خربتها الحروب، بالإضافة إلى ذلك فالبنك يقوم بتسيير استثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية لاستثمار القدرات القومية للدول الأعضاء.
- ✓ **تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة:** عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك أو المساهمة بنسبة من القروض المقدمة للدول التي تحتاج المساعدة في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرا و تساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة ، و بدلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في موازين مدفوعاتها.
- ✓ **تقديم القروض من رأسماله:** حيث يقوم البنك بتقديم القروض من رأسماله الخاص أيضا في حالة عدم وجود استثمارات خاصة كافية ،أو عدم إمكانية قيام المقترض بالحصول على القروض اللازمة من مصادر أخرى.
- ✓ **تقديم المساعدات الفنية:**في إعداد و تنفيذ برامج القروض و في تنفيذ برامج استثمار طويلة الأجل، و قد لجأت الكثير من الدول الأعضاء ، وخاصة الدول الآخذة في النمو إلى طلب معونة البنك الدولي في مسائل تتعلق ببرامج تنميتها الاقتصادية.
- ✓ **العمل على تنمية التجارة الدولية:**و المحافظة على استقرار موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية ، لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء مثل تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة و الزراعة، و توليد الكهرباء.
- ✓ **المساعدة على تسوية المنازعات بالطرق السلمية:**سواء تلك المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية أو تسوية المنازعات بين حكومات الدول الأعضاء،أو بين حكومات و مستثمرين أجانب.

4-موارد البنك الدولي:

تأتي موارد البنك معظمها من الدول المتقدمة لكنه يجمع الأموال أيضا عن طريق:

---

(1): محمد سيد عايد،التجارة الدولية، **المرجع سبق ذكره**،ص410.
(2): السيد محمد أحمد السريتي،**المرجع سبق ذكره**، ص 325-327.

أ- **حساب الاكتتاب للدول الأعضاء في رأس مال البنك** :حيث يضم البنك الدولي مجموعة واسعة من الدول بلغت حتى سنة **1996** حوالي **172** دولة عضو،أما في سنة **2001** بلغت **183** دولة عضو اكتتبوا بحوالي **1570895**سهم قيمتها **189505** مليون دولار أمريكي ويضم حاليا **185** دولة.[1]

وتقسم حصة كل عضو إلى ثلاثة أجزاء:

2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات أمريكية و هذه تكون قابلة للإقراض.

% 18 من الحصة تدفع في شكل عمولات محلية للدولة العضو، و هذه النسبة لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو.

و الباقي من الحصة لا يكون قابلا للإقراض، و إنما يخصص لضمان التزامات البنك نفسه وما يضمنه من قروض.

ب- الاقتراض:يعد الاقتراض من أهم المصادر التي يحصل البنك منها على موارده ، فللبنك وفقا لنظامه الأساسي أن يلجأ إلى أي وسيلة للاقتراض و بصفة خاصة الالتجاء إلى أسواق الدول الأعضاء، و لكن بشرط أن يحصل أولا على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه و ثانيا على موافقة العضو الذي يقوم القرض بعملته و ذلك على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء. [2]

ج - مصادر أخرى :و نقصد بها المبالغ التي تسدد للبنك فتتاح لتوظيفات أخرى كما نقصد بها ما يحصل عليه البنك نتيجة لتحويل حقوقه إلى شتى المؤسسات المالية "بيع أقساط ديون".

5-استخدامات موارد البنك:

تتمثل استخدامات البنك في القروض التي تمنح للدول الأعضاء، حيث يجوز للبنك ان يضمن أو يمنح قروضا أو يساهم في قروض لأي دولة عضو أو أية وحدة سياسية تابعة للعضو ، و أية مؤسسة تجارية و صناعية و زراعية في أراضي الدول الأعضاء بموجب الشروط التالية:[3]

- إذا لم تكن الدولة العضو التي يقع في أراضيها المشروع هي المقترض،فعلى الدولة العضو،أو البنك المركزي التابع لها، أو أية هيئة أخرى مماثلة يقبلها البنك أن تكفل ضمان سداد أصل القرض، و دفع الفائدة ، و رسوم القرض الأخرى.

---

(1): بسام الحجار ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 194.

(2): عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **المرجع سبق ذكره** ، ص293 .

(3): السيد محمد أحمد السريتي،**المرجع سبق ذكره**، ص ص332-333.

- إذا اقتنع البنك بأن الدولة طالبة القرض لا يمكنها في ظل ظروف السوق السائدة الحصول على القرض بغير هذه الوسيلة بشروط يراها البنك مناسبة للمقترض.
- إذا قدمت اللجنة المختصة تقريرا مكتوبا بالتوصية بإقامة المشروع المقترح بعد بحث مزاياه بعناية.
- إذا رأى البنك أن سعر الفائدة و الرسوم الأخرى في مستوى مناسب، و أن هذا السعر و الرسوم و جدول سداد الأصل ملائمة للمشروع.
- إذا ضمن البنك قرضا قدمه مستثمرون آخرون يتقاضى البنك تعويضا مناسبا عن المخاطرة الناشئة عنه.
- يجب أن تكون القروض التي يمنحها البنك بقصد تنفيذ مشروعات محددة في مجال الإنشاء أو التعمير إلا في أحوال خاصة.

ثالثا–الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAAT):

في سنة **1945** نجح مؤتمرو بريتن وودز في إنشاء كل من صندوق النقد ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير **(FMI)**الدولي ليتسع فيما بعد إلى البنك العالمي، وفي نفس الإطار حاولت مجموعة من الدول بإنشاء هيئة مكملة للهيئتين السابقتين لتنظيم شؤون التجارة الدولية، معالجة مشكلة ضعف نمو نسبة التجارة العالمية المتأثرة بالصعوبات والعراقيل التي عرفها الاقتصاد العالمي ككل، والتي زادت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا أن عملية انشاء منظمة التجارة في البداية فشلت، في المؤتمر الدولي لممثلي **53** دولة هافانا سنة **1947** ، نظرا لتدخل مصالح الولايات المتحدة الامريكية خاصة، وتم ابرام معاهدة فيما بين عدد **23** من الدول اتفقت فيها على تخفيض التعريفة الجمركية، ورفع القيود على التجارة الدولية بنفس السنة،حيث أصبحت تعرف فيما بعد بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة.[1]

1–أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAAT): يمكن تلخيص أهداف الغات في النقاط التالية:[2]

- إن الهدف الرئيسي من إنشاء اتفاقية الغات هو سعي الأطراف المتعاقدة إلي تحرير التجارة الدولية من خلال الغاء القيود التعريفية وغير التعريفية وتعميق المنافسة الدولية.

---

[1]: ناصر دادي عدون،متناوي محمد، **انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:الاهداف و العراقيل**، مجلة الباحث، العدد3،2004،ص67.

[2]: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، **المرجع سبق ذكره**، ص15 .

- العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.
- الارتفاع بمستويات الدخل القومي الحقيقي لتنشيط الطلب الفعال للأطراف المتعاقدة.
- الاستقلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيف القيود الجمركية.
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

2- مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAAT):

قامت الغات منذ نشاتها على مجموعة من المبادئ التي يجب أن تلتزم بها الدول الأعضاء من اجل تحقيق أهدافها المسطرة وهي كالتالي:[1]

- **تحرير التجارة الدولية:** وذلك بتخفيض التعريفة الجمركية وبتخفيف أو إزالة القيود غير الجمركية، وكانت المفاوضات في الجولات المختلفة للجات تقوم على أساس التبادلية، التي تعني أنه إذا عرضت دولة ما تخفيض التعريفة الجمركية على سلعة معينة، فإن ذلك يكون مشروطاً بأن تحصل على تخفيضات من الدول الأخرى على سلع تهمها تصديرياً. وتسمى التعريفة الجمركية المتفق عليها في إطار المفاوضات تعريفة مثبته .
- **عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية:** وهذا المبدأ يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية، ومفاده أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يجري تلقائياً على جميع الدول الأعضاء، وهذا المبدأ يعني المساواه في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء،
- **تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية:** وذلك بوضع ضوابط مثل تجنب سياسة الإغراق، التي تواجه بفرض رسوم ضد الإغراق، وكذلك تجنب دعم الصادرات، الذي يواجه بفرض رسوم مضادة للدعم، كما أن على الدول اعتماد التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية التي منها، مثلاً، نظام الحصص، وهذا يسمى بالشفافية ، إذ أن التعريفات الجمركية تكون مدرجة في جداول التزامات كل دولة، وبذلك تكون السياسة التجارية معروفة لكل الدول.

[1]: فهد العيتانى، مذكرة تمهيدية عن منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأنشطة التجارية، على الموقع:

- **مبدأ المعاملة الوطنية:** ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محلياً فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها.
- **مبدأ المعاملة التفضيلية:**ومضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية عدد من الامتيازات بهدف مساعدتها في القيام ببرنامج التنمية الاقتصادية بما ينطوي على ذلك من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة في النمو.[1]

3-التزامات الدول المنضمة للغات(GAAT): و تتمثل أهم التزامات الدول عند انضمامها للغات مايلي:[2]

- ✓ الالتزام بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، أي عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص الكمية إلا في حالات خاصة كحدوث خلل جسيم وطارئ في ميزان المدفوعات لإحدى الدول المتعاقدة.
- ✓ التعهد بأن استخدام التعريفة أو غير ذلك من القيود يتم بطريقة غير تمييزية أي أن تجارة أي دولة متعاقدة سوف تلقى معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تلقاها تجارة أية دولة متعاقدة أخرى.
- ✓ التعهد بالتخلي عن الحماية، وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل، وذلك بالدخول في مفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية.
- ✓ الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية: ويقصد بهذا أن أية ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشئ في أي دولة أخرى (متعاقدة أو غير متعاقدة)، أو المنتج المتجه إليها سوف تمنح فوراً من دون قيد أو شرط لكل الدول المتعاقدة الأخرى في الغات، أي أنه عندما تفتح دولة متعاقدة سوقها لمنتج وارد من دولة متعاقدة أو غير متعاقدة، فإن سوق هذا المنتج يعتبر مفتوحاً في الوقت نفسه ومن دون أية شروط أمام كل الدول المتعاقدة الأخرى.
- ✓ الالتزام بمبدأ المعاملة القومية يقضي في جوهره عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتج المحلي وتمييزه ضد المنتج المستورد.
- ✓ التعهد بتجنب سياسة الإغراق.

---

(1): عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية، من اوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص19.

(2): يوسف عبد العزيز محمود، **منظمة التجارة العالمية آثارها على الدول العربية وإمكانية انضمام سوريا لها**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد (27) ،العدد (4) ،2005،ص ص 46 -47

- ✓ التعهد بتجنب دعم الصادرات حيث إن قيام طرف متعاقد بمنح إعانة للصادرات من أي منتج قد يؤدي إلى إيقاع الضرر بطرف متعاقد آخر سواء أكان مستورداً أو مصدراً.
- ✓ إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ بحيث يجوز للدولة المنضمة إلى الاتفاقية أن تفرض قيوداً تجارية على سلع معينة عندما تواجه تدفقاً مفاجئاً وضخماً من الواردات من سلع معينة على نحو يلحق ضررا بالمنتجين المحليين لهذه السلع, وبذلك توقف ما سبق أن تعهدت به من التزامات, ومن ثم تعود إلى إجراءات الغات بعد تجاوز الأزمة.
- ✓ إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حال وقوع أزمة في ميزان المدفوعات, وفي هذه الحالة يحق للدولة أن تفرض قيوداً على كمية أو قيمة السلع المسموح باستيرادها.

4- مهام الغات(GAAT):وتتولى هذه المنظمة إدارة التبادل التجاري الدولي ومن مهامها: [1]

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف بين الأعضاء.
- متابعة المفاوضات لتحرير التجارة الدولية وإلغاء الإجراءات التي تعطي أفضلية المنتجين المحليين.
- فض المنازعات المتعلقة بالمعاملات التجارية ومنع ممارسة سياسة الإغراق.
- تتعاون المنظمة مع المنظمات التمويلية الدولية لتحقيق التوازن في وضع السياسات الاقتصادية الدولية.
- كما أن الانضمام إلى المنظمة يخضع لشروط وإجراءات صعبة وطويلة:
- دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية وسياساتها في مجال التجارة الخارجية وسياسات دعم المنتجين والمصدرين.
- بيان الأنظمة الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير.
- جدول التعريفة الجمركية للسلع والخدمات.

رابعا-المنظمة العالمية للتجارة:

إن الاتفاق بشأن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعتبر من أهم إنجازات جولة أورغواي، حيث حلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **(GAAT)**، و هده الأخيرة هي معاهدة متعددة الأطراف هدفها الأساسي هو زيادة معدلات التبادل الدولي عن طريق التخفيضات الهامة للرسوم الجمركية وإزالة العوائق الأخرى أمام التجارة العالمية كما أنها من جهة أخرى تعد مجالاً لإجراء المفاوضات التجارية ولحل المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة على عمليات تجارية على مستوى الأسواق العالمية.

[1] : يوسف عبد العزيز محمود، **المرجع سبق ذكره** ،ص 47

و استمرت المفاوضات حول انطلاق المنظمة العالمية للتجارة من عام **1946** إلى غاية **1993** بعقد ثماني جولات آخرها جولة أورغواي والتي أفرزت ظهور المنظمة العالمية للتجارة ليكتمل بذلك الضلع الثالث للمنظمات الدولية التي تحكم وتراقب العلاقات الاقتصادية الدولية وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وآخرها المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها.

عبارة عن إطار مؤسسي يجمع كل الإتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض عليها في جولة الأوروغواي، وتغطي التجارة في السلع الخدمات وحماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تسوية المنازعات.

و تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول، إلى إصلاح اقتصادياتها وبنائها على أسس واقعية وحقيقية.[1]

1-النظام الاساسي للمنظمة:

يحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من **60** اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم (مطبوعة حاليا في **34** مجلداً) ، وأهمها **(28)** اتفاقية متعددة الأطراف تشمل : (في مجال السلع : الزراعة ، المنسوجات والملابس ، العوائق الفنية أمام التجارة ، الصحة والصحة النباتية ، الفحص قبل الشحن ، شهادات المنشأ ، تراخيص الاستيراد ، الإجراءات الوقائية الخاصة، مكافحة الإغراق، التجارة ، وفي مجال الخدمات **(6** اتفاقيات) ، وكذلك مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها .[2]

2-الجولات المؤدية لقيام المنظمة العالمية للتجارة:

مرت اتفاقية الغات منذ نشأتها سنة **1947** وحتى سنة **1994** بالعديد من الجولات التجارية ووصل عددها إلى ثماني جولات بغرض توسيع نطاق المشاركة، و الاتفاق حول المزيد من التخفيض في التعريفات الجمركية التي تعيق حركة التجارة الخارجية، وهي كالتالي:

---

(1): ناصر دادي عدون،متناوي محمد، **المرجع سبق ذكره** ،ص65.

(2): إبراهيم الناصر، **منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها**، على الموقع:
http://www.almoslim.net/documents/tegarh.doc

الجدول رقم (09): جولات التفاوض منذ إنشاء الغات حتى نشأة المنظمة العالمية للتجارة

السنة	إسم الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
1947	جنيف	**23**	التعريفات الجمركية
1949	آنسي	**13**	التعريفات الجمركية
1951	توركاي	**38**	التعريفات الجمركية
1956	جنيف	**26**	التعريفات الجمركية
1961-1960	ديلون	**26**	التعريفات الجمركية
1976-1964	كينيدي	**62**	التعريفات الجمركية، مكافحة الإغراق
1979-1973	طوكيو	**102**	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، إطار للعلاقات التجارية
1993-1986	أورجواي	**123**	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، إنشاء منضمة التجارة العالمية

SOURS :World Trade Organization (WTO): Trading into the Future, 1

3- أوجه الاختلاف بين المنظمة العالمية للتجارة والغات:

لا يمكن اعتبار المنظمة العالمية للتجارة امتدادا لاتفاقية الغات، وذلك أن لها خصائص مختلفة تماماً عن خصائص الغات، و يمكن توضيح أهم الاختلافات بينهما من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): أوجه الاختلاف بين المنظمة العالمية للتجارة والغات

OMC	GATT
✓ يوجد بها أعضاء	✓ يوجد بها جهات متعاقدة
✓ منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة	✓ فيها نص قانوني
✓ تهتم بتجارة السلع و الخدمات و الملكية الثقافية	✓ تهتم بتجارة السلع فقط
✓ نظام و تسوية الخلافات أكثر سرعة و ديناميكية	✓ نظام تسوية الخلافات أقل سرعة.
✓ التزامات المنظمة شاملة ودائمة	✓ اتفاقية الغات تطبق بشكل مؤقت

SOURS:Organisation Mondial du commerce, division de l 'information et des relation avec les média, 2ème édition, Genève, Suisse 2001,P 14.

4-دوافع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

أمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية أصبح من الضروري إنشاء منظمة تهتم بالجانب التجاري يكون دورها أكثر فعالية ، ولعل أهم الأسباب و الدوافع التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو مايلي:

- لم تكن الغات تملك الشكل والإطار الذي يجعلها تكون منظمة دولية لها أجهزة دائمة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي،وحتى تتميز بهذا الشكل والقوة التي تحظى بها هاتين المؤسستين، كان لزاما عليها أن تتحول إلى مؤسسة تنظيمية دولية ذات طابع مؤسساتي مشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف.
- على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات **بريتون-وودز** "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير" منذ نشأتها ، إلا أن دور هذه المؤسسات ظل يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات المالية والنقدية في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية العالمية، لهذا ظهرت الحاجة إلى إنشاء منظمة عالمية للتجارة تساهم في سد الثغرات القائمة على مستوى مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بما يتلاءم والنظرة المتكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالتقدم والتمويل والتجارة والتنمية.
- ان دورة أورغواي تضمنت العديد من القضايا الجديدة كما سبقت الإشارة إليه ولم يكن بالإمكان إدخال هذه القضايا في إطار الغات في صورتها الأصلية، وحيث أن الاتفاقية واضحة في تطبيقها على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها، ولم يتم إدخال موضوع الخدمات في هذا الإطار، إلى جانب أن القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية، لذا أصبح الأمر لا يتوافق تماما وأحكام الاتفاقية الأصلية، وهو ما أدى إلى إنشاء منظمة جديدة، بإمكانها معالجة مثل هذه القضايا الجديدة، كموضوع الخدمات، كما قد تضمنت نتائج جولة أورغواي الهدف من إنشاء التجارة العالمية للقيام بعدة وظائف.

5- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة:

من أهم أجهزة المنظمة العالمية للتجارة مايلي:

أ-المؤتمر الوزاري: يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء في المنظمة،و يعتبر رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. [1]

[1]: محمد احمد السريتي، **المرجع سبق ذكره**،ص 365

ويضطلع المؤتمر بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، كما أن له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

يعتبر المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة (**9 - 2001/11/14م**) أهم مؤتمرات المنظمة ، حيث تم الاتفاق خلاله على إطلاق مفاوضات شاملة في الكثير من المواضيع (**21** موضوعاً) سميت (أجندة الدوحة للتنمية) ، وشكلت لها لجان خاصة ترجع إلى لجنة عامة سميت بلجنة المفاوضات التجارية الشاملة (**TNC**) وهدفها المزيد من تحرير التجارة بطرح مبادرات جديدة أخرى كمعايير العمل ، والتجارة والبيئة ، والتجارة والاستثمار، وخدمات الطاقة ، وتسهيل التجارة ، والتجارة والصحة ، والتجارة والتقنية ، والقواعد الاقتصادية .[1]

ب-الامانة العامة:تتكون من المدير العام للمنظمة و موظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون اليها، و توجد مكاتب الامانة العامة في جنيف فقط، و لديها **601** موظفا نظاميا و يرأسها المدير العام. [2]

ج-المجلس العام للمنظمة: يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، ويتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري فيما بين فترات الإنعقاد، ويجتمع المجلس العام بصفته هيئة لتسوية المنازعات عند النظر في الشكاوي واتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، كما أنه مسؤول عن القيام بمراجعة للسياسات التجارية للدول كل على حدة، استناداً إلى التقارير التي تعدها أمانة منظمة التجارة العالمية، ويجتمع المجلس العام للمنظمة عند الحاجة، وتتفرع منه مجالس متخصصة وهي: مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وعضوية هذه المجالس مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء.

د- اللجان الفرعية بالمنظمة: هي لجان تتشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري وهي: لجنة التجارة والبيئة، ولجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية.

6- اتخاذ القرارات في المنظمة

تتخذ القرارات في المنظمة على أساس توافق الآراء **(Consensus)**، ويعتبر القرار متخذاً بتوافق الآراء ما لم يعترض عليه بشكل رسمي، أي من الأعضاء الحاضرين في جلسة مناقشة القرار، وفي حالة عدم الوصول إلى قرار بتوافق الآراء، يلجأ إلى التصويت، ولكل دولة صوت واحد في اجتماعات كل من المؤتمر الوزاري والمجلس العام للمنظمة، وهنا يتخذ القرار بأغلبية الأصوات، وأغلبية الأصوات تعني ثلاثة أرباع عدد الأصوات فيما يتعلق بقرارات الإعفاء المؤقت لدولة عضو بالمنظمة من الإلتزامات، أما بالنسبة للتعديلات

---

[1]: إبراهيم الناصر، **المرجع سبق ذكره.**

[2]: محمد احمد السريتي، **المرجع سبق ذكره.**،ص 365

على أحكام الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف فتشترط موافقة ثلثي عدد الأصوات. وفي هذا الصدد نرى أنه ليس هناك دولة مجبرة على قبول قرارات معينة.

7-اهداف المنظمة:

يمكن تلخيص أهم أهداف المنظمة في النقاط التالية:[1]

- تسهل تنفيذ و إدارة اتفاقيات "الغات" متعددة الأطراف، بالإضافة إلى الإتفاقيات الجماعية الأربع، و التي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، و لذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليه فقط، و تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.
- الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات و التي تحدد طبيعة عمل و أسلوب تشكيل لجان التحكيم ، و جهاز الاستئناف و حقوق و التزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.
- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء و التي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة، (كل عامين للدول النامية, و كل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، و مدى توافقها مع أحكام "الغات" ، و تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية، و إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها و القدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.
- اقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء، و السلام فالمستهلك، والمنتج كلاهما يعلم امكان التمتع بضمان الامداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار اوسع من المنتجات تامة الصنع، و مكوناتها و موادها الخام،و كذلك بخدمات انتاجها، و بذلك يضمن كل من المنتجين و المصدرين ان الاسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.[2]
- تحقيق قدر أكبر من التناسق في ضع السياسة الإقتصادية العالمية, تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة له.[3]

---

[1]: عبد الواحد العفوري، **العولمة و الجات-الفرص و التحديات**، مكتبة مدبولي ،القاهرة، 2000،ص 64.
[2]: محمد احمد السريتي، **المرجع سبق ذكره** ،ص 362
[3]: سمير محمد عبد العزيز، **المرجع سبق ذكره**، ص81.

8- مبادئ المنظمة: هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الإتفاقية:

أ- عدم التمييز بين الدول الأعضاء:

معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى, و يضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الغات، و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية.[1]

ب-إزالة كافة القيود على التجارة

سواءاً كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية، و لكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية و تجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات،حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

ج- اللجوء إلى التفاوض:

وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية. [2]

9-الإعفاءات الخاصة بالدول النامية: تقد المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الاعفاءات للدول النامية أهمها:[3]

أ-الإعفاءات العامة:و معظم هذه الاعفاءات ورد نص عليها في الغات **1947** وأهمها:

- تستطيع الدول التحلل من التزاماتها بعدم التمييز تجاه الدول الأخرى في حالات متعددة منها ضرورة وجوب عند وجود أزمة حادة تلحق بالإنتاج الوطني, فقد تعاني المنتجات الوطنية أو تصبح مهددة من جراء استيراد بعض المنتجات الأجنبية, في هذه الحالة يحق للدول المعنية أن تتخذ الإجراءات اللازمة والعاجلة في هذا الشأن.
- اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق .
- تطبيق الإجراءات أو التدابير المتعلقة بحماية الآداب العامة والنظام العام والصحة ومنع ممارسة الغش والاحتيال.
- الحق في الحصول على استثناء من تطبيق أحكام الاتفاقات متعددة الأطراف إلى ما تقدم.

وهنالك محوران يحكمان الإعفاءات المقررة للدول النامية:

---

(1): عبد الواحد العفوري، **المرجع سبق ذكره** ،ص45.
(2): فهد العتابي، **المرجع سبق ذكره** .
(3): يوسف عبد العزيز محمود، **المرجع سبق ذكره**،ص ص 48 -49

المحور الأول: تناثر الإعفاءات في مواضع مختلفة حيث إنه من الصعوبة بمكان حصر كل أوجه التحلل من الالتزامات الواردة في الاتفاقية وملاحقها لصالح الدول النامية، لذلك سنقتصر على أهم أوجه هذه الإعفاءات.

المحور الثاني: التمييز بين طائفتين من الدول النامية: الدول الأقل نمواً أي الأشد فقراً، والدول النامية. فبخصوص الطائفة الأولى هنالك إعفاء كامل من الخضوع لمعظم الالتزامات الواردة في اتفاقية مراكش وملاحقها. أما بالنسبة للطائفة الثانية فإن أوجه الإعفاءات محددة أو ذات نطاق محدود.

ب- الإعفاءات المقررة لصالح الدول النامية في (GATT)لسنة 1994:

هي المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية الأعضاء بالنسبة لمسألة القيود الفنية على التجارة، فوفقاً للاتفاق بشأن هذه القيود تنص الفقرتان الأولى والثانية من المادة الثانية عشرة على أنه:[1]

- **المعاملة تفضيلية** :يعطي الأعضاء معاملة تفضيلية وأكثر رعاية للبلدان النامية الأعضاء في هذا الاتفاق من خلال الأحكام الآتية فضلاً عن الأحكام الأخرى ذات الصلة لمواد هذا الاتفاق.
- **حقوق، والتزامات البلدان النامية** :يولي الأعضاء اهتماماً خاصاً لأحكام هذا الاتفاق المتعلق بحقوق، والتزامات البلدان النامية الأعضاء، ويضعون في اعتبارهم الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية الخاصة للبلدان النامية الأعضاء سواء في تنفيذ هذا الاتفاق على الصعيد الوطني، أو في تسيير الإجراءات المؤسسية لهذا الاتفاق.
- الإعفاء المؤقت من تطبيق شرط المعاملة الوطنية، والقيود الكمية المقرر بشأن اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
- **إجراءات مكافحة الإغراق** :فطبقاً للاتفاق بشأن المادة السادسة من **(GATT)** لسنة **1994** المتعلق بمسألة الإغراق تنص المادة **15** من الاتفاق المذكور على أنه من المسلم به أن على البلدان المتقدمة الأعضاء أن تولي اهتماماً خاصاً لوضع البلدان النامية الأعضاء عند بحثها طلب إجراءات مكافحة الإغراق، ويجري بحث وسائل العلاج البناءة قبل تطبيق رسوم مكافحة الإغراق.
- **الدعم والإجراءات التعويضية:** فاستثناء من حظر الدعم طبقاً للمادة الثالثة من اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية، ثم إقرار معاملة خاصة للدول النامية الأعضاء، حيث تم إعفاء الدول الأقل نمواً من الخضوع لمبدأ حظر فرض الدعم (المادة **2/27/أ**) ، أما بالنسبة للدول النامية

[1]:مصطفى سلامة، **قواعد الغات** ،ص31.

الأخرى فهي تخضع لإعفاء مؤقت بشأن فرض الدعم (المادة **2/27/ب**)، حيث تلتزم بتخفيض قيمة قيمة الدعم الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة **13.3 %** على أقساط متساوية على مدى عشر سنوات، وسواء كان الدعم دائماً أو مؤقتاً، فإنه يأتي كاعتراف بأن (الدعم يلعب دوراً هاماً في برامج التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الأعضاء).

- **التجارة في الخدمات:** فطبقاً للمادة **3/4** من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات يولى اعتبار خاص للصعوبة الشديدة التي تواجهها البلدان الأقل نمواً في قبول الالتزامات المحددة التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض نظراً لوضعها الاقتصادي الخاص ولاحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية.
- **المسائل المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية** :تنص المادة **66** من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية على أنه: "نظراً للاحتياجات والمتطلبات الخاصة لأقل البلدان الأعضاء نمواً والعقبات الإدارية والاقتصادية والمالية التي تعاني منها لا تلتزم هذه البلدان في تطبيق أحكام الاتفاق الحالي لفترة زمنية مدتها عشر سنوات اعتباراً من تاريخ التطبيق المحدد".

10-الاثار السلبية للمنظمة على الدول النامية:

رغم الاعفاءات المقدمة من المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية إلا أن هذا لا ينفي وجود الكثير من الآثار السلبية للمنظمة على الدول النامية والتي يمكن أن نجملها فيمايلي:[1]

- ✓ إن اتفاقات الغات ومنظمة التجارة العالمية حتى جولة أورجواي لم تكن شاملة لكل جوانب التبادل التجاري الدولي، فهي لم تشمل النفط والغاز وصناعتهما، والبتر وكيماويات، والأيدي العاملة.
- ✓ يتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بفعل الاتفاقات، وان يكون النصيب المطلق منها لصالح الدول المتقدمة أي **% 86** ، والباقي للدول النامية.
- ✓ هناك خسائر قد تتكبدها الدول النامية سنويا بفعل اتفاقات الغات-يقدرها بعض المتخصصين ب **100**مليار دولار.
- ✓ إن الدول العربية غير مستفيدة من اتفاقات الغات لأن إسهامها في التجارة الدولية لا يتعدى **3.7%** من إجمالي الصادرات العالمية و **% 3.2** من إجمالي الواردات، **% 1.6** حصتها من الناتج الإجمالي

[1]: السعيد خويلدي ،**المرجع سبق ذكره**،ص ص357-358

العالمي، كما أن التجارة العربية الرئيسية وهي تجارة النفط والبتر وكيماويات غير مشمولة باتفاقيات الغات.

- ✓ نتيجة تقليص الدعم عن المنتجات الزراعية فإنه يتوقع زيادة الأسعار للواردات الزراعية ويقدرالمختصون بأن الدول العربية وحدها ستتكبد زيادة سنوية حوالي **887** مليون دولار.
- ✓ اتفاقيات المنسوجات سوف تلحق بالفعل تأثيرا محسوسا في صناعة وتجارة الأقمشة والمنسوجات للدول النامية ومنها الدول العربية التي تمتعت بمزايا أفضل في اتفاقات الألياف المتعددة الملغاة.
- ✓ يتوقع في قطاع الخدمات ألا يحقق نتائج طيبة في الدول النامية، لأنه يعاني عجزا شديدا وتخلفا كبيرا عكس الدول المتقدمة
- ✓ في تجارة الملكية الفكرية فإن فوائد الدول العربية تبدو محدودة من الناحية التجارية ويؤثر تحرير الثقافة بشدة على الثقافة الوطنية العربية في ظروف الغياب الثقافي القومي.
- ✓ عن تحرير تجارة المنتجات الصناعية والزراعية سيلحق أضرار فادحة بالصناعات الوطنية بسبب عدم قدرتها على الصمود أمام منافسة الصناعات في الدول المتقدمة.
- ✓ تستغل الدول المتقدمة أسواق الدول النامية لصالحها، بينما تغلق أبوابها في وجه العمالة المكدسة من الدول النامية.

وإزاء هذه السلبيات لاتفاقات الغات ومنظمة التجارة العالمية، فإن الدول النامية وغيرها مطالبة بالآتي:[1]

- محاولة مد نطاق الإعفاءات المقررة سواء بالنسبة للمدة أو للقطاعات، وذلك يتطلب من الدول المتقدمة أن تراعي المشاكل المزمنة للدول النامية وهي تطبق هذه الاتفاقيات.
- مطالبة الدول النامية للدول المتقدمة بسريان حرية التجارة على كل من العم الة والبترول والصناعات البتروكيماوية، لكون هذه القطاعات تمثل قدرة تنافسية كبيرة للدول النامية).
- ينبغي على الدول النامية في عصر التكتلات التجارية الانضواء تحت نطاق أحد صور التكامل الإقليمي منطقة تجارة حرة ،أو اتحاد جمركي الأمر الذي يكفل للدول النامية القدرة على المنافسة مع الدول المتقدمة والإعفاء من تطبيق نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على العلاقات فيما بينها طبقا للمادة **24** من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

[1]: السعيد خويلدي ،**المرجع سبق ذكره**،ص358

المحور السابع :التكتلات الاقتصادية

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، وأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، كما أصبح كوسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، ويضمن التوافق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة حيث تصبح هذه التكتلات بمثابة قوة لتعزيز التجارة العالمية.

أولا–مفهوم التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والمخاطر التي خلفتها هذه الحرب، لكن الظاهرة أخذت قوة دفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، ابن أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة وذلك انطلاقا من اعتباره الوسيلة لتحقيق التطور على جميع الأصعدة.

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي" **فينر** سنة **1950** ، والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي.[1]

وقد تعددت المفاهيم التي تناولها الاقتصاديون حول التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى التباين في وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من العملية التكاملية ، فبالنسبة لتعريف كلمة " تكامل فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل و هما:[2]

الاتجاه الأول : اتجاه عام يعرف الاندماج على أنه :" شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين البلدان المختلفة، دون المساس بسيادة أي منهما".

---

[1]: عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 ، ص24

[2]: إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة** ، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2000 ، ص 42 .

إلا أن هذا التعريف يوجه له انتقاد، على أنه تعريف واسع، لأنه يجعل من كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة تكتلات ، وهو ما يجعل من التكتل مفهوما لا معنى له، كما أنه يهمل التمييز بين التكتل من ناحية و التعاون و التنسيق من ناحية أخرى.

أما الاتجاه الثاني : فهو اتجاه أكثر تحديد إذ يعتبر التكتل على أنه عملية لتطوير العلاقات بين مجموعة بلدان وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة البلد".

ومن خلال الاتجاهين السابقين يمكن القول أن:

- ✓ التكامل الاقتصادي في صورته الحديثة، يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها، و إزالة مظاهر التميز القائمة فيها بين هذه الوحدات نحو تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة.
- ✓ تعتبر علاقة التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية على علاقات التعاون الاقتصادي، و بالتالي فإن لكل من هذين النوعين من العلاقات الاقتصادية الدولية سمات متميزة عن الأخرى.

و أولى التعاريف حول ظاهرة التكامل الاقتصادي قدمت من قبل الاقتصادي **جان تينبرجين** حيث عرف التكامل الاقتصادي بأنه" :عملية تحوي جانبين جانب سلبي يقتضي إزالة التمييز ، وكافة الإجراءات التقييدية –إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص –وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية،وجانب إيجابي يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار.[1]

و حسب بيلا بلاسا اعتبر أن التكامل عملية وحالة، فبوصفه عملية أو مسار يتضمن كافة الاجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول الرامية نحو التكامل، وبوصفه حالة فانه يشير الى غياب مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية.[2]

و يعتمد هدا التعريف على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[3].

---

[1] : Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey**, International economic integration "limits and prospects"**,second edition, London, routledge,1998,p5.

[2]: بيلا بالاسا، ترجمة رشيد البراوي، **نظرية التكامل الاقتصادي**،دار النهضة العربية، القاهرة 1964 ، ص10 .

[3]: سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، القاهرة :جامعة حلوان، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص30.

ويدرج" **جون بيندر** "كلا النوعين السلبي والإيجابي الذين أشار إليهما " **تنبرجن** "ضمن التكامل السلبي، بينما التكامل الإيجابي في رأيه يعني الاتفاق على سياسات تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى.

ويوضح" **فان سرجيه** "أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة .

وفي هذا الإطار أيضا يراه البعض على انه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.[1]

أما" **ماكلوب(Machlup)** ففي مناقشته لمفهوم التكامل الاقتصادي يعتبر" إن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"، ويضيف أنه" في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة ، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانيات الكاملة للتنقل.[2]"

في حين عند " **جونار ميردال** " التكامل الاقتصادي هو :عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة ، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي[3]، حيث يركز **ميردال** في تعريفه، على أن مفهوم التكامل لا بد أن يشتمل على النمو، و على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المتشكلة[4] وذلك عن طريق إزالة جميع الحواجز التي تحول دون حرية انتقال جميع عناصر الإنتاج للدول الأعضاء داخل الكتلة الاقتصادية لتحقيق التكافؤ في الفرص ،وعدم التمييز فيما بينها.[5]

و يتجسد التكامل من خلال العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات

---

(1): سهام بجاوي ،

(2): إكرام عبد الرحيم، **المرجع سبق ذكره** ، ص 43 .

(3): فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2004 ، ص5

(4): رابح خوني ، رقية حساني ، **إتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 9 -8 ماي، 2004 .

(5): حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ،الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر ، مصر ، 1998 ، ص 07.

الاقتصادية المختلفة،[1] ومن خلال ما سبق يتضح أن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

ثانيا–الفرق بين التكامل و التعاون الاقتصادي:

الفرق بين التكامل والتعاون يكمن في النوعية والكمية معا، حيث أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل التدابير التي تؤدي إلى قمع بعض أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى [2]، في حين يقصد بالتعاون الاقتصادي تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية وغير الجمركية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، أما مصطلح الاندماج الاقتصادي فقد عرفه الاقتصادي المصري أحمد الغندور على أنه" :عملية إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد وله درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج.[3]

كما أن التعاون الاقتصادي يشير في مضمونه إلى احتفاظ كل بلد طرف فيه على حريته ، واستقلاليته في اختيار سياساته الاقتصادية الوطنية، وتكتفي الدول في علاقاتها في مجال التعاون الاقتصادي بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف والمنافع المحددة المشتركة فيما بينها.

بينما التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عبارة عن عملية توثيق الروابط الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، واتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة التي قد تترجم في مراحلها المتقدمة إلى إنشاء مؤسسات إقليمية تتنازل لها الدول الأعضاء عن بعض صلاحياتها التقليدية، وعليه فإن التكامل الاقتصادي" يقصد به درجة أعلى من التعاون الاقتصادي[4] ."

---

[1]: سامي عفيفي حاتم ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق،** الطبعة الأولى ، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر ، مصر ، 2005 ، ص 27

[2] : Bela Balassa , **The theory of economic integration**, Richard D.irwin,inc.Homewood,Illinois,1961,p3

[3]:أحمد الغندور، **الاندماج الاقتصادي العربي**،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970 ، ص2-4.

[4]: فؤاد أبو ستيت، **المرجع سبق ذكره**، ص15

ثالثا-المقاربات المفسرة للتكامل الاقتصادي:

لقد نشأت العديد من النظريات لتفسير عملية التكامل بين الدول المختلفة من حيث الدوافع والقوى المحركة، والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية، وعلى الرغم من قدم الكتابات حول موضوع الوحدة والتكامل بين الدول إلا أن نظريات التكامل الإقليمي لم تتطور بشكلها الحديث إلا مع تطور التجربة الأوروبية.

ويتم الاعتماد على **مدخلين أساسيين** في دراسة التكامل هما:[1]

1-المدخل التقليدي: ويضم ثلاث مقاربات نظرية لمعالجة التكامل الإقليمي ،و هي :

- ✓ المقاربة الفيدرالية.
- ✓ المقاربة التعاملية.
- ✓ المقاربة الوظيفية.

فالمقاربة الفدرالية تعتبر التكامل" حالة"، وهي في الواقع إستراتيجية أكثر منها نظرية، تتبعها مجموعة من الدول تتفق فيما بينها على تحقيق الوحدة، أما المقاربة التعاملية "الاتصالية"، فتسعى لتحفيز الرغبة في تحقيق مزيد من التقارب عن طريق تراكم المعاملات المشتركة، بحيث يشجع النجاح في الأمور ذات الطبيعة الفنية على الانتقال إلى الأمور ذات الأبعاد السياسية والأكثر عرضة للخلاف.

أما المقاربة الوظيفية فتعتبر التكامل هو الآخر" عملية"، ولكن يميل إلى إكسابها نمطية معينة تجعل من المرحلية صفة أساسية.

ويمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظريات في الجدول الآتي:

[1]: نوال شحاب ، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، مدكرة ماجستار غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3،2010،ص 11.

الجدول رقم(11): المقاربات المفسرة للتكامل الاقتصادي حسب المدخل التقليدي

النظرية	آلية عملية التكامل	الشكل النهائي للعملية
الفدرالية	– يشترط المنهج الفيدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الاتحاد الجديدة. – تحقيق هدف الدولة الفيدرالية عن طريق عقد دستور فيدرالي أو الاتفاق بين الحكومات المختلفة على شكل الفيدرالية.	دولة فيدرالية
التعاملية أو الاتصالية	– تعدد الاتصالات وأهميتها كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى إذا ما توافر الاستعداد للاستجابة التبادلية بينهما. – وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية ،الاقتصادية الاجتماعية والثقافية بين البشر، على نحو يؤدي في النهاية إلى تقليص احتمالات استخدام العنف في العلاقات فيما بينهم. –التكامل يأخذ أحد الشكلين: ▪ **المجتمع الموحد** :الذي تندمج بموجبه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر. ▪ **المجتمع التعددي** :الذي تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني ولكنها تنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون.	مجتمع آمن
الوظيفية	– نجاح التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة أو المجال الوظيفي سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر في مجالات الأخرى ذات العلاقة وهذه العلاقة هي ما يسمى بالتشعبية **(Ramification)** بمعنى زيادة كثافة الارتباط وتخصصه في أدق المجالات الاقتصادية والاجتماعية. -إنشاء عدد من المنظمات الوظيفية ونقل جزء من السيادة إليها.	مجموعة من المنظمات الوظيفية .
الوظيفية الجديدة	– التكامل في القطاعات الفنية "الوظيفية" سوف يؤدي إلى انتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي. – وجود مصالح تنافسية للأطراف الأعضاء لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة، وهذه الطبيعة التنافسية هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق والوسائل التي تخدم جميع المصالح.	مؤسسات إقليمية فوق قومية[1]

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:نوال شحاب ، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية،** مذكرة ماجستار غير منشورة، كلية العلوم السياسية، والإعلام، قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3،2010،ص 16-11.

[1]: **التكامل الاقتصادي الفوق قومي** :وهو عبارة عن ميزة إضافية تسمح لعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بإنشاء شكلا من أشكال السلطة الفوق وطنية أي وضع مؤسسات إقليمية فوق وطنية،وبعبارة أخرى فعندما تتنازل الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على الأقل واحدة من صلاحياتها لصالح مؤسسة إقليمية في هذه الحالة يمكن وصف التكامل الاقتصادي الإقليمي بكونه فوق وطني.

2-المدخل الحديث: تبرز في الوقت الحالي العديد من التصورات الجديدة لتفسير وتحليل ظاهرة التكامل وأهمها:

أ- الإقليمية المنفتحة: و تقوم على ميكانيزمات السوق الحر، حيث أن التكامل يبنى على تحرير المبادلات، وعوامل الإنتاج وتعزيزه ببعض التفصيلات التي تتبادلها دول التكامل مع التفاهم على تخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها ويسعى للوصول إلى تحقيق اقتصاديات الحجم والمنافسة.

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الإقليمية المنفتحة تهدف إلى تحقيق :[1]

- ✓ رفاهية المستهلكين.
- ✓ خلق التجارة.
- ✓ حرية تنقل المنتجات وعوامل الإنتاج.
- ✓ اقتصاد الحجم.
- ✓ المنافسة.

و لتحقيق الأهداف السابقة يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:[2]

- ✓ منطقة تبادل حر.
- ✓ تنسيق السياسات والتعاون.
- ✓ إتحاد جمركي أو نقدي.
- ✓ إطار مؤسساتي مخفف من أجل احترام المنافسة ،ولعبة السوق.

ب-الإقليمية المغلقة: و تقوم على افتراض سياسة الحماية والاقتصاد المخطط،و الذي يهدف إلى خلق سوق موسعة وتعويض الإختلالات الإقليمية وإطار تحليله هو المجتمعات التابعة كمجلس التعاون الاقتصادي المتبادل"الكوميكون" الذي أنشأ في سنة **1949** من طرف الإتحاد السوفياتي سابقا ، والذي كان قائما على أساس إرادة سياسية وقد ترجم فشله بانحلاله الرسمي في سنة **1991** كونه كان يمثل نظام انقطاع دولي خارج ديناميكية الاقتصاد العالمي.

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الإقليمية المنفتحة تهدف إلى تحقيق :[3]

- ✓ التحالف من أجل ضمان القدرة على التفاوض.

---

(1) : Philippe Hugon , **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation** , Paris , Karthala , 2003 , p.36.
(2) :IBID
(3) : IBID

- ✓ التصنيع.
- ✓ تكامل بين المناطق.
- ✓ برمجة الإنتاج وتهيئة الأقاليم مخططة وبعيدة المدى على مستوى الدول.

و لتحقيق الأهداف السابقة يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ مؤسسات وسلطات إقليمية.
- ✓ حماية المجال الإقليمي.
- ✓ ميكانيزم التعويض، وإعادة التوزيع.

ج-الإقليمية المركزة: و تقوم على محصلة العلاقات في داخل الشركات فوق القومية أو في داخل الشبكات، هذا التكامل تضمنه التجمعات التي توسع إستراتيجيتها في مجال إقليمي معين ويرتكز على مشاريع ذات طابع قطاعي، يتم إقامتها من طرف فواعل لها مصالح متقاربة وينتشر هذا النموذج بصفة خاصة في جنوب شرق آسيا وبعض المناطق الأوروبية.

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الإقليمية المنفتحة تهدف إلى تحقيق :

- ✓ الاعتماد المتبادل بين الفواعل.
- ✓ تعاون وظيفي.
- ✓ التحكم في المتغيرات العامة على المستوى الإقليمي.
- ✓ تخفيض تكاليف التحويلات.
- ✓ تعويض الاختلافات.

و لتحقيق الأهداف السابقة يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ سياسات مشجعة للتوجه الإقليمي.
- ✓ دعم الأقطاب الإقليمية.
- ✓ ميكانيزم التعويض.
- ✓ معاهدات، و اتفاقيات تشجع التوجه الإقليمي.

من هنا يظهر أن أي دراسة للعملية التكاملية تحتاج إلى الجمع بين هذه المقاربات التقليدية والحديثة منها، ذلك أن واقع العملية التكاملية أينما كان، يبين صعوبة الفصل بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

رابعا–مزايا التكامل الاقتصادي

تحرص الدول على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أو الاندماج في الكيانات الاقتصادية الكبرى بغية تحقيق العديد من المزايا والمكاسب والتي تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامة هذه التكتلات الاقتصادية.

أ– المزايا الاقتصادية: و تتمثل في:

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** يؤدي التكامل الاقتصادي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الإستثمار .فإتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي الى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبيح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج.[1]
- **تقسيم العمل و تخفيف حدة البطالة:**الاستفادة من مهارة الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل، وعلى نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي ،وهذا عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء مما .يؤدي إلى حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول الأعضاء وهو ما يجعل تحقيق التوازن أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان[2].
- **اتساع الأسواق** :حيث يسمح التكامل بالحصول على مزايا، ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الإنتاجية خاصة بعد تقدم، وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة[3]، وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالمية ولا شك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبذلك تحقيق

---

[1]: عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007 ، ص23.

[2]: محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي،** القاهرة :دار الجامعة المصرية، 1978 ، ص193 .

[3]:مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأمول،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد45 ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009 ، ص ص 37-38

الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص ، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل.

- **تنمية الصناعات المحلية الناشئة:**يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن ترقيتها دون وجود سوق إقليمي محمي " الصناعات الإقليمية الناشئة"، حيث تصبح ذات قدرات تنافسية دولية إذا ما أعطي لها الوقت الكافي للنمو.[1]
- **تحسين مناخ الاستثمار:** إن تكوين التكتلات الاقتصادية من شأنه أن يشجع الاستثمار الوطني والأجنبي على السواء فتشجيع الاستثمارات الوطنية يحدث كنتيجة للانخفاض المتوقع في تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة الاقتصادية و اتساع السوق[2]، هذا من جهة و من جهة أخرى يؤدي الى تشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية سواءًا بين دول التكامل أو من دول خارج التكامل ،إضافة الى الانتفاع ببعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا، ومصادر التمويل منخفضة التكلفة ، وكفاءات التسيير والتسويق.
- **تعزيز عملية التنمية الاقتصادية:** وذلك أن العلاقة التي تربط التكامل الاقتصادي بعملية التنمية الاقتصادية، تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف، حيث يفترض أن التكامل من أحسن الوسائل وأفضلها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سعي التكامل لاستغلال الإمكانيات المتاحة للدول الأعضاء، مستفيدا من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
- **توسيع عمليات التطوير:**يساعد التكامل الاقتصادي على توفير الظروف والشروط المواتية لتسريع عمليات التطوير والتحديث، بتظافر جهود الأطراف المتكاملة عملا على بلوغ استخدام الأساليب التقنية والتكنولوجية في الإنتاج التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، كما يساعد أيضا على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات ، الاقتصادية ومناقشة القوى الاقتصادية والخارجية أو الأجنبية .[3]

---

[1]: بلقاسم زايري ، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 6 العدد 1 ، فبراير 2009 ، ص60.

[2]: محمد إبراهيم محمود أحمد الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و إتفاقيات التجارة العالمية أي خيار للدول النامية**، جامعة عين شمس مصر، بدون تاريخ.

[3]: رشيد بوكساني ، أحمد دبيش ،**معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي** ، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسن وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، بدون تاريخ،ص 3.

- **زيادة القوة التفاوضية:** يعد التكامل الاقتصادي إطارا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية من التكامل الاقتصادي وذلك في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القوة التفاوضية التي تستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس على التكتل ومن ثم على الموقف الاقتصادي لأعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف، والتي تشارك فيها التكتلات الضخمة ،والقوى الاقتصادية الكبرى، حيث يصعب فيها حصول الدول التي تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة[1]، وتعتبر القوة التفاوضية من الأسس التي يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف المساهمة في التكامل بحيث لا يمكن لطرف وحده التفاوض بفعالية في عالم اليوم ، والذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية على كافة المستويات بالتفاوض للحصول على المزايا والمنافع من عمليات التبادل الاقتصادي[2].
- **حرية تنقل عناصر الإنتاج:** عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقر لهذا العنصر، يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال بين الدول.

كما أن استمرار انتقال اليد العاملة من الدول التي لها مستوى منخفض من الأجور، وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة سيؤدي في المدى المتوسط والطويل لاعادة التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه ت وفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل[3].

- **تحسين معدل التبادل التجاري:** يترتب على إزالة الرسوم الجمركية داخل المنطقة التكاملية انخفاض أسعار صادرات كل دولة عضو إلى باقي الدول الأعضاء، و بالتالي يزيد الطلب في كل دولة على

---

(1): محمد نبيل الشيمي، **صيغ التكامل الاقتصادي العربي في إطار متعدد الأطراف**، على الموقع:
http://www.m.ahewar.org/s.asp

(2): مهدي ميلود، **المرجع سبق ذكره**، ص 38 .

(3): سماح احمد فضل، **المشروعات العربية المشتركة و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2010 ، ص61.

صادرات باقي الأعضاء فيزيد بذلك معدل التبادل التجاري داخل منطقة التكامل، كما يمكن للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي تعديل شروط التبادل التجاري بينها ، وبين العالم الخارجي حسب مصالح الدول الأعضاء ،لأن التكتل الاقتصادي يعطي قوة تفاوضية عند الاتفاقيات الخارجية مع العالم الخارجي كما ذكرنا سابقا.

ب-المزايا الغير اقتصادية: هناك بعض المزايا غير الاقتصادية تدفع بالدول إلي التكامل الاقتصادي فيما بينها، و تأخذ الصبغة السياسة ومن أهم هذه الدوافع:

- تفادي الخلافات والنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، وتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، كما حدث ذلك في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة **1957** والتأسيس لقيام الاتحاد الأوروبي.

- تعزيز القوة السياسية اد يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، سواءًا على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة أو العالم النامي على وجه الخصوص .[1]

- تحقيق الوحدة السياسية، خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة، تتمتع بعلاقات ثقافية و اجتماعية وتاريخية عميقة، ولذلك قد يتمثل التكامل الاقتصادي أول الخطوات نحو الوحدة السياسية.

خامسا-مقومات التكامل الاقتصادي:

لكي يكتب لأي تكتل اقتصادي النجاح في بناء التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء يحتاج إلى عدة مقومات، تتمثل في:

أ-المقومات الاقتصادية: تتطلب عملية التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الظروف الاقتصادية الملائمة ،والمشجعة نذكر منها مايلي:

- **توافر البنية الأساسية الملائمة:**من الشروط التي تحظى بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية فالمجال الإقليمي لا يتيح، في الواقع إمكانية انتقال آثار الحجم، و الوفرات الخارجية، والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات

[1]: مفتاح صالح ، سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أيام 17-19 أفريل 2007 ، ص- 69 .

ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي.[1]

- **توفر الأيدي العاملة المدربة** :من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة باستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.

- **انسجام السياسات الاقتصادية** : من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء ، و على وجه الخصوص بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و الضريبية و سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة.[2]

- **التخصص وتقسيم العمل** :حتى يحقق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يفضي إلى وفورات الحجم الكبير والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ربما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل.[3]

- **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** ذلك أن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، فنجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لأن هذا التباين يمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء

---

[1]: عبد العزيز هيكل ، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية** ، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ،بدون سنة نشر، ص21

[2]: إكرام عبد الرحيم، **المرجع سبق ذكره**، ص57.

[3]: جميلة الجوزي ، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أيام 17- 19 أفريل- 2007 ، ص318 .

عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، في حين أنه في الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد الدول مثل هذه الميزة إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.[1]

- **توافر الموارد الطبيعية** : هذا المقوم يعتبر أساسا مهما يتم الاستناد إليه في قيام الاندماج الاقتصادي، و نجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض البلدان يجعلها تسعى للاندماج لكي تستفيد مما يحققه الاندماج من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة البلدان المندمجة.[2]

- **توفر وسائل النقل والمواصلات** :حيث أن توفر المواصلات يعتبر من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء ودعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية وتسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية. [3]

- **الجوار الجغرافي** :حيث أن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت فيه ،الدول المتجاورة مصلحة العمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية.[4]

- **توزيع مكاسب التكامل:** من الشروط صعبة التحقيق هي التحديد الدقيق لمكاسب التكامل وكذا توزيعها العادل على مختلف الأعضاء، ولكن الممكن هو إقامة سياسة مشتركة بهدف اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما، أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان المتأخرة، فينبغي اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي للحيلولة دون حدوث إختلالات اقتصادية واجتماعية تعيق عملية الإنتاج.

---

(1): إكرام عبد الرحيم، **المرجع سبق ذكره**، ص57.
(2): نفس المرجع السابق، ص57.
(3): مقدم عبيدات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2002 ، ص ص 21-22.
(4): عبد الله موله ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262 ، 2000، ص65 .

ب-المقومات السياسية: و تتمثل في:

- **الإرادة السياسية للإتحاد:** و التي تمثل دورا أساسيا في نجاح أو فشل العملية التكاملية، و ذلك لأن غياب هذه الإرادة بين مجموعة الدول التي تريد الدخول في التكامل يعتبر من أهم أسباب المعرقلة لنجاح هذه العملية، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أدرك أهمية التكامل الإقليمي.[1]
- **التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة** :حيث تضمن أن العلاقات السياسية بين الدول أو بالأحرى بين الحكومات قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار ،وتكتسب هذه المقومات أهمية أكبر للتكتلات الاقتصادية التي تجمع بين بلدان نامية بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذه البلدان من جهة، وضعف الروابط الاقتصادية الفعلية فيما بينها من جهة أخرى.
- **القدرة على الاستجابة لأهداف التكامل:** سواءا كانت الأهداف السياسية أو الاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع ، والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، وأشكال وأنماط هذه السياسة وأوامرها اللائحية.
- **إدراك أهمية التكامل:** إن إدراك وإيمان المقررين السياسيين بأهمية اللجوء إلى التكامل الإقليمي كوسيلة لتجاوز بعض المشاكل التي تطرح على الساحة السياسية والاقتصادية، فالعامل السياسي لعب دورا محركا في العديد من الاتفاقيات الإقليمية، بدءا بتشكيل الإتحاد الأوروبي.[2]

ج-المقومات التاريخية و الإجتماعية و الثقافية:

وتتمثل المقومات التاريخية في مدى قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية وتحديدا في تاريخها المشترك سواءًا من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بما في ذلك كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية ثم ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي بعد التحرر من هذه السيطرة، ومن الطبيعي أن يكون التكامل الاقتصادي أكثر يسرا وسرعة كلما كانت هناك روابط تاريخية أوثق وعناصر أكثر بين هذه المجتمعات.

---

(1): إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1974 ، ص43.

(2) : Michel Fouquin, Jean-Marc Siroen, **Régionalisme et multilatéralisme sont-ils antinomiques ?** in : **Economie Internationale**, N°74 ,2eme trimestre, Paris, 1998, p.5.

أما المقومات الاجتماعية والثقافية فتمثل هذه المقومات البيئة أو الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي، وتتركز قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد، وهنا أيضا كلما كان هذا التقارب أو التماثل أكبر فإن التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فحسب وإنما أكثر ضرورة أيضا خاصة إذا شمل عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين.[1]

سادسا-أسس التكامل الاقتصادي:أهم أسس التكامل الاقتصادي نجد :

- **إلغاء القيود على حركة السلع:** إذا كان احد أهم دوافع إقامة التكامل هو إيجاد سوق أوسع قادرة على تصريف فوائض الإنتاج الكبيرة على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء، من خلال تدفق هذه المنتجات داخل هذه السوق المشتركة فان تحقق ذلك يشترط كأساس أول قيام هذه الدول بإلغاء كافة القيود سعريه كانت أم كمية، تمكننا لبلوغ اعلي مستويات الاستفادة من وفورات النطاق الواسع من الإنتاج.[2]
- **إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج** :يأخذ هذا الأساس بضرورة إلغاء كافة القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولي الأعمال المشروعة. [3]
- **تنسيق السياسات النقدية والمالية** :يتطلب نجاح الأساسين السابقين ضرورة هذا التنسيق، فمثلا من الناحية المالية يتعين توحيد الضرائب لان اختلافها يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وأخر والى تقييد مبادلات السلع حتى حالة إلغاء الرسوم الجمركية.
- **تنسيق السياسات الإنتاجية:** يمكن توجيه عناصر الإنتاج نحو أكفا سبل الاستغلال، وذلك بتخصص كل دولة من دول التكامل في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة تنافسية اكبر من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها.

---

(1): علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى،2004 ، ص ص279-280.

(2): كامل البكري ، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية ، بيروت ، بدون طبعة،1988 ، ص 287.

(3): رشيد بوكساني ، أحمد دبيش ،**المرجع سبق ذكره** ، ص04.

سابعا-أشكال التكامل:

من خلال التجارب التكاملية في العالم، يتضح أن الاتفاقيات الإقليمية تختلف وتتنوع حسب درجة عمقها وحسب مستوى الحماية اتجاه السوق، عموما فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي يأخذ الأشكال التالية :

أ-اتفاقية التجارة التفضيلية

و تعتبر أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي، و هي اتفاق بين دولتين أو أكثر تتعهد بموجبه كل دولة على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتضمن منح مزايا وتسهيلات جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة تشمل إزالة بعض العوائق الكمية والغير الكمية في مجال التجارة الخارجية دون إلغاءها مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول الغير الأعضاء في منطقة التفضيل، [1] بمعنى اختيار هذه الدول لمجموعة من التدابير في مجال تخفيضات العقبات الجمركية ، و غير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم فيما بينها في بعض المنتجات فقط التي في غالب الأحيان ليست سلع صناعية[2]، ومن أشهر الترتيبات التفضيلية ما عرف **بمنطقة الكومنولث.**

ب-منطقة التجارة الحرة أو التبادل الحر : ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة ، مع احتفاظ كل دولة عضو بفرض حقوقها الجمركية على بقية دول العالم .

وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة، هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، قد تجد الدول الغير الأعضاء أنه من المربح تصدير منتجا للدولة العضو التي تحتفظ بمستويات منخفضة من الرسوم الجمركية الخارجية وعندئذ تقوم من خلالها بإعادة تصديرها إلى بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة التي تحتفظ برسوم خارجية مرتفعة نسبيا[3].

وبدون الاتفاق على" **قواعد المنشأ** بين الأعضاء في منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بالدول المنتجة للسلعة، فإنه لا يمكن الحيلولة دون حدوث ذلك.

وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة **NAFTA .**

ج-الاتحاد الجمركي : في هذه الصورة من التكامل تصبح حركة السلع حرة بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية، لكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه بقية دول العالم، وكذا امتناع الدول الأعضاء عن عقد اتفاقيات جمركية منفردة مع الدول الأخرى.

---

[1]: سامي عفيفي حاتم،التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، **المرجع سبق ذكره،** ص286

[2] : Paul URANGA, **Le Rôle du Commerce dans l'Intégration Economique**, le Commerce Inter-Maghrebin :Pour une Dynamisation des Echanges, 1990, P.P. 26, 27.

[3] : Jean-Marc Siroën, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Edition la découverte, Paris, 2000,p.15.

والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحيان تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من أشكال التكامل الأخرى وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر.[1]

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي:[2]

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

وكمثال على هذا الاتحاد نجد اتحاد" **البنلوكس(Benelux).**

د-السوق المشتركة

وفي هذا الشكل تلغى الرسوم والحواجز الجمركية بمختلف أشكالها بين الدول الأعضاء وتوضع سياسة تجارية خارجية موحدة تجاه الدول الغير الأعضاء من العالم الخارجي، والأهم من دلك إلغاء كل القيود على حركة عناصر الإنتاج"العمل، رأس المال والتكنولوجيا"، فيما بين الدول الأعضاء ،وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة.[3]

وتعتبر الأسواق المشتركة من المراحل الأرقى في الاندماج الاقتصادي بعد مرحلة التكامل الاقتصادي الكامل، فتلغى الضرائب الجمركية و القيود الكمية فيها، و هي خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية و سياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة، السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بموجب معاهدة روما سنة **1957** .

هـ-الاتحاد الاقتصادي : هذه المرحلة هي أكثر تكاملا من النماذج السابقة ، حيث بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية

---

(1) : Jean-Marc Siroën,op.cit., p.16.

(2): سامي عفيفي حاتم،" التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، **المرجع سبق ذكره**، ص292

(3): حسين عمر، **المرجع سبق ذكره**، ص8.

والمالية والنقدية ، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.[1]

والاتحاد الأوربي يعتبر اتحادا اقتصاديا منذ **1993** .

و-الاتحاد النقدي:وهذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن – بالإضافة إلى ما تقدم في المراحل السابقة –توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة عليا، وعملة موحدة تتم بها عمليات التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات.[2]

ففي الاتحاد النقدي يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء إلى مستوى توحيد السياسات النقدية و المالية و السياسات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية ، و بالتالي:[3]

- في مجال الوحدة النقدية تعكسها مجموعة الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للبلدان الأعضاء في منطقة التكامل، و أحسن مثال على ذلك عملة الوحدة النقدية الأوروبي اليورو
- .في المجال المالي فإن الأمر يقتضي تحرير، و إزالة كافة القيود التي تعرقل حركية، و انسياب رؤوس الأموال بين البلدان الأعضاء.
- في الجانب الاجتماعي اتخاذ تدابير تعمل على التقليل من مظاهر الفقر، و سياسات في مجال التشغيل و الكفالة الاجتماعية، و سياسات لتحسين مستوى المعيشة بالتنسيق في سلم الأجور، وتقاربها في المنطقة التكاملية ، و هي من الأمور الهامة ، و الحيوية للاقتراب من مرحلة الاندماج الاقتصادي التام أو الكلي، بإنشاء سلطة فوق قومية تكون قراراتها ملزمة للبلدان الأعضاء.

ثامنا-الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي:

تركز تحليل معظم الاقتصاديين على الاتحاد الجمركي كصورة أكثر تعبيرا ووضوحا عن الآثار المتوقعة من قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ، حيث تنقسم هذه الآثار إلى نوعين رئيسيين: الأول يتمثل في الآثار الساكنة قصيرة الأجل الراجعة إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين اقتصاديات الدول الأعضاء بالاتحاد الجمركي، وهي تؤثر على كل من الإنتاج و الاستهلاك و شروط التجارة لهذه الدول، أما

---

(1): سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث ، العدد 1 ،2002،ص 87.

(2) : Jean-Marc Siroën , op.cit., p.16.

(3):محمد عبد العزيز عجيمة ،**المرجع سبق ذكره** ،ص144 .

الثاني فيتمثل في الآثار الحركية طويلة الأجل التي تؤثر على الطاقة الإنتاجية و معدل نمو اقتصاديات الدول الأعضاء بالاتحاد.[1]

1-الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي:تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد في الدول الأعضاء في الاتحاد.

و تجدر الإشارة إلى أن تحليل الآثار الساكنة لقيام الإتحاد الجمركي لا يخرج عن الفروض التي تحددها النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي في إطار النظرية الكلاسيكية، وهذه الفروض هي:[2]

- ✓ منافسة تامة.
- ✓ نفقات ثابتة.
- ✓ انعدام تكاليف النقل.
- ✓ ثمن السوق العالمية لأية سلعة تكون مساوية لتكلفة إنتاجها أقل بلد نفقة.
- ✓ تشغيل كامل للموارد.
- ✓ تقنيات الإنتاج معطاة.
- ✓ التعريفة الجمركية هي الحواجز الوحيدة المعتبرة.

ويرجع الفضل في تحليل الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي إلى الاقتصادي " جاكوب فاينر "، وأعماله الرائدة في سنة **1950** ، وفي هذا الإطار يفرق " فاينر " بين نوعين من أثار الإتحاد الجمركي على الرفاهية، يعرف الأول بخلق التجارة، والثاني بتحويل التجارة.[3]

أ-أثر خلق التجارة : و يتمثل في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة ، و الذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي و بالتالي يترتب على ذلك توزيع و تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.[4]

و بشكل أكثر بساطة يقصد بخلق التجارة استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.[5]

وهذا يعني أن خلق التجارة يشكل أثرا ايجابياً لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد،

---

(1):محمود يونس، على عبد الوهاب نجا،اسامة احمد الفيل، **المرجع سبق ذكره**،ص 205.

(2): محمد بن عزوز ، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010 ، ص5 .

(3): رابح خوني، **المرجع سبق ذكره** ، ص 14 .

(4): السيد محمد احمد السريتي، **المرجع سبق ذكره**،ص 200.

(5): دومنيك سلفاتور، **المرجع سبق ذكره** ، ص99 .

وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

و من بين الشروط التي تمكن الاتحاد الجمركي من تحقيق الكفاءة وزيادة الرفاهية من خلال ما يؤدي إليه من خلق للتجارة ما يلي:[1]

- ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، و بذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الأعضاء.
- انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء، وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا.
- كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها،كلما قل عدد المنتجين غير الأكفاء داخل الإتحاد.
- زيادة درجة التنافس بين دول الاتحاد وانخفاض درجة التكامل بينها وهو ما يعني زيادة إمكانيات التخصص وتعميقه ومن ثم خلق مزيد من التجارة مع قيام الإتحاد، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد يزيد من مستوى الرفاهية إذ تكون من دول متنافسة أكثر منه من دول متكاملة، أي دول صناعية وأخرى زراعية.
- التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد، مما يجعل تكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة.
- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيد من التجارة والرفاهية.

ب-أثر تحويل التجارة : أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم، نتيجة اعتماد اتحاد جمركي استبدال جزء من الواردات المنتجة بطريقة أكثر كفاءة نسبيا "أقل تكلفة نسبية" في دول أخرى خارج الاتحاد، و يحل محله جزء من الواردات المنتجة بطريقة أقل كفاءة نسبيا " ذات تكلفة نسبية مرتفعة" في دول أخرى أعضاء في الاتحاد، و يترتب على ذلك اعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يؤدي الى الابتعاد عن التخصيص الافضل للموارد الاقتصادية، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية.[2]

يشكل تحويل التجارة الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي الإقليمي لأنه ينقص من الكفاءة الإنتاجية للواردات، لأن استبدال واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد ينتج عن

---

[1]: عبد الرحمان روابح، **المرجع سبق ذكره**،ص144

[2]: محمود يونس، على عبد الوهاب نجا،اسامة احمد الفيل، **المرجع سبق ذكره**،ص 206.

المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء، حيث تصبح هذه الأخيرة بسبب السياسة التجارية التميزية متفوقة على الدول غير الأعضاء، وهذا يؤدي إلي تغير أنماط التجارة حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو.[1]

ويجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة، فإذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فان إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية، وتحقيق الاقتصاد الوطني زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية، أما اذا كان زاد أثر تحويل التجارة على أثر خلق التجارة فيحدث العكس.

2-الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي (النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي):

يلاحظ أن التحليل السابق يركز فقط على الآثار الساكنة "الاستاتيكية" للاتحاد الجمركي، و التي تكون على المدى القصير بسبب التغيير في تكاليف الإنتاج على إثر إزالة العوائق الجمركية والكمية، وبذلك تكون لحظة أي تحدث مرة واحدة، غير أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية و التي تحدث على المدى الطويل و لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي .

وهذه الآثار الديناميكية للتكامل الإقليمي تحدث توسعا في حجم السوق الذي ينتج عنه آثارا إيجابية على المدى البعيد، حيث يؤدي إلي زيادة المنافسة، وتمتع الاقتصاد بوفرات الحجم، وتحسن مناخ الاستثمار، وهذه العوامل تؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي داخل التكتل وزيادة الرفاهية والتنمية الاقتصادية.

أ-اتساع السوق: بحيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى النمو في إنتاج المشروعات بسبب زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية.

و يمكن أن نميز بين نوعين من الوفورات:

- **الوفورات الخارجية:**وهي تلك الوفورات التي تشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة أو في عدة صناعات مثل وفورات التركيز والمعرفة والتخصص.
- **الوفورات الداخلية:**وهي تلك المحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة توسعها في الحجم مثل الوفرات الفنية (تصميم العمل، استيفاء الطاقة الإنتاجية للماكينات)، والوفورات الإدارية(تخصص العمل، وتحصيل

[1]: علي عبد الفتاح أبو شرار، **المرجع سبق ذكره** ،ص413

الخبرة)، وفورات التسويق والعمليات التجارية(ارتفاع كمية المدخلات يؤدي إلى انخفاض سعرها، و الحصول على امتيازات وتخفيضات في وسائل النقل والشحن،الاقتصاد و نفقات التوزيع) .[1]

ويسهم اتساع السوق في رفع مستوى حجم الإنتاج الأمثل المرتبط بالتكاليف الوحدوية الدنيا للفعالية إذ في حالة سابقة لتشكيل الاتحاد الجمركي لا تصرف الشركات الوطنية منتجاتها إلا في السوق الداخلي، وإذا كانت هذه الأخيرة ضيقة فتتحمل الشركة تكاليف زائدة ، وباتساع السوق تنخفض هذه التكاليف أو تنعدم.

إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع، من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع(وفرات الحجم الكبير)، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة.

ب-التخصص: يمكن للدول المتحدة أن تستفيد من مميزاتها النسبية، عن طريق تخصص الدولة العضو بالسلعة التي تحقق فيها ميزة نسبية، وبذلك تتاح للدول المتحدة مجتمعة فوائد الاتحاد الجمركي.

ولقد أوضح آدم سميث بأن تحقيق التخصص مرتبط بحجم السوق، فالاتحاد الجمركي يعمل على توسيع السوق للمنشآت المتحدة مما يتيح لها التخصص في الصناعات التي تحقق فيها ميزة نسبية، فيمكن للدول المتحدة أن تنتفع من اقتصاديات الحجم الكبير، والتي قد تكون سبباً في التجارة، ولا تقتصر استفادة هذه الدول على مبادلة السلع والخدمات وإنما تمتد لتشمل خيارات المبادلة المتعددة والمتاحة بسبب إنتاج سلع مختلفة، فتزيد التجارة من حجم السلع والخدمات المتوافرة (على حسب أهميتها ومدى ارتباطها بتحقيق الاكتفاء الذاتي)، فعن طريق التخصص وتعديل مدخلات الإنتاج يمكن الاستفادة من الموارد الاقتصادية للدولة ويمكن أن يتم تعديل الميزة النسبية لهذه الدول.[2]

ج-زيادة التبادل التجاري والنشاط الاستثماري داخل الاتحاد: يسهم تشكيل الاتحاد الجمركي في ارتفاع التجارة ما بين الفروع أفقيا و عموديا، ونمو التبادل حيث أن قيام التكامل في صورة اتحاد جمركي أو صورة أرقى يعني دوام الالتزامات فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة، وهو ما يعني إزالة المخاطر المرتبطة بالسياسة التجارية، وتبقى المخاطر المرتبطة بتغيير السياسات النقدية والمالية قائمة في الاتحاد الجمركي، إلا إذا تحقق التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتكاملة.

---

[1]:محمد عبد المنعم،أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1999، ص 260.

[2] : Jovanovic', M. ''***International Economic Integration***.'' London & New York: Routledge, 1998.P79.

د-المنافسة: ان انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء المكونة للاتحاد يزيد من حدة المنافسة ، ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى تزايد الكفاءة الاقتصادية في الصناعات المحمية (قبل تكوين الاتحاد) بعد إقامة الاتحاد الجمركي. وقد أسماها **Machlup** بالكفاءة الإجبارية، ففي حالة المنافسة يتم تخفيض تكاليف الإنتاج، وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات، وتحسين مستوى الجودة، وتقديم سلع جديدة، مما يعني تحول الموارد الاقتصادية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية والأكفأ استخداماً للموارد الاقتصادية مما يزيد من الرفاه الاقتصادي، ويرى **Balassa** بأن زيادة الكفاءة الإنتاجية قد تنجم عن التخصص وحدوث وفورات الحجم، ويحدث هذا الأثر بصفة خاصة في الأقطار التي تتمتع فروعها بدرجة عالية من الحماية قبل بدء عملية التكامل الاقتصادي .[1]

هـ-عوامل أخرى : و تتمثل في:

- ✓ التوقعات التفاؤلية.
- ✓ زيادة فرص الاستثمار واجتذاب الأموال الأجنبية.
- ✓ زيادة قوة المساومة وتحسين شروط التجارة للدول الأعضاء مع العالم الخارجي.

[1]: رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم، **تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستار غير منشورة ، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود، 1998 ،ص 22.

المحور الثامن: متفرقات

ارتأينا من خلال هذا المحور ان نقوم بالتطرق لبعض المفاهيم المهمة المتعلقة بمقياس المالية و التجارة الدولية و التي لم يتم ادراجها في برنامج المقياس غير انها تعد من المفاهيم الجد مهمة، و التي يمكن ان تساعد الطالب في اطار البحوث و الأعمال الموجهة.

أولا- السياسة الحمائية الجديدة

مند سنة **2009** تأزُّمت التجارة الدولية التي عانت أشد درجات الهبوط والتراجع منذ فترة الثلاثينيات، وعادت الحمائية مما أحدث تغييرًا في الاتجاه نحو تحرير التجارة الذي استمر ما يقرب من ثلاثة عقود. ولكن على عكس ما كان متوقعًا، فإن الحمائية لم تعد كردة فعل، وإنما تسللت إلى السطح بطرق شديدة الدقة والخفاء. ومن ثم فإنه قد حان الوقت للنظر في السياسات التجارية عقب الأزمة والتفكير في مستقبل تلك السياسات مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي.

1-أساليب السياسة الحمائية الجديدة:

لقد ظهرت اساليب جديدة للحماية و هي:

- تلزم الدولة البنوك المستفيدة من مساعدات على عدم منح قروض او الاستثمار خارج الدولة.
- اعتماد اساليب حمائية تحت شعار محاربة الاغراق لمحاربة السلع الصينية.
- تحت ستار الاخذ بجودة المنتجات و تحسين النافسية وضعت كل دولة أو مجموعة من الدول معايير اضافة لمعايير الايزو و شكلت مختبرات و لجان تشرف على سلامة الواردات مما عرقل وصول هذه المنتجات للسوق المحلي.
- ضغط الحكومات و المنظمين لتركيز مزيد من الانشطة التجارية المالية داخل الدولة.
- فرض قيود على العمال المهاجرين .
- فرض قيود على الاستثمار الاجنبي المباشر تحت شعار "الاستثمار الوطني".

و تطرح عودة السياسة الحمائية العديد من التساؤلات أهمها:

- ✓ ما مدى تأثير العودة للسياسة الحمائية على التجارة الدولية في ظل المنظمة العالمية للتجارة،و التحرير التجاري؟
- ✓ في أي اطار يمكن تصنيف أساليب السياسة الحمائية الجديدة؟
- ✓ ماهو واقع السياسة الحمائية الجديدة في ظل تحديات العولمة؟

ثانيا–الأثر الوهمي لأسلوب المرونات في الدول النامية

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها مبدأ نظرية أسلوب المرونات باعتباره يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات.

وتدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات، والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية، وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات، وظهر هذا الأسلوب خلال فترة ثلاثينات القرن العشرين، و ينسب إلى روبنسون **Robinson** ، وقد تدعم بما يسمى بشرط مارشال– ليرنر **Marshal-Lerner.**

ويتميز أسلوب المرونات بأنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي زيادة الواردات، أو تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات، كما أن أسلوب المرونات لا يهتم بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على الصادرات، والواردات من السلع و الخدمات.[1]

و يتم التأثير على الميزان التجاري في حالتين:

أ–حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي الى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات و الواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها، وتزداد الصادرات نتيجة لذلك في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فأسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وانخفاض الواردات، وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان التجاري.

ب– حالة الفائض: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي الى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات و الواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع

[1]: محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات،جامعة شلف،الجزائر،ص 336.

في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات، وانخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تدريجيا الى تلاشي الفائض في الميزان التجاري.

ولاشك أنه في الحالتين لا يؤدي تغيير سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات، والواردات بالنسبة لسعر الصرف.

و تجدر الإشارة أن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها يمكن اعتبارها مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية، وذلك:[1]

- ✓ إذا كانت نسبة كبيرة من الإنتاج مستوردة من الخارج، وإذا ما كانت عملية احلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية تستغرق وقتا طويلا، وفي غير صالح العملية الإنتاجية فإن الأسعار سترتفع لسببين هما:
  - ارتفاع الأسعار يكون بسبب ارتفع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.
  - ارتفاع الأسعار يكون بسبب انخفاض كمياتها (أي كميات مستلزمات الإنتاج)، والنتيجة النهائية سوف تتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لقد ظهر فيما سبق أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات أعلى من السابق أما إذا كانت هذه السلع المستوردة ضرورية للمواطن المحلي(لا يمكن الاستغناء عنها) ، هذا سيضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار، ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن، وهذا الأمر سوف يدفع المواطن للمطالبة برفع الأجور والرواتب، وهكذا ستظهر موجة تضخمية جديدة داخل الإقتصاد المحلي.

1-أسلوب المرونات و تخفيض قيمة العملة

إن تخفيض قيمة العملة بموجب أسلوب المرونات المنصوح به من طرف صندوق النقد الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي، لم يكن له الأثر الآني على مستوى ميزان المدفوعات، فأسلوب المرونات الذي ترتكز عليه معظم سياسات الإصلاح التي تنصح بها مؤسسات النقد الدولية، والتي تلزم الدول بتنفيذها ضمن رزنامة شاملة تشمل مجمل المتغيرات الإقتصادية، لذلك نبدي الملاحظات التالية:[2]

---

[1] : Pavle Petrvic (2010) :op. cit, p 26.

[2]: محمد راتول،**الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات إفريقيا (العدد4) ، جامعة الشلف، الجزائر،بدون سنة نشر،ص ص 249-251.

- إن شرط مارشال– ليرنر يكون صحيحا فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من الواردات والصادرات كبيرة جدا ، وهو شرط يصعب توفره خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الإقتصادية، وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي على التكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير، أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات(بدائل الواردات) ، فمعظم الدول النامية أحادية الصادرات، إذ لا تكاد تصدر منتوجا واحدا، ففي أغلب الأحيان ترتكز على المواد الأولية الاستخراجية، و بعض المنتوجات الفلاحية ، وبعض المنتجات الصناعية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية.

والنتيجة هي أن تخفيض قيمة العملة لايكون له أدنى تأثير على زيادة الصادرات، وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض قيمة العملة هي حجة باطلة عمليا، على الأقل بالنسبة الأحادية الصادرات.

- إن فرضية العجز الطفيف لا تنطبق على الدول النامية بسبب التنمية الإقتصادية التي تحتم على هذه الدول زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج ، إذ أن السياسة الإقتصادية تقتضي تسخير موارد مالية هائلة لانطلاق برامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية،وهذا يعني أن تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينجر عنه بالضرورة تحسن في ميزان مدفوعات الدول النامية، لكون النظرية تفترض وجود عجز طفيف في ميزان المدفوعات حتى يصح تطبيقها.
- إن أسلوب المرونات لا يهتم بكل عناصر ميزان المدفوعات، فهو يهتم بميزان السلع مهملا العناصر الأخرى التي يمكن أن يكون لها الأثر البالغ، ومن ذلك ميزان رؤوس الأموال، والعمليات المالية.
- إن أسلوب المرونات ينطلق من فرضيات يصعب تحققها عمليا، ومن ذلك:
  - ✓ خضوع الإنتاج للنفقات الثابتة، وهو أمر يصعب تحققه في إقتصاد يعاني أزمات إقتصادية هيكلية كإقتصاديات الدول النامية.
  - ✓ شرط التوازن المستقر في سوق الصرف الأجنبي، وهو شرط أيضا لا يمكن تحققه إلاّ لفترات قصيرة.
  - ✓ إن فرضية سيادة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لا يمكن تحققها في إقتصاد يعاني أزمات إقتصادية كالإقتصاديات النامية.
  - ✓ عدم قيام أطراف التعامل الخارجي الأخرى بإجراءات مضادة تؤدي إلى إبطال سياسة تغير سعر الصرف، وهو شرط لا يمكن ضمانه أيضا في الإقتصاديات المعاصرة بحكم المصلحة الإقتصادية العليا لإقتصاد كل دولة.

و حتى لو افترضنا صحة فرضية أسلوب المرونات و مدى تأثيرها على الميزان التجاري فان ذلك سيخلق تنافسية سعرية فقط ، في حين حتى تتمكن المنتجات من المنافسة الدولية يجب ان تتمتع بمزايا أخرى كالجودة مثلا.

ثالثا–محددات سعر الصرف في الدول النامية

لقد سجلت معدلات التبادل بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية،و خاصة المحروقات تحركات كبيرة ناجمة عن تقلبات الأسعار العالمية،مما اثر على تحديد أسعار الصرف الحقيقية لهذه الاقتصاديات،لذا فان تمييز سعر صرف التوازن على المدى الطويل أصبح أمرا ضروريا لقياس حجم هذا التأثير على البلدان المصدرة للمحروقات،و تقييم الفروقات بين أسعار الصرف الحقيقية و القيم التوازنية.

و كثيرا ما يكون أول ما يعتمد عليه المحللون و الاقتصاديون الراغبون في تقدير سعر الصرف الحقيقي للتوازن،هو نموذج تعادل القوة الشرائية ، و ذلك باستخدام السلاسل الزمنية و خصائص سعر الصرف الحقيقي للتوازن ،و يجب إن يكون اقتراب سعر الصرف الحقيقي من مستواه التوازني بسرعة كافية لان التباطؤ في الاقتراب لا يتوافق مع خصائص نموذج تعادل القوة الشرائية رغم أنه يسمح بحدوث انحراف عن المستوى التوازني في المدى القصير.

إن مجموعة كبيرة من النماذج الهيكلية قد فشلت في التنبؤ الدقيق بالسير العشوائي لسعر الصرف الحقيقي و الاسمي على حد سواء ،كما إن المشكلة المعروفة عن نموذج تعادل القوة الشرائية هي أنه لا يأخذ في الاعتبار سعر الصرف الحقيقي للتوازن الذي يعرف بأنه : " نسبة السلع القابلة للتبادل إلى السلع الغير قابلة للتبادل ،و التي تحقق التوازن المتزامن الداخلي و الخارجي " .

و هذه المتغيرات في حد ذاتها متغيرات ذاتية من المرجح أن تتغير مع مرور الزمن استجابة لمجموعة مختلفة من المتغيرات الاقتصادية ،حيث يتأثر مسار سعر الصرف الحقيقي مع مرور الزمن بالقيم الحالية و المتوقعة للمتغيرات التي تؤثرعلى التوازن الداخلي و الخارجي ،و تسمى هذه المتغيرات باسم" المحددات" .

و قد تعددت المحددات المحتملة التي قدمها الباحثون فحسب **Balassa samuelson** [1] تتمثل هذه المحددات في :الإنفاق الحكومي ،الاختلالات المتراكمة في الحساب الجاري ،فروق أسعار الفائدة الحقيقية.

[1] : Balassa,**the purchasing power parity doctrine : Areappraisal**,journal of political economy, ($N^0$72/6),Dec 1964,pp 548 – 596.

أما فيما يخص **Macdonald و clark** [1] قاما بتطوير مقاربة أفضل و ذلك من خلال القيام بالتفرقة بين المحددات الدائمة و المؤقتة لسعر الصرف الحقيقي.

لقد وضعت عدة نماذج لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدول النامية حيث قام **Edward** ببناء نموذج لسعر الصرف التوازني في الدول النامية ،مع تبيان أهم المحددات المتحكمة في تحركات سعر الصرف الحقيقي للتوازن على المدى الطويل و أهمها : معدلات التبادل التجاري ،الإنتاجية ،انخفاض صافي الأصول الأجنبية ،التوازن المالي ، تدابير الانفتاح التجاري و نظام الصرف ،كما قدم **Ostry** و **khan**[2] لوحة بيانات تتضمن تقديرات مرونة سعر الصرف الحقيقي للتوازن بالنسبة لصدمات التبادل التجاري و السياسات التجارية.

و العديد من هذه الدراسات و التي أجريت في سنوات التسعينات قد فشلت في إيجاد نموذج إحصائي للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و محدداته حيث فشل **Edward** [3] في إيجاد نموذج يحدد بدقة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و فروق أسعار الفائدة الحقيقية ، كما أظهرت الدراسات التجريبية نتائج متباينة لأثر **Balassa samuelson** على أسعار الصرف الحقيقية.

و الاشكالية تبقى مفتوحة حول ايجاد نموذج يحدد بدقة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و محدداته ،بحيث يتوافق إطاره النظري مع التطبيقي ،و يتم فيه إدماج لاخطية تحركات سعر الصرف لاسيم في الدول النامية.

رابعا–اثر انعكاس تغيرات سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية و الخارجية ، لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية و تطور أسواق المال الدولية، لذلك يظهر هذا السعر مختلف اختلافا جذريا في مضمونه و مدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، باعتباره حلقة الربط بين الاقتصاديات الدولية و مقياسا هاما لحجم معاملاتها، بالاضافة إلى ذلك فسعر الصرف له أثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي ، من خلال علاقته المباشرة و غير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، معدلات النمو و رصيد ميزان المدفوعات)، بذلك أصبح سعر الصرف يكتسب أهمية بالغة كأداة من أدوات الاقتصاد

---

(1) : Clark et Macdonald,**Exchange rates and economies fundamental :A methodologi**, comparison of beers and feers, 1999,pp 285-322.

(2) : M khan et Mostry,**response of the equilibrium real exchange rate to real disturbances in developing countries**, word development,1992 ,pp 125- 134 .

(3) : s edwards , **Exchange rates in emerging economies : what do we know** ? what do we need to know ,NBER Wp 7228 , july1999 .

الكلي، رغم أن درجة تأثيرها في الاقتصاد تختلف باختلاف نظم الصرف المتبعة نتيجة لتباين خصائص كل نظام.

و نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها سعر الصرف لجأ الاقتصادون لإعادة تقييم الروابط النظرية لهذا المتغير الاقتصادي،و من هنا بدأ الربط بين سعر الصرف و أسعار السلع التجارية لدراسة كيفية تفاعلها مع سعر الصرف ،و ردة فعلها مع تغير الزمن(هل هي كلية أم جزئية؟)، و من هنا تأتي إعادة تقييم نقاط ضعف النماذج التقليدية لسعر الصرف و شرح بعض الحقائق المتعلقة بمجال التجارة ،لكن من المهم أن نفهم أن هذه العلاقة تتجاوز مجال التجارة العادية لأنها تؤثر على كل من الاقتصاد الجزئي و الكلي، وسميت الدراسات التي تعالج هذه القضايا بأثر انعكاس سعر الصرف ، والذي يعد محور جدل كبير في مواضيع الاقتصاد الدولي ،لاسيما بعد انهيار نظام بروتن وودز و تعويم نظام الصرف ،حيث لم يلعب هذا الأخير الدور المتوقع في إحداث التوازن خاصة فيما يخص الموازين التجارية للدول الرئيسية المشاركة في التجارة اذ لم تستجب للتوقعات و التقييمات الخاصة بانخفاض قيمة العملة.

و يعرف **اثر انعكاس تغيرات سعر الصرف (pass-through)** بأنه :" النسبة المئوية للتغير في أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية الناجمة عن تغير بنسبة **1**٪ في سعر الصرف بين الدولة المستوردة، والمصدرة " .[1]

وكنتيجة للأدبيات زاد الاهتمام بأثر انعكاس سعر الصرف لحد كبير خاصة بعد الجدل القائم حول قانون السعر الواحد، و قام الباحثون بتحويل اتجاههم لدراسة و شرح أثر الانعكاس الناقص و أسباب الانحراف عن قانون السعر الواحد، فبعض الدراسات ركزت على سلوك التسعير في السوق من خلال فحص نسبة الأسعار الأجنبية إلى الأسعار المحلية ،بينما ركزت دراسات أخرى ببساطة على أسعار الواردات لتقدير معاملات حساسية سعر الصرف ،في حين تمت دراسات حول تردد البيانات الشهرية ،على افتراض أن الأسعار تتأثر بسرعة لتحركات أسعار الصرف، و رغم هذه الاختلافات إلا أن هناك نقطة مركزية تفصل بين النماذج الحديثة و التقليدية للمرونة وهي وضعية هيكل السوق.

---

(1) :Roberto Álvarez, Patricio Jaramillo, Jorge Selaive(2008):**Exchange Rate Pass-Through into Import Prices: The Case of Chile,** voir le site :
https://ideas.repec.org/p/chb/bcchwp/465.html

1-تحليل آلية عمل أثر انعكاس سعر الصرف

إن المبدأ الذي تقوم عليه حساسية سعر الصرف هو ما يدعى بقانون السعر الواحد حيث تقوم الأسواق التنافسية بمعادلة سعر السلعة نفسها في بلدين مختلفين، ويمكن القول أن سعر الصرف بين عملتين يكون متساويا عندما تكون قوتهما الشرائية هي نفسها في كلا البلدين، وأن سعر الصرف بين الدولتين يجب أن يساوي نسبة مستوى سعر سلة ثابتة من السلع، والخدمات في الدولتين.

وبالتالي يجب أن تكون أسعار السلع القابلة للإتجار هي نفسها في كل مكان، فقد تحولت مرة واحدة إلى عملة مشتركة، وهذه المساواة تعكس فرضية المنافسة الكاملة في سوق السلع القابلة للإتجار.

و نقول أن حساسية سعر الصرف هي حساسية ناقصة عند انحراف الأسعار عن قانون السعر الواحد.

أ- قانون السعر الواحد و أثر انعكاس سعر الصرف

يعبر عن قانون السعر الواحد_ كما ذكرنا سابقا_ بالمعادلة التالية:

$$P^{i}_{t} = S_{t}.\ P^{i*}_{t} \quad \text{.....} \quad (1)$$

حيث :

P^{i}_{t} ، P^{i*}_{t}: هما سعري السلعة **i** في كل من الدولة الأجنبية، والدولة المحلية.

S_t : هو سعر الصرف(عدد وحدات العملة المحلية الأزمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية).

إذا كان ثمن السلعة **i** الفرنسية في الدولة المحلية (الجزائر) هو **120** دينار جزائري، وثمنها في الدولة الأجنبية (فرنسا) **1.2** أورو، فهذا يعني أن سعر صرف الدينار مقابل الأورو هو: **1** دينار =**0.01** أورو.

وحسب قانون السعر الواحد فإن (**1.2*100=120**) فاذا ارتفع سعر صرف الأورو مقابل الدينار، وأصبح: (**1** دينار =**0.005** أورو) ، وعلى اعتبار بقاء سعر السلعة **i** في فرنسا هو نفسه، فإن السعر الجديد للسلعة **i** في الجزائر يجب أن يكون:

240=200*1.2

ومنه فإن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدينار قد انتقل أثره بشكل تام إلى أسعار السلع المستوردة (فتغير سعر الصرف أدى لتغير السعر المحلي للسلعة **A** بنفس النسبة)، وبالتالي أصبح سعر السلعة **i** في الجزائر **240** دينار.

ويحصل الإنحراف عن قانون السعر الواحد عندما يتغير السعر الأجنبي للسلع القابلة للإتجار، فيغير في السعر المحلي لهذه السلع، ولكن بنسبة مختلفة عن التغير في أسعار الصرف، وهنا يكون انتقال تأثير أسعار

الصرف غير مكتمل، فحسب مثالنا إذا أصبح السعر الجديد للسلعة **i** في الدولة المحلية أقل من **240** دينار نقول أن انتقال أثر تغير سعر الصرف غير مكتمل.

ويمكن التعبير بشكل مبسط أكثر عن علاقة حساسية أسعار الصرف من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta P^{i}_{t} = \Delta S_{t} . \Delta P^{i*}_{t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

Δ:نسبة التغير.

فإذا تغيرت أسعار السلع الأجنبية (السلعة **i** الفرنسية في الجزائر)، وبقيت التغيرات في أسعار الصرف بين العملة المحلية، والأجنبية ثابتة فإن انتقال أثر أسعار الصرف يكون كاملاً ، وبالمقابل إذا تغيرت أسعار السلع الأجنبية داخل الدولة المحلية، ولكن نسبة التغير في أسعار السلع الأجنبية المستوردة تختلف عن نسبة التغير في أسعار الصرف عندها يكون هناك انحراف عن قانون السعر الواحد، وتكون حساسية أسعار الصرف غير مكتملة.

إن قانون السعر الواحد يعمل في ظل فرضية المنافسة الكاملة في سوق السلع القابلة للإتجار، ولكن إذا تم التخلي عن هذا الإفتراض فإنه يمكن تحقيق أرباح إضافية نتيجة للتغيرات في الهوامش الربحية بالنسبة لواضعي الأسعار، ويمكن إعادة تعريف أسعار السلع القابلة للإتجار على أنها" مجموع تكاليف انتاج السلعة **(C)** ، و هامش الربح **(P)**.

$$\Delta P^{i*}_{t} = \Delta C^{*} . \Delta P^{*} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و تصبح معادلة السعر الواحد كالتالي:

$$\Delta P^{i}_{t} = (\Delta C^{*} + \Delta P^{*}) . \Delta S_{t} \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

من خلال المعادلة رقم **(4)** نلاحظ أن التغير في الأسعار المحلية للسلع القابلة للإتجار مرتبط بسعر الصرف، وبالسياسات السعرية للشركات الأجنبية(سلوك التسعير في السوق)، وفي هذه الحالة فإن المصدر الأجنبي قد يلغي تأثير انخفاض قيمة العملة عن طريق تخفيض الهوامش الربحية، وذلك للحفاظ على الحصة السوقية في سوق الدولة المحلية المستوردة، وبالتالي حساسية أسعار الصرف غير مكتملة.[1]

إن انتقال أثر أسعار الصرف يسمح بإختلاف هوامش الربح من خلال سلوك التسعير في السوق، وبالتالي يمكن التعبير عن قانون السعر الواحد بالمعادلة التالية:

$$(\Delta C + \Delta P) = (\Delta C^{*} + \Delta P^{*}) . \Delta S_{t} \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

[1]: بربور مشهور هذبول:**العوامل المؤثرة في انتقال أثرأسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن،2008،ص 18.

فإذا ارتفع سعر صرف الأورو مقابل الدينار فإن المصدر الفرنسي للسلعة **i** يمكنه امتصاص انخفاض قيمة العملة المحلية من خلال تخفيض هامش الربح للسلعة **i.**

إن أثر انعكاس سعر الصرف إلى الأسعار يكون بشكل غير مباشر، ويتم عبر قنوات مختلفة (أسعار السلع المستوردة سواءا النهائية أو الوسيطة،أسعار السلع المنتجة محليا)، وبالتالي فإنتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار يتم من خلال ثلاث قنوات رئيسية، وهي:[1]

- ✓ **أسعار السلع الوسيطة المستوردة:**بما أن هذه السلع تدخل في إنتاج السلع المحلية فإنها تؤثر بشكل مباشر على تكاليف إنتاجها مما ينعكس على أسعار السلع التامة الصنع المحلية من خلال حصة الواردات في الرقم القياسي لأسعار المنتجين.
- ✓ **أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة:** ومن خلالها يتم التأثير على معدلات التضخم، أو ما يسمى بالتضخم المستورد، وتتجلى هذه العلاقة من خلال حصة الواردات في مؤشر أسعار المستهلكين.
- ✓ **أسعار السلع المصنعة محليا:**والتي تركز على مدى استجابة أسعار السلع المحلية لتغيرات سعر الصرف.

وجدير بالذكر أن أسعار السلع المصنعة محليا تستجيب لتحركات أسعار الصرف، فإذا أدى انخفاض قيمة العملة لارتفاع أسعار السلع المستوردة، فإن كلفة الإنتاج للسلع المصنعة محليا سترتفع من خلال ارتفاع أسعار السلع الوسيطة المستوردة، بالإضافة إلى ذلك فإن الطلب على السلع المحلية، والتي تتنافس مع السلع المستوردة سيرتفع، ونتيجة لذلك سيكون هناك ضغط متزايد على الأسعار المحلية يدفعها للارتفاع.

ب-المحددات النظرية لأثر انعكاس سعر الصرف

إن التحليل النظري لسلوك التسعير في الشركات المصدرة في ظل عدم اليقين حول سعر الصرف يظهر أن درجة الانعكاس تتأثر بعدة عوامل، و هي : المرونة السعرية للعرض و الطلب ،متغيرات الإقتصاد الجزئي، ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

- المرونة السعرية للعرض و الطلب
- المحددات الجزئية : هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بالإقتصاد الجزئي، والتي تؤثر على درجة انعكاس أسعار الصرف، ويمكن تلخيصها فيمايلي:
  - ✓ أهداف الحصة السوقية
  - ✓ تحويل و تجزئة الإنتاج

[1] : Peter Rowland,op .cit, p 12.

- ✓ عملة الفوترة
- المحددات الكلية:رغم أن متغيرات الإقتصاد الكلي تلعب دورا ثانويا في التأثير على انعكاس سعر الصرف اتجاه أسعار الواردات، لكن العديد من الدراسات أكدت أهمية تغيرات عوامل الإقتصاد الكلي في التأثير على درجة انعكاس سعر الصرف،و أهم هذه المتغيرات هي:
- ✓ البيئة التضخمية
- ✓ سعر الصرف: هناك عدة عوامل متعلقة بسعر الصرف في حد ذاته يمكن أن تؤثر على درجة حساسية سعر الصرف أهمها: تذبذب أسعار الصرف،نظام أسعار الصرف،اتجاه و مدة التغيرات في سعر الصرف
- ✓ نسبة السلع المستوردة و تركيبة الواردات
- ✓ حجم النشاط الإقتصادي و درجة الإنفتاح
- ✓ المعيقات الكمية(نظام الحصص)
- ✓ حجم سوق التصدير
- ✓ هيكل و درجة المنافسة في السوق

خامسا-تفسير ظاهرة التفريغ:

ان العامل الذي يقف ضد نظم الربط، هو بطبيعة الحال التجربة المريرة فيما يتعلق بالربط القابل للتعديل في إطار نظام بريتون وودز، الذي انهار أمام هجمات المضاربة والأزمات الآسيوية الأخيرة، التي انطوت في معظمها على ترتيبات الربط المتحرك .وما نلاحظه اليوم أن العالم يتحرك نحو نظام سعر الصرف العائم هذا التوجه أطلق عليه صندوق النقد الدولي إسم ظاهرة التفريغ، ولعل أبرز دراسة استخدمت مخطط التصنيف على أساس قانوني هي تلك التي أجراه ،**Fisher (2001)** الذي يقدم دليلا على حدوث عملية تفريغ ففي الفترة الممتدة من سنة **1991** إلى **1999** ، انخفضت نسبة البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي تتبع نظام وسيط من **62**٪ إلى**34** ٪ ،و ارتفعت نسبة البلدان الأعضاء التي تأخذ بالربط الجامد من **16**٪ الى 24٪ في حين ازدادت نسبة البلدان التي تأخذ بالتعويم من **23**٪ الى **42**٪.

و رغم أن الجدل لا يزال قائما حول مزايا نظم التعويم مقارنة بنظم أخرى لسعر الصرف إلا أن التوجه العام للنظام النقدي الدولي اليوم هو التعويم، أو ما يسمى بظاهرة التفريغ، ويرجع هذا التوجه إلى المبررات التالية:[1]

- **احتياطات الصرف غير كافية** :في ظل عدم توفر احتياطات كافية لدى السلطات النقدية لا يمكن لهذه الأخيرة الدفاع عن سعر صرفها ادا كان ثابت ،مما لا يدعو إلى المصداقية وهو ما اختبرته أسواق الصرف الأجنبية على وجه السرعة، حيث تصل عمليات الصرف الأجنبي إلى **2.5** تريليون دولار في العالم يوميا، وبالتالي الأمر يتعقد كثيرا مع وجود عمليات المضاربة و المراجحة التي يمارسها سماسرة الصرف، ما يغطي حاجيات السلطات النقدية من الصرف الأجنبي لتتدخل يوميا من أجل الحفاظ على استقرار صرف عملتها.
- **الحاجة إلى المعلومات** :من الصعوبة بمكان لأي بلد أن يصل إلى تقرير سعر صرف متوازن ومستدام في ظل أنظمة الصرف الثابتة، وتصبح المهمة غاية في التعقيد إذا كان البلد يقوم بإصلاحات واسعة هيكلية وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، فإذا كان سعر الصرف بعيد عن مستواه التوازني فدلك يجعل السلطات تقوم بإعادة تحديد سعر الصرف لتصحيح هذا الخلل، مما يقلل من وضوح الإشارات المتعلقة باتجاه بيانات الحكومة في المراحل المبكرة للإصلاح .
- **الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي** :نجد هذا واضحا في معظم البلدان التي اختارت التعويم مثل البرازيل البيرو وروسيا ورومانيا والزايير ويظهر هذا الافتقار من خلال ارتفاع الضغوط التضخمية في المراحل الأولى للإصلاح، أو عدم وجود برامج قوية بالقدر الكافي، وفي مثل هذه الظروف لا يكون في مقدور هذه الدول تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتساير موائمات الأسعار أو لتقوم بتحديد الإمكانيات الكبيرة لعمليات المراجحة في مواجهة سعر الصرف في السوق الموازية، ومن ثم لا يكون أمام السلطات سوى خيارا واحدا هو السماح للسوق بأن تحدد سعر الصرف مباشرة، إذا ما أريد اجتناب تحول عمليات الصرف الأجنبي إلى السوق الموازية، مع ما لهذا من آثار عكسية من حيث التهرب من الضرائب والخروج على القانون وفقدان السيطرة الاقتصادية، والواقع أن رغبة (لاتيفيا وليتوانيا) في الكف عن استيراد التضخم من روسيا قد أدت إلى تعويم عملاتها ومن الناحية الأخرى اختارت استوانيا بما عندها من احتياطات دولية وفيرة أن ترتبط عملتها

---

[1]: بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**،مجلة الباحث(العدد09)،2011 ، ص33 .

بالمارك الألماني، وذلك في إطار مجالس العملة، ويمثل ترتيب مجلس العملة الكامل ضرب من ضروب نظم الصرف المحدد الذي من شأنه النهوض بمصداقية السياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي.

- **الاعتبارات السياسية** :بالنظر إلى هذه الاعتبارات لا يمكن الفصل بينها وبين اختيار نظام لسعر الصرف، وفي معظم الحالات كانت البلدان التي اختيرت كعينة على درجة العسر المالي الشديد، بحيث بينت السلطات أن هناك أسبابا قوية تدعو إلى ترك السوق مسؤولا عن تصحيح سعر الصرف، وهو ما يقلل تلقائيا من التأثير على المصالح الراسخة يضاف إلى هذا أنه فيما يتعلق باقتصاديات التخطيط المركزي كان الانتقال إلى ترتيبات الصرف تقررها السوق دليلا على إجراء تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية.

سادسا- نظرية الركن: إن اختيار سعر الصرف المعويم أو الربط يعتبر من أقدم الأسئلة في الاقتصاد النقدي الدولي والتي عادت إلى النقاش بحدة في الوقت الحالي خاصة بعد توالي حدوث أزمات العملة في تسعينات القرن العشرين، حيث توصلت الدراسات الباحثة عن السببية للقول بأن أزمات العملة خلال عقد التسعينات لم تكن مدفوعة بسياسات نقدية و مالية غير منضبطة ،و لمعرفة مصادر هده الأزمات استخدم عدد من الباحثين بعض النماذج التطبيقية التي تستخدم عددا كبيرا من المتغيرات التفسيرية للتفرقة بين حالة الانزلاق نحو أزمات العملة و بين فترات الهدوء.[1]

لقد جعلت أزمات الصرف في أواسط التسعينات الاقتصاديين يعيدون التفكير في وجهات النظر حول سياسات سعر الصرف خاصة في الدول الناشئة .وعلى وجه التحديد أدت هذه الأزمات إلى وجود تشكيك لدى الاقتصاديين في مزايا نظام الربط القابل للتعديل، سواء في المدى القصير(أي خلال استقرار البرامج) أو على المدى البعيد .

و نجد من أهم الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة هذه المشكلة **S.Fisher** و[2] **Jeffry Frankel** واللذين يعتبران مؤسسي نظرية الركن، أو ما يطلق عليها أيضا تسمية" القطبية الثنائية .

تعود أصل نظرية الركن لـ[3] **B. Eichengreen(1999)** اثر أزمة سنة **1992** والتي مست أنظمة صرف دول

---

(1): سي بول هارود ،رونالد ماكدونالد، **المرجع سبق ذكره**، ص 466

(2) : :Jeffry Frankel : **viriffing exchange rate rigime**, Harvard University, May 17. 2000. http://Sitersesourcesworld bank.org.doc.

(3) :B.Eichengreen, **Golden Fetters : The Gold Standard and The Great Depretion**. New York : Oxford university Press, 1992.

الاتحاد الأوروبي على إثر إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وتوحيد العملة.

ثم تنامى الاهتمام بهذه النظرية من قبل عدة اقتصاديين آخرين نذكر منهم **(1995) Obstpeld**[1] و **K.Rogoff** اللذان أكدا أن هجمات المضاربة تكون شرسة في ظل الأنظمة الوسيطية مدعمين رأيهما هذا بحالات أزمات العملة لدول شرق –آسيا بين**(1997 -1998)** كما أن هذه الأزمات تكون أكثر توترا بالنسبة لدول الأسواق البارزة نتيجة حتمية للخريطة المالية الدولية الجديدة .

بحيث تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية هي أنه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في إتباع نظام سعر صرف يقع في مجال الأنظمة الوسيطية، و البديل العملي الوحيد المتاح لمواجهة هذا الوضع المعقد هو الالتزام بأحد أنظمة الركن أي إما نظام الربط المحكم أو نظام التعويم الحر وإن الاستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطية يجعل البلد معرضا لأزمات مالية متتالية.

و في نفس السياق يرى الاقتصادي " **Stanley Fischer** " أن نظم الربط لا يمكنها الصمود أمام الصدمات الخارجية، إلا إذا كانت من نظم الربط الجامد، والتي تدعمها التزامات سياسية مثل :إنشاء مجالس العملة، الدولرة، اليورو) أو بشكل أكثر عمومية اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية(، أو العضوية في اتحاد نقدي .ويستبعد هذا القول نظم الربط الثابتة أو الربط القابل للتعديل، أو النظم التي تتسم بنطاق ضيق للتقلب تؤدي إلى أن تلتزم الحكومة بموجبها الدفاع عن قيمة معينة) أو نطاق من القيم (لسعر الصرف، ولكنها لا تلتزم بتخصيص سياسة نقدية وأحيانًا سياسة مالية لمجرد الدفاع عن السعر الرسمي، كما يمكنها إتباع تشكيلة كبيرة من ترتيبات أسعار الصرف المرنة ابتداء من التعويم الحر إلى تشكيلة من نظم أسعار الصرف المتحركة التي تتسم بنطاق واسع التقلب.[2]

و من جهة أخرى يوضح **S.Ficher** حسب هذه النظرية أن المستوى الحالي لاندماج أسواق رؤوس الأموال لا يسمح بالاستمرار في تبني أنظمة الربط الثابت، إلا إذا لم تلتزم دول هذه الأنظمة نهائيا بالدفاع عن ثبات سعر الصرف، وتكون مستعدة إلى التعزيز بالسياسات والأنظمة الضرورية (كما في حالة الربط الجامد) ،ويكون أمامها كذلك التعويم الذي يسمح باكتساب أكثر استقلالية وكذلك الحد من تدفق رؤوس الأموال المضاربة التي تتبع في الغالب أسعار الصرف متنبأ بها بد قة،كما يشير مناصري نظرية ثنائية القطب أيضا إلى ترك الأنظمة الوسيطية المعرضة أكثر للأزمات .[3]

---

[1] : Obstfeld, M. and K. ROgoff**, The Mirage of fixed Exchange Rate**, Journal of Economic Perspectives, VOL9,N^{O}4(Fall), 1995,pp 73-96.

[2]: ستانلي فيشر، **أنظمة سعر الصرف** ، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ، 2001، ص18

[3] : Andréa Bubula, Inci-Robe, **une bipolarisation persistance**, Finance et Développement, Mars, 2004, p 02.

كما أشار كل من **Sturzenegger (2000) وLevy- yeyati** إلى تراجع الأنظمة الوسيطية في اتجاه التعويم في البلدان الناشئة والمتطورة، لكن بالنسبة للدول النامية وغير الناشئة فإن الاتجاه نحو ثنائية القطب لا يتحقق حيث ضعف اندماج هذه الدول في أسواق رؤوس الأموال قد يسمح لها بتجنب إجبارية تبني نظام صرف أحد الركنين للحد من الهجمات المضاربة .[1]

و قد حاول العديد من الاقتصاديين اختبار مدى صحة هده النظرية خلال إسقاطها على واقع أنظمة صرف دول العالم خاصة التي تعرضت اقتصاديتها إلى أزمات مالية ودرسوا حدة هذه الأزمات وعلاقتها مع نظام سعر الصرف السائد في البلاد أثناء فترة حدوث الأزمة، وكذا عدد مرات تكرار حدوث الأزمات المالية، ومن بين هذه الدراسات تلك التي قام خبراء صندوق النقد الدولي، حيث قاموا بأخذ عينة لـ **150** بلد يضم البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو والمتخلفة .وقد تم حساب الأزمات في ظل كل نظام بعدد وقائع الأزمات من مجموع عدد الملاحظات أثناء سريان هذا النظام في فترة معينة والتي امتدت إلى **12** عاما وذلك من **1990**إلى **2001** ومن النتائج التي تحصل عليها من هذا الاختبار:

- ✓ مكان تواتر الأزمات المرتبطة بنظام الربط أعلى منه في ظل أنظمة التعويم .
- ✓ احتمال نشوب الأزمة في ظل الأنظمة الوسيطة يزيد بحوالي ثلاثة أمثال منه في ظل الربط المحكم بالنسبة للدول النامية ويزيد بما يقرب من خمسة أمثال بالنسبة للدول المتقدمة.
- ✓ كانت الأنظمة الوسيطة أكثر تعرضا للأزمات عن الأنظمة القائمة في مجمل اقتصاديات دول العينة.

وبالنظر لنتائج هذه الدراسة التي تدعم بدرجة كبيرة نظرية القطبية الثنائية والتي توحي أيضا بأن الأنظمة الوسيطة يجب أن تختفي فإنه لا يزال هناك مجال لإعادة النظر في نتائج هذه الدراسة.

إلى جانب هذه الدراسة قام كل من**S.Fisher (2001)** و **K.Rogoff (2002)** بأخذ عينات جديدة من مختلف الدول التي تعرضت أنظمتها النقدية لأزمات مالية وأكدوا مجددا على أن الأنظمة الوسيطة هي الأنظمة الأكثر تعرضا للأزمات المالية، وأن أغلب بلدان العالم التي كانت تتبع نظم وسيطة اتجهت نحو الأخذ بالنظم المرنة في خلال العقد الماضي ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه.

رغم تعدد الدراسات التي دعمت نظرية الركن إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات و من أهمها تلك التي وجهها **P. Masson(2001)** في دراسة لاختيار فعالية نظم الصرف الوسيطة.

---

[1] : Hanen Gharbi, **La gestion des taux de change dans les pays émergents : leçon des expériences récentes** , OFCE Observatoire, Français Des Conjoncture Economique, Université Paris- Dauphine, 2005, p 10.

وأكد في نتائج دراسته أن أنظمة الربط والتعويم هي الأخرى عرضة لخطر حدوث الأزمة على حد سواء مع الأنظمة الوسيطة، وأنه لا توجد أدلة تطبيقية راسخة تؤيد وجهة النظر التي ترى أن الأنظمة الوسيطة ستختفي في نهاية الأمر، وأنه لا يوجد نظام واحد يصلح لكل البلدان في جميع الأوقات .

بل و اعتبر **Masson** أن الأنظمة الوسطية تشكل خيار موثوق به بالنسبة للدول الناشئة والتي تستمر على هذه الأنظمة.[1]

أما **Benassy (2002) وCoeuvré** يريان ان أمثلية نظرية الركن ليس لها أساس نظري قوي حيث أن النموذج الذي بنيت عليه النتائج لم يأخذ بعين الاعتبار الأرضية الكاملة لأنظمة الصرف الممكنة، انطلاقا من التعويم الحر إلى الربط الجامد.

سابعا– ظاهرة الخوف من التعويم

إن الرأي التقليدي بشأن اختيار نظام سعر الصرف منذ قرن مضى من الزمن غاية في البساطة، فلقد كان الإختيار بين قواعد العملات المعدنية وأسعار الصرف الثابتة من جهة ، وبين العملات الورقية والتعويم من جهة أخرى، وكان الرأي السائد هو أن التقيد بقاعدة العملات المعدنية يعني التقيد بعملة مضمونة (فضلاً عن السلامة المالية) ، وتجنب تكاليف المعاملات المتعلقة باستبدال عملة بعملة أخرى، وبحلول سنة **1900**تخلت معظم الدول عن قاعدتي الفضة، والمعدنيين وتقيدت بقاعدة الذهب، واعتبرت العملة الورقية، والتعويم خروجاً جذرياً على الاستقرار المالي والنقدي، ولم يكن يسمح بهما إلا في الحالات الطارئة المؤقتة مثل الحروب، والأزمات المالية.

وكان المنظور المعاصر بشأن تجربة التعويم في فترة ما بين الحربيين التي انتهت بحدوث الكساد الكبير هو أنها اقترنت بمضاربات مزعزعة للاستقرار، وبتخفيض للقيمة الأمر الذي ساهم في انتشار ظاهرة إفقار الجار **Nurkes (1944)** ، وكان هذا التصور هو السبب الجذري لإيجاد أساس الربط القابل للتعديل –الخاص بنظام بريتون وودز في سنة **1944** –حيث لا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية، وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشرا أو غير مباشر.[2]

وكانت ترتيبات العملة التي انضمت إليها دول عديدة عقب بريتون وودز تقوم على الدمج بين أسعار الصرف المربوطة، وسعر التعادل المحدد بالدولارات، والدولار المربوط بالذهب، والنطاقات الضيقة حول

---

[1] : Chaker Aloui et Haïthem Sassi, **"Régimes de change et croissance économique: une investigation empirique"**,économie internationale 2005/4, n° 104, p 109

[2]: روبا دوتا غوبتا وغيلدا فرناندیز، وسيم كاراكاداغ (2006): " **التحرك نحو مرونة سعر الصرف :كيف ومتى، وبأي سرعة"**، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي ، ص04 .

سعر التعادل، وكان من المفترض أن تجمع هذه الترتيبات بين مزايا قاعدة الذهب (العملات المضمونة)، ومزايا التعويم (المرونة والاستقلال)، وأدت الصعوبات التي واجهتها الدول الأعضاء- في التوصل إلى سعر تعادل يتسق مع توازن ميزان المدفوعات- إلى أزمات العملة، وتعتبر السنوات الأولى بعد إنشاء نظام بريتون وودز سبباً في فتح مجال النقاش حول الاختيار بين أسعار الصرف الثابتة، وأسعار الصرف المرنة.

وأيد **Friedman (1953)** في رده على الرأي التقليدي لـ **Nurkes** النزعة الحديثة إلى التعويم، ويرى **Friedman** أن التعويم له ميزة الاستقلال النقدي، والحماية من الصدمات الحقيقية، وأنه آلة التعديل في وجه الجمود الإسمي الأقل ضرراً من أسعار الصرف المربوطة.

ويعد الخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة، وترتيبات التعويم هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره، وفي العموم نجد في الأخير أن أنظمة الصرف تنقسم في مجملها إلى نظامين : نظام الصرف الثابت، ونظام الصرف المرن مع أن النظامين يتعرضان إلى شيء من التعديل من قبل السلطات النقدية، محدثة في ذلك تغييرًا في ميكانيزم النظامين ووجهة حركة قيمة العملة الوطنية، هذا ما جعل النظام النقدي الدولي يعيش نوع من الأنظمة المختلفة عن تلك سالفة الذكر.

إن المفاضلة بين نظامي الصرف المرن، والصرف الثابت غير ممكن بشكل عام، ولكن يرتكز الإختيار على عدد من العوامل تتمثل في الأهداف الإقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها مصممو السياسات الإقتصادية، ومصدر الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد، بالإضافة إلى سماته الهيكلية، وعلى ضوء ذلك فإن تغير الأهداف، ومصادر الصدمات، وهيكل الإقتصاد كلها أمور تستدعي تغييرًا في نظام الصرف الأنسب ، والأمثل للإقتصاد المعني، وتختلف أنظمة الصرف التي يمكن للدول أن تتبناها إذ توجد عدة ترتيبات لأنظمة الصرف(ترتيبات رسمية، وأخرى بديلة)، والتي تختلف بإختلاف الأنظمة المالية، والنقدية الدولية.[1]

و يرى كل من **Friedman (1962) و Mundell (1963)** أن الإختيار بين سعر الصرف الثابت، وسعر الصرف العائم يرجع أساساً إلى مصادر الصدمات هل هي حقيقية، أو اسمية، ودرجة حركة رؤوس الأموال، ففي الإقتصاد المفتوح الذي يتسم بحركة رأس المال يوفر سعر الصرف العائم الحماية من الصدمات الحقيقية، مثل التغير في الطلب على الصادرات، أو في معدلات التبادل التجاري، في حين يكون سعر الصرف الثابت مناسب أكثر في حالة تعرض الإقتصاد إلى الصدمات الإسمية مثل حدوث تحول في الطلب على النقد.

---

[1]: محمد أمين بربري ، **المرجع سبق ذكره**،ص 05.

كانت ترتيبات الصرف قبل سنة **1999** ترتكز على أساس التصريحات الرسمية التي تقدمها كل دولة عضو إلى صندوق النقد الدولي عن نظام صرفها المتبع ، وفي هذه الحالة لا يميز الصندوق بين ما هو مصرح به لديه، وبين ما هو مطبق فعليا من طرف هذه الدول، لكن بعد سنة **1999** أكد صندوق النقد الدولي أن **% 60** من الدول المدرجة ضمن أنظمة صرف ذات درجة عالية من المرونة هي في الواقع أنظمة صرف ثابتة، فبعض الدول صرحت بأنها تتبنى أنظمة مرنة غير أنه في الواقع تسعى إلى استقرار عملتها من خلال ربطها بعملة أجنبية قوية، وهنا تم طرح الإشكال التالي:ما الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى عدم وضع الثقة الكافية لتصريحات الدول المعنية بتصنيفات أنظمة صرفها، وما الذي يدفع هذه الدول إلى التصريح بإتباع نظام صرف لا يتم تبنيه فعليا ؟.[1]

وقد أجابت الدراسة القيمة لكل من **Calvo (2000) و Reinhart** عن ذلك ، حيث أصبحت عنصر أساسي في تحليل تسيير أنظمة الصرف الخاصة بإقتصاديات الدول خاصة منها النامية التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة المصداقية.

وحسب **Calvo و Reinhart** فإن الكثير من الدول تعلن أنها تقوم بتعويم عملاتها ، إلا أنه يظهر جليا في تطبيقاتها أنها لا تقوم بذلك، وهذا ما يسمى بـ" الخوف من التعويم"[2]، و يعبر هذا المصطلح عن تحفظ الدول اتجاه ترك أسعار صرف عملاتها تحدد بحرية تامة حسب قوى سوق الصرف ، رغم الإعلان الرسمي لتعويم عملاتها .

وتعد ظاهرة الخوف من التعويم ظاهرة منتشرة بقوة خاصة لدى الدول النامية، وذلك منذ انهيار نظام بريتون وودز سنة **1973** ، وتفوق نظام التعويم على نظام التثبيت على مستوى النظام النقدي الدولي.

فحقيقة الخوف من التعويم أنه على عكس ما تنبأت به النظرية، إذ بالنسبة للدول الناشئة لا يعتبر سعر الصرف المرن كوسيلة لامتصاص الصدمات الخارجية، ولكنه مصدر محتمل لحدوث عدم الاستقرار.

وتجد ظاهرة الخوف من التعويم تبريراتها من أن تذبذبات سعر الصرف تعتبر مكلفة بالنسبة للدول الناشئة أكثر منها للدول المتقدمة.[3]

---

[1]: سمير أيت يحيا ، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع2011،**المصدر سبق ذكره**، ص 30.

[2] : Guillermo. A. Galvo and Carmen M. Reinhart, **Fear Of Floating**, The Quarterly Journal Of Economics, 2002, P 379.

[3] : Hanen Gharbi**:La gestion des taux de change dans les pays émergents**, la leçon des expériences récentes, OFCE, observatoire, *Français des conjonctures économique* Université, 2005,p 315.

وقد انتقد ويليامسون (**2000**) فكرة الثنائية القطبية حيث يعتقد، وبقوة أن معظم الدول ذات الأسواق النامية– بالخصوص دول شرق آسيا –تنفر من التعويم، ويرجع ويليامسون السبب في ذلك إلى أن الدول النامية تصنف نفسها كمعومة لأن هذا ما يرغب به صندوق النقد الدولي، فتقرير **Meltzer** الذي تم طرحه من طرف الكونغرس الأمريكي من أجل تزكية الإصلاح الأساسي للمؤسسات المالية الدولية يقول فيه " : اللجنة تزكي أنه... ينبغي على صندوق النقد الدولي استعمال سياسته الإستشارية لتزكية، وفرض أنظمة الربط الجامد (مجلس العملة، الدولرة) أو أنظمة صرف عائمة" ، أي أن إجراءات الانتقال نحو القطبين ستكون بسبب الضغوطات المطبقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بإستعمال أداته، وهي صندوق النقد الدولي، وبهذا يكون ويليامسون قد وجه انتقاد بصفة غير مباشرة للأورثوذكسية الجديدة التي تؤكد البعد العام للتخلي عن الأنظمة الوسيطة لصالح أنظمة عائمة لكن دون الجزم بالإختفاء النهائي لهذه الأنظمة.

وقد ساند(**2003**) **Frankel** رأي ويليامسون (**2001**) أن العالم الغربي هو الذي يطبق ضغط رهيب على الدول النامية لإتباع الحلول المتطرفة، وعلى رأسهم الأكاديميين الموالين لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى أن مجلس العلاقات الخارجية الذي اقترح على صندوق النقد الدولي أن يفرض على الدول التي تعاني من مشاكل في تبني نظام صرف وسيط أن تتبع وبطريقة" نظامية "ربط عملتها بالعملات المهمة كل هذه الضغوطات دفعت الدول – خاصة منها النامية –إلى الإعلان الرسمي عن تبني أنظمة صرف هي في الحقيقة لا تتبناها.

ثامنا– المناطق المستهدفة:

نماذج المنطقة المستهدفة هي محاولة لتفسير سلوك سعر الصرف في إطار الحدود العلوية و السفلية لسعر الصرف،و يرى **Krugman (1991)** أن نموذج المنطقة المستهدفة يتم فيها التزام السلطات النقدية بالحفاظ على سعر الصرف ضمن نطاق معين مما يضمن استقرار سعر الصرف و دلك بسبب آثار هذا السياسة على توقعات المشاركين في السوق ".

و منذ تطبيق نموذج **Krugman** فان النتائج التجريبية المقدمة مختلطة، و يرى كل من **(Svensson 1992, Klein and Lewis 1993)** أن المتغيرات من هذا النموذج ترتكز على النتائج المترتبة على أنواع البدائل المتاحة للسلطة النقدية لكي تتدخل في تحديد سعر الصرف داخل المنطقة المستهدفة.

إن النظام النقدي الأوروبي وفر للباحثين فرصة اختبار نموذج المنطقة المستهدفة تجريبيا كالدراسات المقدمة من طرف:

Anthony and MacDonald (1998), Bessec (2003), Bekaert and Gray (1998), Chung and Tauchen (2001), Flood, Rose and Mathieson (1990), Tristani (1994) and Rose and Svensson

.(1995)

و جميع هده الدراسات قدمت أدلة تدعم نموذج المنطقة المستهدفة،في حين **Crespo-Cuaresma, Égert and MacDonald(2005)** ركزوا على فترة ما بعد الأزمة حتى عام 2004، وأكدوا على وجود قوي للاخطية وعدم التماثل في سلوك سعر الصرف داخل المنطقة.

ومع ذلك، توجد العديد من الأسباب التي تجعل اسعار الصرف تميل للعودة إلى التعادل المركزي داخل المنطقة المستهدفة**(2005) Crespo_ Cuaresma, Égert and MacDonald ;**

ويستند نموذج المنطقة المستهدفة الأساسي المقدم من قبل الاقتصادي كروغمان **(1991)** على أن السلطات راغبة في الدفاع عن المنطقة المستهدفة التي حددتها،من خلال السياسة النقدية،على افتراض ان سياسة سعر الصرف المختارة تتمتع بالمصداقية الكاملة،و ان قيام السلطات بالدفاع عن المنطقة المستهدفة يتم فقط في حالة بلوغ سعر الصرف الحد الاعلى او الادنى أو مايسمى بالتدخل الحدي. [1]

و المصداقية التامة لسياسة سعر الصرف المختارة تعني أن لا نطاقات التذبذب ولا سعر التعادل المركزي من شأنه أن يتغير، وأن سعر الصرف سيبقى داخل نطاق التذبذب ، و يفترض أن السلطات النقدية تتدخل فقط عندما يكون سعر الصرف الرسمي في الحد العلوي أو السفلى من نطاق التقلب،و يترتب على هدا الافتراض أن سلوك سعر الصرف ضمن نطاق التدبدب مماثل لسلوك سعر الصرف أثناء التعويم الحر.

تاسعا– المناطق النقدية المثلى:

تعرف المنطقة المثلى للعملة على أنها منطقة من الأمثل أن تكون لها عملة واحدة و سياسة نقدية واحدة. فالمنطقة المثالية تمثل الفضاء الجغرافي الذي يتميز بنظام سعر صرف جامد بالنسبة للمبادلات الداخلية في المنطقة النقدية، وتسوية المبادلات الخارجية بنظام سعر صرف متغير.[2]

يصف **R. Mundell(1961)** و**Mc Kinnon (1963)**، منطقة العملة المثلى بأنها:" المنطقة التي توفر أفضل عمليات التكيف الاقتصادي استجابة للاضطرابات الداخلية والخارجية، هذه المنطقة هي مجموعة من الدول الأعضاء التي تربط عملاتها المحلية بنظام صرف ثابت وبالمقابل تربط عملات الدول غير الأعضاء في المنطقة النقدية بنظام صرف مرن.

اقترحت هذه النظرية لأول مرة من قبل**R. Mundell(1961)** فحسب هذا الاقتصادي إذا كان هناك بلدين، فيكون من مصلحتهما، تبني سعر صرف ثابت بين عملتيهما، إذا كانت حركة عوامل الإنتاج بينهما أقوى

---

(1): سي بول هالوود ،رونالد ماكدونالد،مرجع سبق دكره،ص 482

(2) : Frankel. J, **No single currency is right for all countries or at all times**, Princeton essay in international finance, international finance section department of economics Princeton University, 1999, p.18.

وأكثر من غيرها في الدول الأخرى، والحجة في ذلك أنه في حالة عدم التوازن في اقتصاد البلدين يمكن أن يمتص هذا الاختلال عن طريق انتقال الأفراد و/أو رؤوس الأموال بين البلدين.[1]

فالعامل المحوري لنجاح منطقة العملة هي الدرجة العالية لتنقل عناصر الإنتاج داخل المنطقة، حيث يؤدي هذا العامل إلى التقليل من تذبذب الأسعار المحلية وأسعار الصرف داخل المناطق، وبتحقيق هذا الشرط تحصد الدول الأعضاء مكاسب من انخفاض حالة عدم التأكد في أسعار الصرف التي تعمل على زيادة التخصص في الإنتاج وتدفق التجارة و الاستثمار بين الدول الأعضاء، وبالتالي الاستفادة من اقتصاديات الحجم و وفرات الإنتاج .

ونجد**Mc Kinnon (1963)** يحدد معيار ثاني للمنطقة العملة المثلى المتمثل في درجة انفتاح الاقتصاد فحسب هذا المعيار، يكون من مصلحة منطقتين أو دولتين تثبيت سعر صرفها أو استخدام عملة واحدة إذا كانت المنطقتان منفتحتين بشكل كبير على بعضها البعض. [2]

بالإضافة إلى المعايير السابقة، قدم عدد من المفكرين أبحاث حديثة حول نظرية المنطقة النقدية المثالية واستخلصوا معايير أخرى هامة في نجاح إنشاء المنطقة المثلى للعملة، ففي دراسة قام بها **Kenen(1969)** توصل الى نتيجة مفادها أن طبيعة تخصص الاقتصاد يشكل معيار أساسي للأمثلية، حيث أن الدول التي تقوم بالتخصص في الإنتاج تعد أقل حساسية للصدمات.

في حين يرى كل من **Johnson (1969) و Ingram** أن درجة الاندماج المالي (حركة رؤوس الأموال) تعد من المعايير الجد مهمة لمثالية المنطقة النقدية.

كما خلص كل من**Cooper(1977) و (1986) Kindleberger** أن التجانس والتماثل في التفضيلات، بالإضافة إلى الإجماع بين مختلف الدول على الأهداف السياسية من معايير المثالية.

واستخدمت هذه المفاهيم لوضع المعايير لإنشاء اتحاد نقدي يتسم بأسعار صرف ثابتة تماما ما بين أعضائه الذين يتبنون سياسة نقدية مشتركة وتضمنت مجموعة من المعايير مثل تماثل الصدمات في الدول الأعضاء، درجة الانفتاح ودرجة حركة اليد العاملة والقدرة على إجراء التحويلات المالية لإيجاد منطقة عملة مثلى .[3]

---

(1) : Michel Jura, Op.cit, p.149.
(2) : De Grawve.p, **The economics of monetary integration**,oxford University press,1997, p12.
(3) : France-Jarret, **Les théories de la zone monétaire optimale et critères de convergence**, université du Maine,France, 2002, p32.

وعلى أساس نظرية المنطقة المثلى للعملة تزداد مزايا أسعار الصرف الثابتة وفقا لدرجة التكامل، وتشير المناهج المتبعة مؤخرا إلى أن معايير المنطقة المثلى للعملة تنطبق بمعنى ارتجاعي، أي أن الانضمام إلى اتحاد عملة يزيد من ترويج التجارة والتكامل يزيد من التلازم بين الصدمات. [1]

هذه المعايير أساسية لقيام المنطقة النقدية المثلى، إلا أنها ليست العوامل الوحيدة فلابد من توافر الإرادة السياسية التي تعمل على تجسيدها، ويتأكد ذلك من خلال قيام الوحدة النقدية الأوروبية التي تبنت عملة موحدة المتمثلة في" الأورو"، من أهم مميزاته أنه يعمل على تجانس أنظمة الأسعار في البلدان التي اعتمدته، مما يتيح فائدة للمؤسسات والأفراد، ويلغي المضاربة وأخطار عدم الاستقرار.

ومن أهم التكاليف التي قد تنتج عن منطقة العملة هي تغير سعر الصرف الحقيقي التوازني في حالة جمود الأجور الاسمية والأسعار عند التعرض للصدمة، لأنه في حالة تحرك الأجور و الأسعار بسرعة فإن سعر الصرف الحقيقي التوازني يمكن الوصول إليه بسرعة وبالتالي لن يكون هناك حاجة لتحرك العملة، بينما في حالة جمود الأجور الاسمية والأسعار فإن حدوث الصدمة ستؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الإنتاج إذا كانت الصدمة سلبية، وهناك تكاليف أخرى لمنطقة العملة تتمثل في عدم إمكانية تطبيق كل دولة عضو سياسة مستقلة خاصة .ويمكن التغلب على عيوب منطقة العملة، كما تم الإشارة إليه أعلاه عن طريق زيادة تدفق عوامل الإنتاج بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها التشابه الهيكلي بين الدول الأعضاء وكلما كانت الدول مستعدة لتنسيق السياسات فيما بينها وأيضا كلما كانت درجة انفتاح الدول الأعضاء مرتفعة.

لقد ركز **Mundell** في نظريته لتفسير وابراز مزايا منطقة العملة المثلى على معيار اساسي وهو حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول المنظمة لمنطقة العملة، ويرى ماندل ان نظام سعر الصرف يصبح نظاما امثل اذا كان بمقدوره تحقيق التوازن الخارجي للدول دون المساس بحقيقة التوازن الداخلي والذي يتمثل في استقرار المستوى العام للاسعار وتحقيق التشغيل الكامل، اما اذا ادى نظام الصرف السائد داخل منطقة معينة الى مشكلة بطالة في اي مكان داخل تلك المنطقة او الى الزام احدى الدول الاعضاء بالمنطقة بقبول قدر كبير من التضخم فانه يعتبر نظاما غير مثاليا؛ كما فرق ماندل بين منطقة عملة مثلى تحتفظ كل دولة من دول الاعضاء فيها بعملتها الوطنية ويسود نظام ثابت لسعر الصرف فيما بينها، وبين منطقة عملة مثلى تقوم على اساس وجود عملة واحدة فقط فبالنسبة للمنطقة الاولى يتحدد معدل البطالة لدى دولة العجز بمدى استعداد الدولة التي بها فائض لقبول معدل اضافي من التضخم، اما بالنسبة للمنطقة الثانية فان معدلات

---

[1] : Frankel. J. Rose. A, **An estimate of the effect of common currencies on trade and growth**, quarterly journal of economics, vol.117, 2002, p.437.

التضخم والبطالة يتم تحديدها من قبل السطلة المركزية وبناءا على ذلك فإن معدل التضخم في منطقة الفائض يتحدد بمدى استعداد السلطة المركزية للسماح بمعدل معين في منطقة العجز. [1]

[1]: ماجدة مدوخ،**النظام النقدي الأوربي**،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،العدد 3، 2008، جامعة غرداية ،الجزائر،ص2.

قائمة المراجع

I-المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أمين رشيد كنونة ، **الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة ، بغداد ، العراق ، 1980 .

2- أحمد جامع ،صفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة 1993.

3- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة للنشر و التوزيع،الجزائر، ،1996.

4- أسامة محمد القولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر 1997.

5- أحمد عبد الخالق،**الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية**، دون دار النشر 1999.

6- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة** ، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2000 .

7- احمد محمد جاهين ،**سياسة الصرف الاجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر**، دار النهضة العربية 2001 .

8- الطراد إسماعيل إبراهيم ، **إدارة العملات الأجنبية** ،مكتبة الروزنا،عمان،2001.

9- الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة،الجزائر،2005.

10- السعيد بريبش،**الاقتصاد الكلي** ،دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة الجزائر،2007.

11- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2009.

12- السيد محمد أحمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الدولية:بين النظرية و التطبيق**،مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية ،مصر، 2011.

13- أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية** ، بدون ذكر دار النشر .

14- بيلا بالاسا، ترجمة رشيد البراوي، **نظرية التكامل الاقتصادي**،دار النهضة العربية، القاهرة 1964 .

15- بسام الحجاز ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ،بيروت ،لبنان 2003.

16- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية** ،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2004.

17- حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ،الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطبع والنشر ، مصر ، 1998.

18- حسام على داود، ايمن ابو خفيرة، **اقتصاديات التجارة الدولية**،دار الميسرة، الطبعة الاولى، الاردن،2002.

19- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

20- جودة عبد الخالق ، **الاقتصادي الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ** ، دار النهضة العربية ، 1992 .

21- خالد المرزوك، السياسات التجارية، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**،جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية.

22- دومنيك سالفدور،**الاقتصاد الدولي**،ترجمة محمد رضا علي العدل،ماكجرميل للنشر،مصر،2002.

23- رشاد العطار و آخرون، **التجارة الخارجية**،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن، 2000 .

24- رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000.

25- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة، للنشر، 1999 .

26- سليم ياسين، **الاقتصاد الدولي**، جامعة حلب، سوريا ،**1970.**

27- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، 1994.

28- سرمد كوكب الجميل،**الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**،الحامد للنشر و التوزيع ، العراق ، 2001.

29- سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، القاهرة :جامعة حلوان، الطبعة الأولى ، 2003 .

30- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية :مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية ،** الدار المصرية اللبنانية ،الجزء الاول، القاهرة،2005 .

31- سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005.

32- سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد ،**النقود و التمويل الدولي**،ترجمة محمود حسن حسنى،دار المريخ للنشر و التوزيع،الرياض،المملكة العربية السعودية ، 2007

33- سكينة بن حمودة، **مدخل لعلم الاقتصاد**،دار المحمدية العامة،الجزائر،2009.

34- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني،**النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن،2010.

35- سماح احمد فضل، **المشروعات العربية المشتركة و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2010 .

36- صبحي تادرس قريصة، ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983 .

37- صادق مدحت ،**النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**،دار غريب ،1997.

38- ضياء المجيد الموسري،**الاقتصاد النقدي**، دار الجزائر للنشر،الجزائر،1993.

39- ضياء مجيد الموسري، **النظرية الإقتصادية"التحليل الإقتصادي الكلي"**،الطبعة الرابعة،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2009.

40-

41- عبد المنعم مبارك، محمود يونس،**اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 1996.

42- عبد الباسط وفا محمد، **المخاطر الناشئة عن تقلبات في الأسعار في سوق الصرف**،دار النهضة العربية،القاهرة ،1998.

43- عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000.

44- عبد الواحد العفوري، **العولمة و الجات-الفرص و التحديات**، مكتبة مدبولي ،القاهرة، 2000.

45- عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.

46- عبد الحميد عبد المطلب ،**النظام العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 2002 .

47- عادل احمد حشيش،مجدي محمود شهاب،**اساسيات الاقتصاد الدولي**،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003.

48- عبد الرحمان يسري أحمد،**الاقتصاديات الدولية**،دون دار نشر، الاسكندرية،2003 .

49- عبد العزيز قادري ، **دراسات في القانون الدولي الإقتصادي** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 .

50- عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004.

51- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية، من اوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، مصر، 2005 .

52- عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 .

53- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى،2010 .

54- عبد العزيز هيكل ، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية** ، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ،بدون سنة نشر.

55- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2004 .

56- فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2001.

57- كامل بكري ، الاقتصاد الدولي " **التجارة الخارجية والتمويل"**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 **.**

58- كامل البكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

59-كريمة محمد الزكي، **آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي** ، منشأة المعارف،الاسكندرية، 2004.
60-محمد خالد الحريري ، **الاقتصاد الدولي** ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1977 .
61-محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، القاهرة :دار الجامعة المصرية، 1978 .
62-محمود حميدات ، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
63-مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشر،**أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**،منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة الأولى،بيروت ،لبنان،2003.
64-مصطفى رشدي شيحة ، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2003 .
65-مورد خاي كريانين ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد ابراهيم منصور وآخرون ، دار المريخ للنشر ، القاهرة ،2004.
66-محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**،الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2006.
67-مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2007 .
68-محمد صفوت قابل،**نظريات و سياسات التجارة الدولية**،مطبعة العشرى،مصر، 2010.
69-محمود إبراهيم وآخرون، **المؤسسات المالية و المحلية والدولية**، دار المسيرة،عمان، الطبعة الاولى، 2010.
70-محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا،أسامة أحمد الفيل،**التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية**،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية ،مصر، 2015.
71-محمد زكي الشافعي ،**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار النهضة العربية، بيروت،دون سنة نشر.
72-محمود يونس،الاقتصاد الدولي،دار المعارف العربية ، مصر، دون سنة نشر.
73-محمد عبد العزيز عجيمية، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون سنة، بدون دار.
74-مروان عطوان ، **أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية** ، دار الهدى ، عين مليلة ،الجزائر.
75-نوري شقري موسى وآخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ، عمان ، 2012.
76-هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 .
77-وفاء محمد عبد الباسط ،**المخاطر الناشئة عن تقلبات الاسعار في سوق الصرف الأجنبي**، دار النهضة العربية،القاهرة،1998،ص7.

ثانيا: الرسائل العلمية

1- الصادق بوشنافة،**الاثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
2- الطاهر برباص ، **أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الالاقتصاد – دراسة حالة الجزائر-** ، مذكرة ماجستار غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
3- بوعتروس عبد الحق،**دور سياسة الصرف في تكييف الاقتصادية النامية :حالة الجزائر** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة ،سنة 2002.
4- بربور مشهور هذبول:**العوامل المؤثرة في انتقال أثرأسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن،2008.
5- زبير طيوح،**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015.
6- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007 .

7- مقدم عبيدات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2002 .

8- مايا فتني ، **العولمة المالية و آثارها على نظام الصرف**،مذكرة ماجستار غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ،و علوم التسيير ،جامعة باجي مختار، عنابة ،2006 .

9- محمد بن عزوز ، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

10-نعيمة قدار ، **نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية** ، مذكره ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر،1997.

11-نوال شحاب ، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، مدكرة ماجستار غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2010.

ثالثا: الدوريات

1- أحمد الغندور، **الاندماج الاقتصادي العربي**،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970 .

2- السعيد خويلدي ، **أجهزة "آليات" النظام الاقتصادي الدولي**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد9،2013.

3- بلقاسم زايري ، **تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 6 العدد 1 ، فبراير 2009 .

4- بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**،مجلة الباحث(العدد09)،2011 .

5- روبا دوتا غوبتا وغيلدا فرنانديز، وسيم كاراكاداغ ،"**التحرك نحو مرونة سعر الصرف :كيف ومتى، وبأي سرعة**"، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي،2006 .

6- ستانلي فيشر، **أنظمة سعر الصرف** ، مجلة التمويل والتنمية، يونيه ،2001 .

7- سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث ، العدد 1 ،2002.

8- سلمان عثمان، **مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) ،العدد (2)،2006.

9- موله عبد الله ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد262 ، 2000.

10-مازن حمود ، **صندوق النقد الدولي : هوية جديدة أم هوية بدل عن ضائع** ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد 311 ، بيروت ، لبنان ، أكتوبر 2006 .

11-ماجدة مدوخ،**النظام النقدي الأوربي**،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،العدد 3، 2008، جامعة غرداية ،الجزائر.

12-مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأمول**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد45 ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009 .

13-محمد راتول،**الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات إفريقيا (العدد4) ، جامعة الشلف، الجزائر،بدون سنة نشر.

14-ناصر دادي عدون،متناوي محمد، **انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:الاهداف و العراقيل**، مجلة الباحث، العدد2004،3.

15-يوسف عبد العزيز محمود، منظمة التجارة العالمية آثارها على الدول العربية وإمكانية انضمام سوريا لها، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد (27) ،العدد (4) ،2005.

رابعا: المؤتمرات و الملتقيات

1- جميلة الجوزي ، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أيام 17- 19 أفريل- 2007 .

2- ذهبية لطرش ،**دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية و الاقتصادية العالمية**،الملتقى الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس،سطيف، يومي21/20 اكتوبر2009.

3- رابح خوني ، رقية حساني ، **أتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكامل الاقتصادي**، ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كاليه لتحسين و تفعيل الشركة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 8-9 ماي 2004.

4- رشيد بوكساني و احمد ، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي** ، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004 .

5- مفتاح صالح ، سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أيام 17-19 أفريل 2007 .

6- محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات،جامعة شلف،الجزائر.

خامسا:مواقع الأنترنات

1- إبراهيم الناصر، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها، على الموقع:
http://www.almoslim.net/documents/tegarh.doc

2- الإقراض من صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع،مارس 2016، على الموقع:

: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/howlend.htm

3- جيرمي كليفت ،**ما هو صندوق النقد الدولي ؟** ، منشورات الدراسات الاقتصادية،2008، على الموقع

www.imf.org:

4- خالد عبد الله الحوراني ، صحيفة الكرامة ،العدد 122 ، 2005 ،على الموقع:
http://www.an-nour.com/old/ 122/in.

5- فهد العيتانى، مذكرة تمهيدية عن منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأنشطة التجارية، على الموقع:

6- لمحة عن صندوق النقد الدولي،صحيفة الوقائع، على الموقع:
http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm

7- محمد نبيل الشيمي، صيغ التكامل الاقتصادي العربي في إطار متعدد الأطراف، على الموقع:
http://www.m.ahewar.org/s.asp

8- محمد صالح الشيخ، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية،ص 1331-1328، على الموقع:
slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drmohammedalsheihk.pdf

9- نظريات تحديد سعر الصرف : **www. Business. Maktoob**

II-المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

1- Bernard Gullochans,**Theories de la change international**,P.U.F, 1976 .
2- Bruneel Didier , **la monnaie** ,la revue Banque éditeur,paris,1992.
3- Corino Pasco, **commerce internationale**, 3eme Edition, Du nod, 2001 .
4- D . Salvatore, **international economy**,7eme edition, john Wiley and son, new york,2001.
5- Henri Guitton**, la monnaie** , dalloz,3 édition,paris,1974.
6- Henri Bourguinat,**finance internationale**,Thémis économie Didier thémonier.
7- Jacques gènèreux, **les politiques économiques**, seuil , 1996.
8- Jean-Marc Siroën, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Edition la découverte, Paris , 2000.
9- jean pierre Allegret et courbis bernard, **Monnaie,Finance et mondialisation**, collection dyna'sup (vuibert),paris,2003.
10- Mourice Byé, **relations économiques internationales**, collation dalloz, 5 édition,paris, 1987.
11- Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, **International economic integration "limits and prospects",**second edition, London, routledge,1998.
12- Organisation Mondial du commerce, division de l 'information et des relation avec les média, 2ème édition, Genève, Suisse 2001.
13- pegeraad Jostte, **gestion financier international**,2éme edition,paris,1989.
14- Paul URANGA, **Le Rôle du Commerce dans l'Intégration Economique**, le Commerce Inter-Maghrebin :Pour une Dynamisation des Echanges, 1990.
15- Philippe Hugon , **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation** Karthala , Paris,2003 .
16- Paul Krugman, Maurice Obstfeld,**Economie internationale**, 3 ème édition, de Boeck et Larcier . s . a, 2001.
17- Simon Yves, Samir Mannai, **Techniques financière internationales**, *Ed.Economica* , 7eme édition, 2002.

ثانيا: الدوريات

1- Andréa Bubula, Inci-Robe, **une bipolarisation persistance**, Finance et Développement,Mars, 2004.

2- Balassa,**the purchasing power parity doctrine : Areappraisal**,journal of political economy,72(6),Dec 1964.

3- Clark et Macdonald,**Exchange rates and economies fundamental** :A methodologi, comparison of beers and feers, 1999.

4- Chaker Aloui et Haïthem Sassi, "**Régimes de change et croissance économique: une investigation empirique"**,économie internationale 2005/4, n° 104.

5- clark , bartolini et bayoumi , **exchange rates and economic fundamentals a framework for anglysis** , IMF occasional paper n° 115.

6- Dornbusch ,**Ex pectations and Ex change raté dynamique** , journal of political Economics.vol 84, 1976.

7- France-Jarret, **Les théories de la zone monétaire optimale et critères de convergence**, université du Maine,France, 2002.

8- Guillermo. A. Galvo and Carmen M. **Reinhart, Fear Of Floating,** The Quarterly Journal Of Economics, 2002.

9- Hervé Joly, Celine Prigent, Nicolas Sobczac ,**Le taux de change réel d'équilibre une introduction** ,Document de travail (N ^{o} 96/10).

10- Hanen Gharbi**:La gestion des taux de change dans les pays émergents**, la leçon des expériences récentes, OFCE, observatoire, *Français des conjonctures économique* Université, 2005.

11- J .Frankel, **No single currency is right for all countries or at all times**, Princeton essay in international finance, international finance section department of economics Princeton University, 1999.

12- J.Frankel, A. Rose, **An estimate of the effect of common currencies on trade and growth**, quarterly journal of economics, vol.117, 2002.

13- M khan et Mostry,**response of the equilibrium real exchange rate to real disturbances in developing countries**, word development,1992 .

14- Michel Fouquin, Jean-Marc Siroen, **Régionalisme et multilatéralisme sont-ils antinomiques ? in : Economie Internationale**, N°74 ,2eme trimestre, Paris, 1998.

15- Obstfeld, M. and K. ROgoff, **The Mirage of fixed Exchange Rate,** Journal of Economic Perspectives, VOL9,N^{O}4(Fall), 1995.

16- p De Grawve, **The economics of monetary integration**,oxford University press,1997, p12.

17- P .De Grauwe , **la monnaie internationale Théories et perspectives**,De Boeck université , 1999 ,P134

18- Romain Duval,**Taux de change Reel et Effet Balassa Samuelson** ,Economie international N ^{o} 85) ,2001.

19- Romberg, i**ndices of Effective Exchange Rate**, IMF, staff papers march, 1976, p 88-112.

20- s edwards , **Exchange rates in emerging economies : what do we know** ? what do we need to know ,NBER Wp 7228 , july1999 .

رابعا: مواقع الأنترنات

1- Adil Hidame,calcul du taux de change effectif nominal et réel , mars 2003, voir le site : **www.Finance.gove**

2- Christian BIALÈS, LE TAUX DE CHANGE, voir le site : www.**Christian BIALÈS**

3- J williamson ,estimating equilibruim exchange rates, washington institute for international economies,1994 , voir le site : **www.IMF.org**

4- le taux de change extérieur nominal et réel simple et effectif, mai 2006**,** , voir le site : **www.sceco.umontreal.ca/ecodev**

5- La parité des pouvoir d'achat, Finance international ,2007 , voir le site : **www.imf.org**

6- le taux de change réel :définitions et interprétation , voir le site: **perso-univ-rennes1.fr**

7- la théorie de la parité des taux d'interét couverte, voir le site : **www.latribune.fr**

8- Le modèle du mundell-Fleming ,voir le site **:www.fr.wikipedia.org.**

9- Riadh El Ferktaji , Ferhat Mihoubi , Les effets Balassa-Samuelson peuvent-ils expliquer la dynamique de l'économie Tunisienne ?, 2008, voir le site : **www.tn.refer.org/CEAFE/Oral_presentations/Elferktaji**